



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – قطب شتمة –

قسم العلوم الإنسانية

شعبة تاريخ

عنوان المذكرة

واقع الجزائر الاجتماعي والثقافي فيما بين (1962-1978م)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر

إعداد الطالب(ة) :

بن دحمان سارة

إشراف الدكتور(ة) :

بنادي محمد الطاهر

السنة الجامعية : 1435/1434هـ

2014/2013م

إن مقاومة الجزائريين للاستعمار ترجع إلى حقب تاريخية تضرب أطنابها في التاريخ القديم للجزائر,الذي يقدم لنا عدة أمثلة من أشكال المقاومة التي كان يقوم بها الشعب الجزائري إزاء كل سيطرة خارجية، وتاريخ الجزائر الحديث والمعاصر يقدم لنا أروع أمثلة للمقاومة التي أبداها الجزائريون منذ اللحظة الأولى لدخول الاستعمار الفرنسي الذي مثّل أبشع أنواع التنكيل على أرض الجزائر، ونظرا لطول فترته الاستعمارية التي دامت مائة واثنين وثلاثين سنة، واستخدامه للأساليب الجهنمية التي ميزت سياسته في مختلف المجالات وخلقت وضعا كارثيا في الجزائر، فوجدت هذه الأخيرة نفسها محطمة الهياكل ومدمرة في شتى المجالات، إضافة إلى معاناة الشعب من ظلمات الجهل والمرض والتخلف...، فوقع على عاتق حكامها عبء ثقيل جدا، ووجب دخولهم في مقاومة جديدة ضد مخلفات المستعمر، وقيمه وثقافته التي غرسها في الشعب الجزائري.

ويجب على هؤلاء الحكام الذين سيتحملون هذه المسؤولية أن يحددوا الإستراتيجية التي تسير على خطاها جزائر ما بعد الاستقلال، فكان أول من تسلم مقاليد هذه المهمة هو الرئيس "أحمد بن بلة" الذي كانت فترة حكمه من الفترات الحساسة التي وضعت فيها المبادئ الأولى لجزائر ما بعد الاستقلال، ثم الرئيس "هواري بومدين"، الذي كان حكمه استمرارية للأول رغم اتهامه له بالانحراف عن مسار الثورة وقيامه بالانقلاب عليه في 19 جوان 1965م ، تحت ستار التصحيح الثوري.

أسباب اختيار الموضوع

أ) الأسباب الذاتية :

- الميول الشخصي لدراسة فترة ما بعد الاستقلال.
- الرغبة في معرفة مجهودات وأعمال كل من "أحمد بن بلة وهواري بومدين" من أجل التنمية الاجتماعية والثقافية في الجزائر.
- الرغبة في معرفة الوضع التي كانت تعيشه الجزائر عشية الإستقلال، وكيف استطاعت الوصول إلى ما هي عليه الآن.

ب) الأسباب الموضوعية :

- كون أن الموضوع يمثل فترة تاريخية هامة في تاريخ الجزائر المعاصر, حيث تحولت الجزائر من مستعمرة إلى جمهورية، ويعكس مدى قدرة الحكم السياسي ومن ثم العسكري في التصدي للوضع الاجتماعي والثقافي الذي آلت إليه هذه الأخيرة.

- أغلب الدراسات التي عولجت في هذا القسم تناولت فترة الثورة الجزائرية، بالرغم من الأحداث الهامة بعد الاستقلال.

الإشكالية :

من خلال دراسة أوضاع الجزائر الاجتماعية والثقافية قبيل وبعد الاستقلال، إلى أي مدى استطاع كل من الرئيسين "أحمد بن بلة وهواري بومدين" التخلص من الموروث الاستعماري وتحقيق التنمية في المجالين الاجتماعي والثقافي في الجزائر ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية العديد من التساؤلات والتي ستتم الإجابة عليها من خلال فصول المذكرة وهي كالتالي :

- كيف كانت الأوضاع الاجتماعية والثقافية للجزائر قبيل الاستقلال ؟
- فيما تتمثل المجهودات التي بذلها الرئيس "بن بلة" من أجل التنمية في المجالين الاجتماعي والثقافي ؟
- فيما تتمثل مجهودات الرئيس "هواري بومدين" للتنمية في الجزائر في المجالين الاجتماعي والثقافي ؟

عرض الموضوع :

وللإجابة على هذه الإشكالية قمت بتقسيم الموضوع إلى ثلاث فصول :

الفصل الأول: تم إدراج هذا الفصل من أجل إعطاء تصور عام للظروف الاجتماعية والثقافية للجزائر قبيل الاستقلال، وذلك لكي نستطيع في النهاية تقييم المجهودات والتطورات التي حصلت بعد الاستقلال، وقد احتوى هذا الفصل على مبحثين :

المبحث الأول تحت عنوان الواقع الاجتماعي للجزائر قبيل الاستقلال، أما الثاني تناولت فيه الواقع الثقافي للجزائر قبيل الاستقلال.

الفصل الثاني: تناولت فيه الجزائر اجتماعيا وثقافيا في عهد "بن بلة" وأهم المنجزات التي قام بها للنهوض بالدولة الجزائرية الفتية رغم كثرة المشاكل، التي واجهته ويندرج تحت هذا الفصل 3 مباحث :

– المبحث الأول عرفت فيه الرئيس "أحمد بن بلة" وكيفية وصوله إلى الحكم، المبحث الثاني تناولت فيه الواقع الاجتماعي، أما الثالث فيتضمن الواقع الثقافي.

الفصل الثالث : تناولت فيه الوضع الاجتماعي والثقافي أثناء حكم "هواري بومدين" وكيف تطورت هذه الأوضاع في فترته ومجهوداته من أجل هذا التطور وأدرجت تحته أيضا 3 مباحث : المبحث الأول تعريف بالرئيس "هواري بومدين" (محمد بوخروبة)، المبحث الثاني تناولت فيه الوضع الاجتماعي، والثالث تناولت فيه الوضع الثقافي.

وفي الأخير خاتمة خلصت فيها إلى أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة.

المنهج المتبع في الدراسة :

وقد اتبعت في هذه الدراسة عدة مناهج تقتضيها طبيعة الموضوع وهي :

– **المنهج التاريخي الوصفي** : والذي يهتم بسرد الأحداث بطريقة وصفية كرونولوجية لفهم الأحداث والتطورات الحاصلة على المجتمع الجزائري بعد الاستقلال وفق طريقة كرونولوجية.

– **المنهج الإستنتاجي** : من أجل الوصول إلى النتائج وحوصلة عامة متعلقة بموضوع الدراسة.

المصادر والمراجع المعتمدة :

اعتمدت في كتابة هذا الموضوع على مجموعة من المصادر والمراجع أهمها :

– من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية لأحمد طالب الإبراهيمي، الذي تحدث فيه عن الواقع الثقافي للجزائر خاصة أنه كان وزير الإعلام والثقافة، وأيضا من ضمن كتاباته اعتمدت على كتاب *Mémoire d'un algérien*

– الغزو الثقافي للجزائر من 1962 إلى 1982 لـ"محمد العربي الزبيري" الذي يشرح فيه كيف غزت الثقافة الفرنسية السلبية عقول شبابنا.

– جهود السنوات العشر الذي كتب من طرف الدولة احتوى جميع المجهودات والأعمال التي قام بها الرئيس "هواري بومدين" العشر سنوات الأولى من فترة حكمه.

– الدولة الجزائرية الحديثة لعبد العالي دبلة الذي تناول فيه الوضع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للجزائر المستقلة.

– مجلة المصادر حيث وجدت فيها الكثير من المقالات التي خدمتني في هذا الموضوع.

- تاريخ الجزائر الثقافي لـ "أبو القاسم سعد الله" الذي اعتمدت عليه في الفصل الأول، حيث أفادني كثيرا في دراسة الوضع الثقافي للجزائر قبيل الاستقلال.

– تاريخ الجزائر بعد الاستقلال لـ "بنجامين ستورا" باعتباره مصدرا ويدرس الجزائر بعد الاستقلال في جميع المجالات.

صعوبات الدراسة :

مهما يكن فإننا لا نجانب الصواب إذا قلنا أن إنجاز هذه المذكرة يحمل في ثناياه الكثير من الصعاب أهمها :

– قلة المصادر التي يعول عليها لإنجاز هذا الموضوع.

– بعض المصادر نلتمس فيها الكثير من الذاتية مما صعب علي عملية الأخذ منها

– صعوبة الفصل بين الأعمال التي أنجزت خلال الفترتين "فترة الرئيس أحمد بن بلة والرئيس هواري بومدين" لأن أغلب المصادر والمراجع تتكلم بصفة عامة إلى غاية العشرية السوداء.

– قلة المعلومات عن فترة حكم أحمد بن بلة.

لقد أكد بيان أول نوفمبر أن الجزائريين لم يقوموا بالحرب من أجل الحرب بل التفاوض من أجل الاستقلال، وإذا لم ترضى فرنسا بذلك فهم مواصلون السير على طريق الكفاح إلى أن تطلب هذه الأخيرة حل المشكلة سياسيا.

و منذ 1956م بدأت محاولات التفاوض بسرية تامة وصولا إلى غاية اختطاف الطائرة في 22 أكتوبر من نفس السنة، الحدث الذي كشف أن فرنسا ليس لها النية لحل المشكل وانقطعت الاتصالات السرية، لكن سرعان ما طلب "ديقول" إعادة التفاوض بتصريحه يوم 20 نوفمبر 1959م، ودامت هذه المفاوضات أكثر من الوقت اللازم من أجل وحدة التراب ومشكلة الصحراء وأيضا المرسى الكبير، وتوقفت هذه المفاوضات عدة مرات بسبب ذلك، ثم التقى الوفدان من جديد في 03 نوفمبر 1961م[1]، وبعد الاتفاق افترقا على أن يلتقيا بإيفيان للمفاوضات الرسمية شرط موافقة المجلس الوطني للثورة، وبعد موافقة هذا المجلس في اجتماعه الذي عقد في طرابلس من 22 إلى 27 فيفري 1962م، افتتحت المفاوضات من جديد في 7 مارس حيث ترأس "كريم بالقاسم" الوفد الجزائري، ولم يدخل المجلس الوطني سوى تعديلات طفيفة على الاتفاقيات، واستغرق توقيع هذه الاتفاقية من طرف الوفد الجزائري 12 يوما من المناقشة الحادة، ولم يوقع "كريم بلقاسم" باسم الوفد الجزائري إلا عشية 18 مارس 1962م، وفي نفس الوقت أمر بوقف إطلاق النار على أمواج إذاعة تونس[2].

وفي 27 ماي إلى 17 جوان 1962م عقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية دورته السادسة الطارئة، لاقتراح برنامج عمل سياسي لبناء جزائر ما بعد الاستقلال، وانتخاب قيادة جديدة مؤقتة، كما تم فيه تعيين مكتب سياسي لجبهة التحرير[3]، ويعتبر هذا المؤتمر لحظة الانفجار

(1) رضا مالك : "مفاوضات إيفيان أو المسيرة الوطنية نحو يوم النصر"، **مجلة المصادر**، العدد الخامس، المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر , صيف 2002، ص ص 7-9.

(2) غازي حيدوسي : الجزائر التحرير الناقص، ترجمة: خليل أحمد خليل، دار الطليعة، بيروت، 1997، ص ص 36- 38.

(3) رابح لونيسي وآخرون : تاريخ الجزائر المعاصر،الجزء الثاني، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص 49.

المعلن لجبهة التحرير الوطني وهيئات قيادة الثورة[1].

وفي 01 جويلية 1962 جرى استفتاء تقرير المصير, الذي طلب فيه من سكان الجزائر إبداء الرأي حول الاستقلال والتعاون الجزائري الفرنسي , وأسفر تصويت عن نسبة 99.77% لصالح التعاون والاستقلال، وبناءا على ذلك أعلنت نتائج الاستفتاء يوم السبت 03 جويلية 1962، وبعث الرئيس الفرنسي "شارل ديغول" إلى السيد "عبد الرحمن فارس" رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة للجمهورية الجزائرية رسالة تحمل الاعتراف باستقلال الجزائر، وأعتبر يوم الاثنين 05 جويلية 1962م التاريخ الرسمي لاسترجاع السيادة الوطنية التي سلبت في نفس اليوم من سنة 1830، وبذلك زالت آخر عقبة في طريق قيام الجمهورية الجزائرية التي استشهد من أجلها الملايين من الجزائريين.

كما بذلت جبهة التحرير الوطني جهودا هامة لتصفية منظمة (*OAS*) الإرهابية التي فرت آخر فلولها المهزومة من الجزائر في 28 جويلية 1962م[2].

لكن فرحة الاستقلال لم تدم طويلا، إذ دخل رفقاء السلاح أو إخوة الأمس في صراع مع بعضهم البعض من أجل الحصول على السلطة، فدخلت الجزائر بذلك فيما يعرف بصائفة 1962م، الذي سقط نتيجتها الكثير من الضحايا الجزائريين الأبرياء، وفي وسط ذلك الجو المشحون بالخلافات عين "بن بلة" رئيسا للجمهورية الجزائرية، حيث تبنت الحكومات الجزائرية المتعاقبة شعارا رسميا هو "القضاء على التخلف المتراكم خلال مائة واثنين وثلاثين عاما من السيطرة الاستعمارية، واختارت الجزائر بحزم طريق التنمية الاشتراكية[3]، وذلك وفقا لجملة من المعطيات الموضوعية، لعل أبرزها:

1. الارتباط الوثيق بين النظام الرأسمالي والاستعمار الفرنسي، الذي عانت الجزائر من ويلاته، وما آل إليه من تخلف .

(1) سعاد يمينة شبوط : "الولاية الرابعة في مواجهة أزمة صائفة 1962"، **مجلة المصادر**، العدد الثالث عشر، المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، السداسي الأول 2006، ص 261.

(2) رابح لونيسي وآخرون : تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 48.

(3) بنجامين ستورا : تاريخ الجزائر بعد الاستقلال (1962-1988)، ترجمة: صباح ممدوح كعدان، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2002، ص 23.

2. ما أبداه الاختيار الاشتراكي في نظر الجزائر وبلدان العالم الثالث من قدرة على توفير

أجوبة أكثر قناعة للمشاكل التي كانت سببا في تخلفها.

3. حاجة الجزائر إلى تجربة رائدة تسترشد بها، وتبني عليها تصوراتها المستقلة في إعادة بناء نفسها[1].

وأصبح بذلك نظام التسيير الذاتي، الفكرة المركزية لتغيير الجزائر وتعبئتها,والطريق الذي سلكه كل من الرئيسين "أحمد بن بلة وهواري بومدين" للنهوض بهذا البلد حتى في المجال الاجتماعي والثقافي[2].

(1) حميد خروف: سياسة التنمية في الجزائر، (رؤية سوسيولوجية)، ومتاح على الموقع الالكتروني: www.reefnet.gov.sy/11tanmya.pdf

بتاريخ 2013 /11/08 ، على الساعة : 22.30.

(2) بنجامين ستورا : تاريخ الجزائر بعد الاستقلال،المصدر السابق، ص 23.

1- واقع الجزائر الاجتماعي قبيل الاستقلال

1- 1 السكان

1-2 الأوضاع المعيشية

1- 3 الهجرة

2 - واقع الجزائر الثقافي قبيل الاستقلال

2-1 التعليم

2-2 الثقافة الفنية والأدبية

2-3 الجانب الثقافي في اتفاقيات إيفيان

1- التعريف بالرئيس أحمد بن بلة

1-1. نشأته

1-2. كفاحه السياسي

1-3 توليه الحكم

2- واقع الجزائر الاجتماعي (1962-1965)

2-1. البنية الاجتماعية

2-2. السكن والصحة

2-3. الهجرة

2-4 إصلاحات بن بلة على المستوى الاجتماعي

3 . واقع الجزائر الثقافي (1962 - 1965)

3-1. التعليم والتعريب

3-2. الثقافة الفنية والأدبية

3-3. أقوال ومواقف لأحمد بن بلة في الجانب الثقافي

1.التعريف بالرئيس "هواري بومدين"

1-1 نشأته

1-2 كفاحه

1-3 وصوله إلى الحكم

1-4 وفاته

2. واقع الجزائر الاجتماعي (1965-1978)

2-1. البنية الاجتماعية

2-2. السكن والهجرة

2-3. الصحة والبطالة

2-4. إصلاحاته الاجتماعية

3 . واقع الجزائر الثقافي (1965- 1978)

3-1 الثورة الثقافية

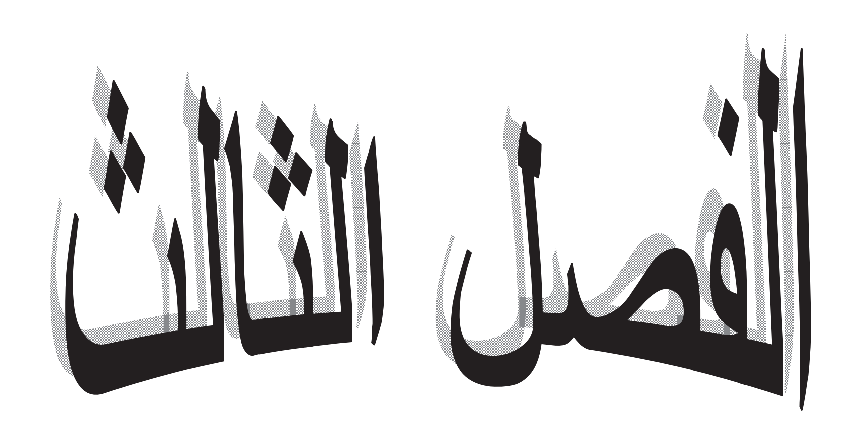
3-2 التعليم والتعريب

3-3 الثقافة الفنية والأدبية

3-4 أثر اتفاقيات إيفيان على الثقافة في الجزائر



واقع الجزائر الاجتماعي والثقافي قبيل الاستقلال



واقع الجزائر الاجتماعي والثقافي
في عهد "هواري بومدين"
1978-1965م

الفصل الثاني

واقع الجزائر الاجتماعي والثقافي في عهد "أحمد بن بلة" 1962-1965م



قائمة المصادر والمراجع


مدخل

ملاحق

فهرس الموضوعات


مقدمة

1- واقع الجزائر الاجتماعي قبيل الاستقلال

1- 1 السكان

1-2 الأوضاع المعيشية

1- 3 الهجرة

2 – واقع الجزائر الثقافي قبيل الاستقلال

2-1 التعليم

2-2 الثقافة الفنية والأدبية

2-3 الجانب الثقافي في اتفاقيات إيفيان

1- التعريف بالرئيس أحمد بن بلة

1-1. نشأته

1-2. كفاحه السياسي

1-3 توليه الحكم

2- واقع الجزائر الاجتماعي (1962-1965)

2-1. البنية الاجتماعية

2-2. السكن والصحة

2-3. الهجرة

2-4 إصلاحات بن بلة على المستوى الاجتماعي

3 . واقع الجزائر الثقافي (1962 – 1965)

3-1. التعليم والتعريب

3-2. الثقافة الفنية والأدبية

3-3. أقوال ومواقف لأحمد بن بلة في الجانب الثقافي

1.التعريف بالرئيس "هواري بومدين"

1-1 نشأته

1-2 كفاحه

1-3 وصوله إلى الحكم

1-4 وفاته

2. واقع الجزائر الاجتماعي (1965-1978)

2-1. البنية الاجتماعية

2-2. السكن والهجرة

2-3. الصحة والبطالة

2-4. إصلاحاته الاجتماعية

3 . واقع الجزائر الثقافي (1965- 1978)

3-1 الثورة الثقافية

3-2 التعليم والتعريب

3-3 الثقافة الفنية والأدبية

3-4 أثر اتفاقيات إيفيان على الثقافة في الجزائر

1. واقع الجزائر الاجتماعي قبيل الاستقلال :

1-1. السكان :

لقد عرفت الفترة الاستعمارية في الجزائر تباين في الزيادة الطبيعية للسكان منذ دخول الاستعمار، فبعد أن نما السكان بالتدريج وتضاعف عددهم في الفترة الممتدة بين 1876-1911م، وانخفض معدل النمو بعد ذلك نتيجة لما فقد في الحرب العالمية الأولى من ضحايا وغياب كثير من الشباب في جبهة القتال، إضافة إلى تأثر البلاد بالقحط الذي حل سنة 1920م، لذلك لم يزد عدد السكان سنة 1921م على 4.925.000 نسمة، ثم أخذ المنحنى السكاني في الارتفاع، على الرغم من هجرة كثير من الجزائريين للعمل بالعاصمة الفرنسية[1]، حيث بلغت نسبة الزيادة السكانية 23.8%، فيما بين 1936-1948م ثم انخفض إلى 10% بين 1948-1952 [2]، وبعدها عاد إلى الارتفاع مرة ثانية، فبالرغم مما سببته الحرب العالمية الثانية من ويلات وضحايا بلغ عدد السكان 8.490.000 نسمة سنة 1956م [3]، حيث شهدت الفترة الممتدة بين 1952-1956 ارتفاع معدل المواليد، وقد يعود ذلك إلى ارتفاع معدلات الزواج وانخفاض الافتراق والعزوبة النهائية، وفي الفترة الممتدة من 1956-1961 انخفض معدل المواليد عن الفترة التي سبقته فوصل إلى 33 في الألف سنة 1956، ثم نزل إلى 31 في الألف سنة 1957، ثم عاد إلى الإرتفاع سنة1956إلى 39 في الألف، ويعود السبب الرئيسي في هذا الانخفاض إلى أثر الحرب التحريرية، التي أدت إلى العزوف عن الزواج وتأجيله وتجنيد السكان في صفوف جيش التحرير ...الخ.

أما نسبة الوفيات فقد انخفض بعد سنة 1948م إلى (12 و14 في الألف)، واستمّر على هذا المستوى حتى سنة 1958م ثم عاد إلى الارتفاع بين 1959-1961[4].

(1) عبد الفتاح محمد وهيب : في جغرافية السكان، دار النهضة العربية، بيروت، 1976، ص 212.

(2) السعيد مريبعي : التغيرات السكانية في الجزائر 1936-1966، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 117.

(3) عبد الفتاح محمد وهيب : في جغرافية، المرجع نفسه، ص 213.

(4) السعيد مريبعي : التغيرات، المرجع نفسه، ص ص 133-134، 142.

وبالنسبة للسكن فإن أكثر من 32% من المساكن التي يقيم بها الجزائريون كانت هشة أي أنها لا تتميز بمواصفات البناء المطلوبة، فهي إما بيوت قصديرية، أكواخ، أو بيوت قديمة...الخ , كما أن أكثر من 30% من سكان كبريات المدن يسكنون الأكواخ والبيوت القصديرية، وقد وصل عدد السكان الجزائريين سنة 1954 إلى 9450.000 نسمة، وبالمقابل كان عدد الوحدات السكانية ذات البناء العادي يقدر بـ 1.220.000 وحدة سكنية، أما المساكن التي كان يقيم فيها الفرنسيين كلها بمواصفات عالية الجودة لتلك الفترة من أعمدة وسقف حديدي لأن الاسمنت المسلح لم يكن شائعا في تلك المرحلة باعتباره حديث العهد.

ونظرا لما عرفه هذا القطاع من ضيق وتزاحم، إضافة إلى هدف السلطات الاستعمارية في إبعاد الشعب عن الريف إلى المدينة باعتباره الملجأ والقاعدة الخلفية للثوار، قامت السلطات الفرنسية بإنجاز سكنات حضرية فحسب مشروع قسنطينة بلغت 50.000 مسكن في السنة لكن بأقل التكاليف، فمن بين هذه المساكن نجد بناء الأكواخ والبيوت القصديرية بدلا من مساكن عادية، وقد ازدادت وضعية الإسكان في الجزائر سوءً بسبب انخفاض في معدل الانجاز من جهة والدمار الذي أصاب القرى والمداشر من جهة أخرى[1]. بالإضافة إلى ذلك يوجد نوع آخر من النماذج السكنية التي أنشأها الاستعمار للجزائريين، وهي المحتشدات والتي أنشئت من طرف الجيش الفرنسي، حيث جمع فيها المواطنين لعزلهم عن الثورة إلى غاية الإستقلال، ففي صائفة 1955م شرعت الإدارة الفرنسية في ترحيل السكان وجمعهم في قرى مطوقة ومحروسة محاطة بأسلاك شائكة غير بعيدة عن معسكرات الجيش الفرنسي.

كما تنعدم فيها أيضا المرافق العامة الضرورية كليا، والتحرك داخلها مراقبا ولا يجوز للأشخاص التنقل بحرية[2]، والجدول التالي يبين ما وصلت إليه هذه العملية إلى غاية 1961م.

(1) السعيد مريبعي : التغيرات، المرجع السابق، ص 142 .

(2) عمر برامه : التغير الاجتماعي المخطط أو التنظيم الاجتماعي الموجه في الجزائر (دراسة ميدانية لولاية جيجل)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الدور الثالث في علم الاجتماع الحضري (غير منشورة)، كلية العلوم الاجتماعية والإسلامية ، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا ، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 1985-1986، ص 69.

جدول يبين ما وصلت إليه المحتشدات في كل من الجزائر العاصمة،وهران ،

قسنطينة إلى غاية 1961م.

المكـان	عدد مراكز المحتشدات	عدد المحتشدات
منطقة الجزائر	2083	1483236
منطقة وهران	1207	956340
منطقة قسنطينة	1467	1387071
المجموع	4766	3826647

المصدر: عمر برامه، التغير، المرجع السابق، ص 70.

ومن خلال هذا الجدول يتضح أن أكثر من ثلثي السكان قد وضع تحت الرقابة داخل المحتشدات[1].

(1) عمر برامه : التغير، المرجع السابق، ص 70.

1-2. الأوضاع المعيشية :

لقد ساءت أحوال الجزائريين الاجتماعية بعدما استعملت السلطات الاستعمارية – التي عملت منذ دخولها على تمزيق شمل الوحدة الوطنية والقومية للشعب الجزائري – كل الأساليب الدنيئة من أجل الاستحواذ على المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، وتوجيهها لخدمة المصالح الفرنسية والأوربية، سعيا منها لتحقيق مشروعها الاستيطاني[1].

حيث استحوذت على الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة ودفعت بالفلاح الجزائري إلى الأراضي الجبلية والصحراوية، إضافة إلى أن معظم الفلاحين ليس لديهم القدرة على شراء الأسمدة، مما أدى إلى تدهور الإنتاج الزراعي للفلاح الجزائري الذي أدى بدوره إلى حدوث حالات وفاة بين الفلاحين نتيجة انهيار الزراعة وما تلاها من نتائج غلاء المعيشة، كما تحول الفلاح إلى خماس في حقول المعمرين التي سلبت منهم[2].

كما قام أيضا بتحطيم أركان المجتمع الجزائري سواء كانت القبلية أو الهيئات القيادية التي تعتمد على الأصل والمال أو الزعامة الدينية، إذ كتب أحد الإداريين الفرنسيين: "لقد حطمنا بعض القبائل القوية التي كانت لها مكانة في البلاد، عن طريق القوات العسكرية، وبعض الأهالي صودرت أملاكهم، كما عملنا على تكسير شوكة بعض العائلات ذات السمعة والشهرة"[3].

وإذا قارنا بين حياة أولئك المعمرين وحياة الجزائريين فنجد أن المستعمرين عاشوا في رغد يتمتعون بالخير الوفير، بينما أصحاب الأرض يعيشون في حرمان وفقر فلا إدارة تهتم بمصيرهم، رغم أن هناك بعض الموظفين الفرنسيين يهتمون بالأهالي لكي يستولوا على

(1) عبد المجيد بن عدة : مظاهر الإصلاح الديني والاجتماعي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر (غير منشورة)،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، السنة الجامعية، 1992–1993، ص 16.

(2) حدة بولافة : واقع المجتمع المدني الجزائري إبان الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في السياسات العامة والحكومات المقارنة (غير منشورة)،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية 2010–2011، ص 10.

(3) فرحات عباس : ليل الاستعمار، ترجمة: أبو بكر رحال، مطبعة المحمدية، المغرب، 2002، ص 130.

حقوقهم ويستغلوهم، فمقابل أربع عشرة ساعة في اليوم يتقاضى الجزائري أجرة تتراوح ما بين نصف فرنك وفرنك، إضافة إلى الشتم وسوء المعاملة[1].

وقد كان نتيجة هذا القهر الاجتماعي أن أصيب المجتمع بالركود والخمول، وتدهور حالة السكان وانتشار البطالة وارتفاع نسبة الإجرام، فتفشت الآفات الاجتماعية والفقر والجهل، إضافة إلى غلاء المعيشة وزيادة المجاعة، فقد وصف أحد الجزائريين هذه الظاهرة بقوله : "ونبهني إلى ما رأيت بعين رأسي هذه الأعوام من زيادة في ارتفاع الأسعار وغلاء الأقوات، حتى بلغ رطل البصل المكروه مائة فرنك، كما رأيت صبيانا ذكورا وإناثا لا يتجاوزون أربعا أو خمسا من أعمارهم يتقاطرون ويتزاحمون على سلل وصناديق الزبل، وسقط المتاع يلتقطون من تلك الصناديق نفضات الموائد للاقتيات..."[2].

ورغم أن هناك أقسام صحية وعاملون في هذا المجال، لكن الأكيد أن استفادة الجزائريين منها جد ضعيفة، حيث لا يعقل أن يعتني بك من جاء ليستغلك، وإن وجدت هذه العناية، فالهدف منها هو عدم فقدان اليد العاملة التي إذا ما تعرضت للأمراض الفتاكة تكون خسارة للفرنسيين، وكمثال على ذلك ذكر أحد الباحثين الفرنسيين إحصائيات غريبة استخرجها من التقارير العسكرية تبين سوء الحالة الصحية يقول:"... ففي مدينة الجزائر عام 1927م من بين 18607 شاب لّبى دعوة الخدمة العسكرية، تبين أن 8268 لا يصلحون للخدمة العسكرية لأن حالتهم الصحية تمنعهم من ذلك..."، والحق أن المستفيد الأكبر من هذه الرعاية الصحية هم الأوربيين[3].

لقد كانت الظروف الاجتماعية في الجزائر قاسية جدا في ظل الاحتلال الفرنسي، الذي أغلق كل المنافذ التي تؤدي إلى حياة اجتماعية طبيعية، وبالتالي البقاء تحت القهر والذل والحرمان إلى غاية الاستقلال، وقد كان الأكثر تعرضا لهذا البطش هم سكان البوادي، حيث كانوا

(1) فرحات عباس : ليل ، المرجع السابق،ص 115.

(2) عبد الغني حروز : نادي الترقي ودوره في الحركة الإصلاحية بالجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة أستاذ تعليم ثانوي في التاريخ (غير منشورة)، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، السنة الجامعية، 2007-2008، ص 31.

(3) توفيق المدني : كتاب الجزائر، الطبعة الثانية، دار البليدة، الجزائر، 1963، ص 336.

أول ضحايا هذه الأوضاع الاجتماعية المنحطة، وقلّما تجد في أرجاء هذا العالم بشرا في مثل تلك الحالة من البؤس والشقاء، يعيشون بجوار ذلك الثراء الفاحش الذي ينعم به الأجانب، ولهذا فالفضل يرجع إليهم في إعطاء الثورة الجزائرية الانطلاقة الأولى وضمان الاستمرار والنصر لها[1].

(1) مصطفى الأشرف : الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة : حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص ص 359-360.

1-3. الهجرة :

لقد لعبت الظروف الاجتماعية السيئة في الجزائر دورها في عملية الهجرة على الصعيدين الداخلي والخارجي، فعلى الصعيد الداخلي حدثت هجرة كبيرة لسكان الأرياف إلى المراكز الحضرية وخاصة المدن الكبرى، وهي هجرة مستديمة في أغلب الأحيان تعود إلى ظروف وأسباب تاريخية بعيدة عرفها مجتمعنا، أجبرت الفلاحين على الاندماج بصورة جماعية في سوق قوة العمل الريفية ثم الحضرية ، وذلك بعد تجريدهم من أراضيهم، ثم اشتدت هذه الظاهرة في الجزائر منذ سنة 1948م التي بلغ فيها عدد سكان المدن حوالي المليوني نسمة، وقبل هذا التاريخ لم تتجاوز نسبة سكان المدن إلى سكان الريف 22%، فارتفعت النسبة إلى ما يقارب 30% سنة 1960 م، ومنذ ذلك التاريخ وهي في تزايد مستمر [1].

أما الهجرة الخارجية فقد لعبت دورا هاما في تسريع التقدم الفكري والسياسي في الجزائر، واتخذت مسارين الأول نحو العالمين العربي والإسلامي، وتم اندماج المهاجرين في هذا الوسط الذي عاشوا فيه، وكانت هجرة دائمة في الغالب، والمسار الثاني نحو فرنسا طلبا للعمل بدأت منذ الاحتلال وتكاثفت بعد ذلك خاصة أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى[2]، وذلك نظرا لاحتياج القوات الفرنسية لجهود الجزائريين والمصانع لليد العاملة الجزائرية الرخيصة عشية هذه الحرب، حيث تم إلغاء مرسوم 1874م، الذي قيد الهجرة وصدر قانون 1914م، الذي ينظم الهجرة الجزائرية إلى فرنسا، فقد جنّدت هذه الأخيرة ما يقارب 270 ألف جندي أغلبهم كجنود في الجيش وأقلية منهم كعمال في المصانع[3]. والملاحظ أن عدد المهاجرين يزيد عن عدد العائدين في الغالب، ومن مميزات هذه الهجرة أن كانت مؤقتة

(1) طاهر محمد بوشلوش : التحولات الاجتماعية والاقتصادية وأثرها على القيم في المجتمع الجزائري (1967-1999) ، دار بن مرابط، الجزائر، 2008، ص 119.

(2) عبد الحميد زوزو : الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1919-1939)، الطبعة الثالثة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص ص 16-22.

(3) أحمد صاري : "دور المهاجرين الجزائريين في الثورة التحريرية"، **مجلة المصادر**، العدد الأول ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، صيف 1999، ص 239.

ومثلت فئة الشباب أكثر من الفئات الأخرى, واقتصرت على الرجال دون النساء، وكانت تلقائية غير منتظمة في غالب الأحيان، وكان المهاجرون يعيشون حياة بائسة ويد عاملة بسيطة واحتياطية لقطاع الإنتاج في المهجر، ورغم ذلك فقد وفرت أفاق عيش أفضل أمام العمال المهاجرين مقارنة بالعمال الجزائريين في الجزائر، كما ساهمت الهجرة الخارجية مساهمة فعالة في تدعيم القضية الوطنية عن طريق مهاجمته الحكم الفرنسي والتعريف بالقضية الجزائرية[1]. وفي هذا الصدد نجد أن المؤرخين الفرنسيين الذين أرخوا للهجرة الجزائرية بفرنسا، يرجعون أسبابها إلى النمو الديموغرافي الهائل وسط السكان الأصليين وعدم وجود توازن بين السكان والثروة الجزائرية، وذلك لكي لا يذكروا السبب الحقيقي وراءها، وهو مصادرة الأراضي الخصبة للجزائريين وتمليكها للمعمرين الجدد ، قصد تجريد الجزائريين من كل أنواع المقاومة، وتحويلهم أيدٍ عاملة رخيصة في خدمة مزارع المعمرين التي انتزعت من سكانها الأصليين لتمليكها لشذاذ الأفاق من الألزاس واللوران، ومالطة وإسبانيا، وإيطاليا وذلك لتحقيق السياسة الاستعمارية الاستيطانية[2]. (ينظر : الملحق رقم : 01، ص99).

---

(1) عبد الحميد زوزو : الهجرة، المرجع السابق، ص ص 31 -32.

(2)علال ليندة، قالمي فايزة : "الهجرة الجزائرية نحو فرنسا أسبابها ونتائجها"، الملتقى**الوطني حول الهجرة الجزائرية إبّان مرحلة الاحتلال (1830-1962)**، فندق الأوراس، يومي: 30-31 أكتوبر 2006، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص ص 205-206.

2. واقع الجزائر الثقافي قبيل الاستقلال :

1-2. التعليم :

كان التعليم في الجزائر المحتلة متعدد الأنواع، فهناك تعليم فرنسي وتعليم مختلط وتعليم عربي حر، التعليم الفرنسي الرسمي تشرف عليه الدولة الفرنسية عن طريق مؤسساتها وممثليها، وهذا النوع يشمل المستويات الثلاث الابتدائي، المتوسط والعالي، ورغم أنه إجباري ومجاني إلا أننا نجد أكثر من مليون ونصف مليون من الأطفال الجزائريين خارج المدارس سنة 1952م، أما التعليم المختلط (عربي فرنسي) فهو موجه للجزائريين (المدرسة الأهلية أو الأندجين)، والذي دخلته العربية كلهجة أو كلغة دارجة، وهو لا يستوعب كل الأطفال وليس إجباريا كالتعليم المخصص لأبناء الفرنسيين، إضافة إلى ذلك هناك التعليم الفرنسي الإسلامي أو (الفرنكوميزولمان).

أما التعليم العربي الحر فهو خارج نطاق النظام التربوي الذي تشرف عليه الحكومة الفرنسية، وهو إما تحت إشراف الزوايا ويسمى تقليديا أو أصليا، وإما تحت إشراف جمعية العلماء المسلمين وأحيانا حزب الشعب(1).

وبالحديث عن برنامج المدرسة الفرنسية، فنجد أن اللغة الفرنسية في الجزائر تعد بمثابة الأساس الذي ترتكز عليه المدرسة، فالتعليم بالفرنسية اعتبر على أنه حامل للأفكار التي تعرف الحضارة الفرنسية بشكل تنغرس في عقولهم وتسيطر عليهم وتجعلهم يتقبلون فرنسا بطرق سلمية. وفي التاريخ فقد ركزت المدرسة الفرنسية على تاريخ الفينيقيين في الجزائر وإفريقيا الرومانية، وما قاموا به من دور في بناء المدن وتشييد الحضارة... ، وما قام به العرب والعثمانيين من الفوضى والتخريب... (في رأي الفرنسيين)، وهذا بالطبع تشويها للتاريخ، مع تمجيد عظمة فرنسا وإنسانيتها وحضارتها وكذا الثورة الفرنسية، فضلا عن

(1) أبو القاسم سعد الله : تاريخ الجزائر الثقافي (مرحلة الثورة)، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، 2007، ص ص 259-260.

القول أن الأمة الجزائرية غير موجودة في التاريخ وتعليمهم بأن أصول الجزائريين هم الغاليون، فيتم بذلك تعليمهم تاريخ آخر غير تاريخهم الحقيقي.

أما في مادة الجغرافيا فإن التركيز يتم على أهمية موقع فرنسا الجغرافي وقوتها في العالم، وفي التربية المدنية على شعار الثورة الفرنسية "الحرية، الأخوة، المساواة"، والقول أن "الوطن هو فرنسا كلها، وأنها من الواجب التضحية في سبيل هذا الأخير"[1].

واعتبر المدرس آنذاك بالنسبة للفرنسيين على أنه عامل حضارة وتقدم، بل هو الكاهن الجديد للجمهورية الفرنسية، كما أعتبر أيضا أحد الشخصيات الهامة الصانعة للاستعمار الفرنسي[2].

ونظرا لأن عدد التلاميذ الجزائريين المتمدرسين كان ضئيلا جدا، فقد شرعت الحكومة الفرنسية ابتداءً من سنة 1944م في تخطيط تعليم الجزائريين كاستجابة جزئية لمطالب الحركة الوطنية، وكان هذا المخطط مجدولا على مدى 20 سنة يتم خلالها بناء 20.000 قسم جديد لتمكين مليون جزائري من التمدرس قبل نهاية 1965م، ورغم هذه الجهود المبذولة فإن المخطط أهمل أكثر من مليون طفل جزائري سنة 1944م[3]، حيث بلغ عدد التلاميذ في هذه السنة 110.000 تلميذ بمعدل تمدرس 8.8%، كما أعطت الإحصائيات الرسمية سنة 1954م، 302.000 تلميذ جزائري بمعدل تمدرس 14.6%.

وفي سنة 1950م كانت في الجزائر 2068 مؤسسة ابتدائية، يزاول فيها 130.000 تلميذ فرنسي و117.000 تلميذ جزائري، أما التعليم الثانوي فإن الجزائريين لم يكونوا أحسن حظّا، ففي الفترة بين 1949-1950م كان 23.392 تلميذ منهم 20.658 فرنسي و2734 جزائري، أم وضعية التعليم التعليم العالي فقد كانت الأسوء حيث كان ينحصر في جامعة واحدة على مستوى كل شمال الجزائر، وكان الطلبة الجزائريون سنة 1950م يمثلون 1/15

(1) حميطوش يوسف : "المدرسة الفرنسية في الجزائر ودورها في تكوين النخب"، **مجلة المصادر**، العدد السادس عشر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، السداسي الثاني 2007، ص ص 170-172

(2) عبد القادر حلوش : سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص 255.

(3) أحمد مهساس : الحركة الثورية في الجزائر (1914-1954)، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص ص 112-114.

من مجموع الطلبة المسجلين، حيث كان 306 طالب جزائري، منهم حوالي 30 طالبا ينتسب إلى المعهد الإسلامي للدراسات العليا[1]. وفي سنة 1954م كانت نسبة الأمية عند الجزائريين

من الرجال 86٪، وعند النساء 85,6٪، ولم يتجاوز عدد الجزائريين في الجامعة 503 من5096 طالب أي 10٪ تقريبا [2]. كما أنه لا ينبغي أن نغفل عن الصعوبات المادية التي كان الطلاب الجزائريين يعانون منها، خاصة وأن منحة الطالب لا تتعدى 14.000 فرنك قديم في الشهر، ومن هنا فالعائلات التي تعاني من ذائقة مادية لم يكن في وسعها الإنفاق على أولادها[3].

كما جاء في النشرة التي نشرتها الحكومة العامة سنة 1959م أن التعليم الابتدائي وما في مستواه (التعليم الشامل) قد حقق تقدما ملحوظا، حيث أصبح هناك حوالي أربعة أطفال يتعلمون من كل تسعة لا يتعلمون، وفي الفاتح من أكتوبر 1958م سجل 612 ألف طفل في المدارس الابتدائية، وأن التعليم الثانوي خلال 1958–1959 قد سجل أربعون ثانوية ومعهد، أما التعليم العالي فقد أعطت رقما إجماليا يشمل الطلبة الفرنسيين وسكتت عن التفاصيل، لأنها تكشف عن حقيقة فاضحة بالنسبة للعدد الخاص بالجزائريين، لأن الجامعة تضم 5.400 طالب ليس من بينهم سوى حوالي 400 طالب جزائري[4].

إن سر احتفاظ الجزائر بشخصيتها الإسلامية القوية هو أن الاستعمار لم يبن المدارس في القرى والبوادي، حيث لم يكن أحد في هذه المناطق يعرف عن التعليم الفرنسي شيئا يجب ذكره، فظلت هذه البوادي على حالها وظل أهلها ناجين من هذا الشر، فكان أبناؤها يقبلون على الكتاتيب القرآنية والمساجد والزوايا من أجل حفظ القرآن الكريم وتعلم المبادئ الأولى من العلوم العربية والدين، ورغم ضغط وتنكيل الاستعمار بهذه المدارس ورجالها أو علمائها.

(1) أحمد مهساس: الحركة ، المرجع السابق، ص 114.

(2) مصطفى هميسي : كيف تحكم الجزائر من بربروس إلى بوتفليقة، دار هومة، الجزائر، 2011، ص 185.

(3) ~~أحمد مهساس : الحركة، المرجع نفسه~~، ص 114.

(4) أبو القاسم سعد الله : تاريخ , المرجع السابق،ص ص 260-261.

فقد ظلت الجزائر تبعث بأبنائها لكل مكان تأنس فيه علماء لطلب العلم والمعرفة[1].

لقد ورثت الحكومة المؤقتة الجزائرية بعد تأسيسها مكاتب خارجية، وكانت تسمى المكاتب الخارجية لجبهة التحرير الوطني، ومنها ما أسس في عهد الحكومة المؤقتة، ومن بين نشاطاتها

أنها عملت على الحصول على منح دراسية للطلبة الجزائريين في البلدان العربية، مثل العراق، سوريا ...الخ، وأيضا البلدان الغربية[2].

(1) أحمد درار : "التعليم الأصلي في الجزائر خلال العشر سنوات من استرجاع الاستقلال"، **مجلة الأصالة**، المجلد الثالث، العددالثامن، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، ماي- جوان، 1972، ص 226.

(2) عمر بوضربة : "لمحات عن الطلبة والأوساط الجامعية في نشاط المكاتب الخارجية للحكومة المؤقتة (1958-1960)"، **مجلة المصادر**،العدد العاشر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، السداسي الثاني 2004، ص ص 217-218.

2-2. الثقافة الفنية والأدبية:

2-2-1 المسرح :

لقد لعب المسرح الجزائري أثناء الثورة التحريرية دورا هاما في نمو الوعي الوطني والتعريف بالقضية الجزائرية للرأي العام العالمي، إلا أن التدخل السياسي والاستبداد قد منع المسرح من التطور.

وبالرغم من تأثر المسرح الجزائري بالساحة الثقافية السائدة في الجزائر مع مطلع القرن العشرين، خاصة بعد الزيارات التي قامت بها بعض الفرق العربية إلى الجزائر والنشاط المسرحي الذي كانت تقوم به الفرق المسرحية الفرنسية، فإن الظروف السياسية والاجتماعية التي كانت تعيشها الجزائر في ظل الاحتلال تعد عاملا أساسيا في دفع الحركة المسرحية.

لكنه واجه العديد من المعيقات منها مشكلة التأليف المسرحي، فعدم وجود النصوص جعل أهل المسرح يلجئون إلى وسائل أخرى مثل الاقتباس أو الترجمة أو الرجوع إلى التراث، ولم تكن المسرحيات كلها اجتماعية أو للتسلية بل كان منها ما هو احتفال بالمناسبات الدينية والتاريخية.

وبالرغم من خلو الثقافة الجزائرية من الفن الدرامي فإن الحركة المسرحية اتسمت بطابع خاص في شكلها ومحتواها(1)، وتميز المسرح الجزائري باعتماده على اللغة الدارجة وسيلة للتعبير وتوظيفه للتقاليد الشعبية، وغلبة الطابع الكوميدي على عروضه والمزج بين الغناء والموسيقى وطغيانهما على العناصر المشهدية الأخرى.

أما المكان فالمسرح الجزائري لم يكن يملك مكانا خاصا به، وهو يعتمد في نشاطه على تسهيلات المسرح الفرنسي (الأوبرا) في العاصمة والمسارح الجهوية في قسنطينة، وهران، عنابة....الخ، وقد كانت الإدارة الفرنسية تراقب بحذر كل ما يقدمه الفنانون وتمنع الأعمال التي تشتم فيها رائحة النقد السياسي(2).

(1) أبو القاسم سعد الله : تاريخ، المرجع السابق، ص ص 328-330.

(2) مخلوف بوكروح : "البعد الثوري للمسرح الجزائري"، **مجلة المصادر**، العدد الثامن، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، ماي 2003، ص 230.

واستمر المسرح الاجتماعي والغنائي يؤدي عمله رغم اختفاء عدد من عناصره البارزة، ففي سنة 1956 توجهت فرقة الجزائر للرقص والغناء إلى إيطاليا وشاركت في مهرجان فولكلوري فيها، وظهرت الفرقة الفنية الجزائرية الجديدة سنة 1958م في تونس ومثلت في 24 ماي أمام

الجمهور التونسي والجزائري لوحات من الغناء والرقص، مما يمثل واقع الجزائر في مختلف المناطق وأمال الشعب، واستمرت إلى سبتمبر في تقديم عروض عن التضحية.

وفي سنة 1960م تحدثت وسائل الإعلام عن فرقة "مستغانم" للمسرح، وهي التي قامت بتمثيل مسرحية (الخيمة) فأحسنت تمثيلها، وهكذا فقد تعددت الفرق الفنية في الجزائر رغم أن الثورة كانت على أشدها، ويبدوا أن السلطات الاستعمارية قد كثفت النشاط الفني الشعبي للتغطية على ما يقوم به جنودها في الأرياف والجبال، ضد المواطنين في السنتين الأوليين للثورة(1).

2-2-2 السينما :

لقد كانت السينما الفن الأصعب تنفيذا لاحتياجه إلى خبرات وتقنيات دقيقة لكي تخدم الثورة والمجتمع، ولذلك تأخر ميلادها عند الجزائريين إلى عهد الثورة، ويقال إن أول فيلم جزائري أنتجته الثورة كان سنة 1960م بعنوان "جزائرنا"، أنتجته وزارة الأخبار في الحكومة المؤقتة، وهو فيلم وثائقي قصير لا يتجاوز مدة عرضه 25 دقيقة، ويعتبر كمحاولة أولى توجه إلى الرأي العام العالمي، قامت بها الحكومة المؤقتة تناول وقائع المقاومة الجزائرية ماضيها وحاضرها في لقطات سريعة.

وقد كان ميدان السينما قبل الثورة وأثناء سنواتها الأولى حكرا على الفرنسيين، واكتفى الجزائريين بدور ثانوي في تلك الفترة، والأفلام الفرنسية كانت تجعل من الجزائر موضوعا فقط باعتبارها إقليما فرنسيا يتميز بطبيعة خاصة، وكان الجزائري في هذه الأفلام إنسانا متوحشا يجب تخليصه مما هو فيه من رذائل.

(1) أبو القاسم سعد الله : تاريخ، المرجع السابق، ص ص 340-352.

ويرى بعض المؤرخون للسينما أن الخطوة الأولى كانت سنة 1957، حيث التقت في منطقة "تبسة" مجموعة من المهتمين الجزائريين وأصبحت نواة لوحدة تصوير الأفلام مطلقة على نفسها اسم (مجموعة فريد)، وكانت تتبع الولاية الأولى، كذلك فقد نصّت وثائق مؤتمر

الصومام على ضرورة الاهتمام بالعمل الإعلامي، حيث رأى المعنيون بالأمر أن السينما كانت كالمنشور الإعلامي تؤدي دورا مباشر وفعال في نشر الوعي الوطني[1].

2-2-3 المكتبات والخطاطة والمتاحف :

بعد أن تعرضت الأمة الجزائرية لأقسى امتحان في التاريخ، وهو التخلي عن شخصيتها والاندماج في أمة ليسوا منها في شيء، كانت الكتب والمكتبات هي الضمانة لتاريخهم وكيانهم، ولكن هذه الضمانة كانت في يد المستعمرين يفعلون بها ما يريدون ويوفرون لأنفسهم ما يشاؤونبينما يُ حرم منها أصحاب الأرض.

لقد كانت في الجزائر مكتبة جامعية عمومية ومكتبات ولائية أخرى وبلدية، بالإضافة إلى مكتبات عسكرية للقطاع العسكري الفرنسي، كلها مكتبات تخدم المصالح الفرنسية، كما تخدم الإستشراق في أوسع معانيه أما المسؤوليين عنها فكلهم فرنسيين، وقد يكون من بينهم عون جزائري في درجة ثانوية للترجمة أو القراءة بالعربية ...الخ.

بالإضافة إلى ذلك كانت هناك مكتبات لبيع الكتب المستوردة أو المطبوعة مثل : مكتبة النهضة بالعاصمة، مكتبة الشباب بقسنطينة، إضافة إلى المكتبة الجزائرية التي لها أصل في العاصمة وفرع في قسنطينة.

لكن الفرنسيين أخذوا ما يمكن أخذه إلى فرنسا بعد التيقن من حصول الجزائر على استقلاله، إضافة إلى التدمير المنظم الذي قامت به منظمة الجيش السري منذ 1961، وعلى كل حال فعند الاستقلال كانت المكتبة الوطنية تحتوي على ما يلي:

القسم العربي : يحتوي على ثلاثة آلاف كتاب مطبوع باللغة العربية.

- **المخطوطات الشرقية** : تبلغ أكثر من 300 مخطوط باللغة العربية والتركية، والفارسية، يرجع بعضها إلى القرون (14.13.12) الميلادية.

(1) أبو القاسم سعد الله : تاريخ، المرجع السابق، ص ص 383-386.

- **مجموعة الدوريات** : تبلغ حوالي 1400 جريدة يومية، وأسبوعية ومجلات.
- **المجموعة الموسيقية والشريطية:** تحوي 2400 شريطا، تضم أشرطة الموسيقى الكلاسيكية والحديثة، والأوبرا والمسرح، والقطع الأدبية، كما أنها وسيلة تعلم اللغات.

وبالنسبة للخطاطة، فقد كان "عمر راسم"[1] مولعا بمختلف الخطوط العربية ولاسيما الكوفي والنسخي والعثماني، وقد خطّ ذلك على لوحات أسماء الشوارع في القصبة وزخرفة الكتب واللوحات الخطية...الخ، كما ظهر خطا طول وقت الثورة منهم "محمد شريفي"، "عبد الحميد إسكندر"، "سعدي حكار" وآخرون.. (للمزيد ينظر: أبو القاسم سعد الله، تاريخ ، المرجع السابق، ص 429-432).

وبالحديث عن المتاحف فحسب "الكتلوغ" الدولي للمتاحف الخاص بإفريقيا، نقلا عن "أبو القاسم سعد الله" كان في الجزائر 25 متحفا، وقد كان بالعاصمة ساعة الاستقلال عدد من المتاحف سلمت من تدمير منظمة الجيش السري، ولكنها لم تسلم من تخريب الضمائر منها متحف "ستيفان غزال" الخاص بالأشياء القديمة الإسلامية ومتحف "باردو" الخاص بأشياء ما قبل التاريخ، ومن بين المتاحف التي كانت موجودة زمن الثورة نذكر:

المتحف الوطني للفنون والتقاليد الشعبية بالعاصمة، يضم المجموعة الإثنية (الإثنوغرافية) وهو موجود منذ سنة 1947م، وفي سنة 1961م أصبح اسمه متحف "الفنون الشعبية"، وفي سنة 1987م أصبح اسمه المتحف الوطني.

وهناك متحف "وادي سوف" الذي افتتح سنة 1954م، يضم آثار المنظمة التي تعود إلى ما قبل التاريخ، ومتحف "الأثار القديمة" بتبازة، كما نجد المتحف "الوطني للفنون الجميلة" الذي تولّى إدارته بعد الاستقلال "ميزونسيل" *Maisonceul*، تحت عنوان "التعاون الفرنسي" طبقا لمعاهدة إيفيان[2].

(1) عمر راسم : هو فنان جزائري ينحدر من أسرة فنانين ترك بصماته على العالم الفني الجزائري لما رسمه من لوحات ودبج من مقالات عن الموسيقى وخطط الكتب وعزف الألحان، وقد ظل يسهم في الحياة الأدبية إلى آخر لحظة في حياته، (ينظر: أبو القاسم سعد الله، تاريخ ، المرجع السابق، ص 402).

(2) نفسه ، ص ص 429-432.

3. الجانب الثقافي في اتفاقيات إيفيان :

إن الاستقلال يفقد مغزاه الحقيقي ما لم يسترجع الشعب الجزائري ثرواته المنهوبة، ولم يكسر قيود الاحتلال الذي ما فتئ يخنق أنفاسه، وما لم يعد الاعتبار للغته الوطنية والدين والعادات والتقاليد للمعتدى عليها بمختلف الوسائل.

تلك هي المهام المستعجلة التي كان على قيادة البلاد الشروع في إنجازها بمجرد التوقيع على اتفاقيات وقف إطلاق النار (ينظر: الملحق رقم 2، ص ص 100-103)، غير أن هذه الأخيرة كانت بالمرصاد، إذ تضمنت بنود كثيرة جاءت على شكل كوابح وموانع يصعب تجاوزها أو القفز عليها بدون وحدة القيادة وجماعيتها(1).

وبالرجوع إلى هذه الاتفاقيات نلاحظ أن:

لم تكتب باللغة العربية ولم تترجم إليها قبل التوقيع عليها، وأن الوفد الجزائري المفاوض كان حاضرا وكأنه يمثل بلادًا فرانكفونية مثل كندا وبلجيكا، فكان يتخاطب مع الفرنسيين ويحرر وثائقه ومعاهداته بلغتهم، فموضوع السيادة اللغوية كان غائبا لدى الوفد.

والغريب أنه لم ينص في هذه الاتفاقيات أن اللغة العربية ستكون لغة الجزائريين في التعليم والإدارة والمعاملات(2)، ولم تذكر العربية سوى مرة واحدة، حيث جاء في إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الثقافي (ستتضمن المناهج التي تسير عليها المنشآت التعليمية تعليم اللغة العربية في الجزائر واللغة الفرنسية في فرنسا)، أي المنشآت التعليمية التي تؤسسا كل بلاد في البلد الآخر تعلم لغة الآخر، كما جاء أن كل بلد يشّجع دراسة اللغة والتاريخ والحضارة الخاصة بالبلد الآخر (1).

وقد ركّزت الاتفاقيات على احترام وتعليم اللغة الفرنسية في الجزائر بالنسبة للفرنسيين (1)

محمد العربي الزبيري : عن رسالة رفائيل دراعي إلى الرئيس بوتفليقة من أجل رجوع الأقدام السوداء إلى الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2000، ص 88.

(2) أبو القاسم سعد الله : تاريخ ، المرجع السابق، ص ص 101-102.

(1) يحي بوعزيز : ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1996،ص ص 569-570.

الذين كان متوقعا بقاؤهم بعد الاستقلال، وممارستهم اللغة الفرنسية في الحياة السياسية والإدارية والقضائية والتعليم.ويفهم من سياق هذا النص أن اللغة الفرنسية ستكون هي السيدة في الجزائر، فقد نصّت هذه الاتفاقيات أن تضمن الجزائر مصالح فرنسا والحقوق المكتسبة للأفراد الحقيقيين

بالشروط التي تحددها هذه الاتفاقيات، وإذا فعلت الجزائر ذلك فإن فرنسا ستتقدم إليها المساعدات الفنية والثقافية.

وفيما يتعلق بالمعتقدات وحرية التعليم واللغة الفرنسية، فقد نصت على ضرورة التقيد بحرية المعتقدات للفرنسيين المقيمين في الجزائر، وكذلك ضمان حرية إقامتهم للشعائر الدينية، ومما يلاحظ أن الوفد الجزائري لم يحرِص على تضمين نصوص مُشابهة في الاتفاقيات بالنسبة للجزائريين الذين يعيشون في فرنسا، فهؤلاء الجزائريون ليس لهم ضمانات لإقامة شعائرهم الدينية[1].

كما حرص الوفد على أن النصوص الرسمية التي تصدرها الحكومة الجزائرية المقبلة تنشر أو تبلغ باللغة الفرنسية واللغة الوطنية، وذلك لأن الفرنسيين ليسوا مجبرين على تعلم اللغة العربية، إضافة إلى ذلك فإن على الإذاعة والتلفزة تخصيص جزء من برامجها باللغة الفرنسية، وذلك لما يتناسب مع أهمية هذه اللغة في الجزائر.

لقد غضّ الوفد الجزائري الطرف أيضا عن مسألة أخرى، وهي المنشآت التعليمية، فللفئة الفرنسية الباقية في الجزائر الحق في إنشاء وإدارة المؤسسات التعليمية الخاصة بها، كما لها الحق في الالتحاق بالأقسام الفرنسية التي ستنظمها الجزائر في منشآتها التعليمية[2].

وتستمر الاتفاقيات في إعطاء الأولوية للغة الفرنسية والفرنسيين المقيمين في الجزائر، وتهميش اللغة العربية والجزائريين.

(1) أبو القاسم سعد الله : تاريخ، المرجع السابق، ص ص 102–104.

(2) بن يوسف بن خدة : نهاية حرب التحرير في الجزائر(اتفاقيات إيفيان)، ترجمة: لحسن زغدار، محل العين الجبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص ص 90– 11.

1. التعريف بالرئيس أحمد بن بلة :

1-1 نشأته :

ولد أحمد بن بلة سنة 1916م، أما بالنسبة إلى اليوم فهناك بعض الاختلاف منهم من يقول في 15 سبتمبر[1]، ومنهم من يقول 25 ديسمبر[2]، في بلدة مغنية التي تقع على الحدود المغربية الجزائرية، ينتمي إلى عائلة من صغار الفلاحين يعود أصلها إلى عرش سيدي رحال في مراكش (المغرب) وقد هاجرت عائلته إلى الجزائر هروبا من عملية الثأر، إذ قام عمه بقتل أحد اللصوص ففروا إلى تلمسان واستقروا بمغنية, يدعى أبوه محجوب بن مبارك وأمه فاطمة بنت الحاج[3].

تلقى تعليمه الثانوي في تلمسان ومكث فيها حوالي 6 سنوات وبعد أن أنهى تعليمه الثانوي عاد إلى مغنية لمدة سنتين , ثم بدأ في كفاحه السياسي[4].

1-2 كفاحه السياسي :

بعد أن بلغ بن" بلة" (ينظر: الملحق رقم 03، ص 104) الخامسة عشر من عمره انخرط مع عدد من رفاقه في حزب الشعب الجزائري، الذي كان يقوده "مصالي الحاج" وتحول بعد سنوات قليلة إلى قطب رئيسي في وبعد خلاف مع "مصالي الحاج" حول ضرورة البدء في الكفاح المسلح، قاد رفقة تسعة من رفاقه انشقاقا داخل الحزب وشكلوا حزب الوحدة والعمل[5]، التحق بالوحدة العسكرية الإلزامية في الجيش الفرنسي بين عامي 1937- 1940م، حيث احترف كرة القدم في تلك الأثناء وأصبح من أبرز لاعبي أولمبيك مرسيليا الفرنسي، ثم استدعي ثانية سنة 1943م والتحق بفرقة المشاة لشمال إفريقيا, وبعد الحرب العالمية الثانية بدأ التحرك لتكوين

(1) أحمد منصور : الرئيس أحمد بن بلة يكشف أسرار الثورة الجزائرية، الطبعة الثانية، دار الأصالة، الجزائر، 2009، ص 5.

(2) إبراهيم لونيسي : الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد بن بلة، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 10.

(3) محمد قدور: أحمد بن بلة ودوره في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1947-1956، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر (غير منشورة)، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، السنة الدراسية 2003-2004، ص ص 43-44.

(4) إبراهيم لونيسي : الصراع، المرجع نفسه، ص 10.

(5) أحمد بن بلة : مذكرات أحمد بن بلة، ترجمة : العفيف الأخضر، دار الآداب، بيروت، 1981، ص 5.

الخلايا العسكرية لحزب الشعب.

وبعد عملية بريد وهران 1949م، السطو على البريد من أجل تمويل النشاط العسكري للمنظمة واكتشاف المنظمة الخاصة ألقي القبض عليه للمرة الأولى سنة 1950 بتهمة تأسيس جيش سري وأودع في سجن البليدة, لكنه تمكن من الهرب في ماي 1952، فهرب إلى فرنسا ثم سويسرا ومنها إلى القاهرة أين التقى بجمال عبد الناصر الذي رتب معه لقيام الثورة الجزائرية, وكان يستخدم في الهروب أو التنقل جواز سفر مزور تحت اسم مسعود مزياني وهو اسم لحركي(1)، حيث يذكر أنه استخدم أكثر من مئة اسم حركي خلال فترة الكفاح الطويل، وأصبح منذ نوفمبر 1954م أحد زعماء جبهة التحرير الوطني كما تعرض للعديد من محاولات الاغتيال(2)، وعند اندلاع الثورة كلف بمهمة التسليح والتموين إلى غاية اعتقاله في أكتوبر 1956م في حادثة اختطاف الطائرة رفقة محمد بوضياف، محمد خيضر، رابح بيطاط، وآيت أحمد، وذلك عند انتقالهم من المغرب إلى تونس، وتم نقلهم إلى فرنسا وسجن في سجن "لاسنتيه" ثم سجن في جزيرة "باليف" ولم يفرج عنه وأصحابه إلا في 19 مارس 1962م(3).

1-3 وصوله إلى الحكم :

بدأت مساعي "بن بلة" للوصول إلى السلطة بدعم من بومدين(4)، الذي بدأ بتحضيره للرئاسة خاصة بعد الإفراج عنه حيث أصر أن يتوجه إلى المغرب الذي بقي فيه إلى غاية 29 مارس ثم إلى مصر حيث جمال عبد الناصر يومي 2-3 أفريل 1962م(5)، وذلك لإظهار "بن بلة" إعلاميا كزعيم سياسي للثورة، وبعد الإعلان الرسمي للاستقلال دخل قادة الثورة في صراع على السلطة حيث انقسموا إلى ثلاث مجموعات متناحرة (جماعة تلمسان بقيادة "بن بلة"، جماعة تيزي وزو

(1) أحمد منصور : الرئيس، المصدر السابق، ص ص 68-85.

(2) حميد عبد القادر : فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص 282.

(3) رابح لونيسي وآخرون: تاريخ، المرجع السابق, ص51.

(4) نفسه، ص 53.

(5) إبراهيم لونيسي : الصراع، المرجع السابق، ص 51.

بقيادة كريم بلقاسم والحكومة المؤقتة برئاسة بن خدة[1][2].

وقامت جماعة بن بلة بإنشاء المكتب السياسي الذي سيحل محل الحكومة المؤقتة، والذي كان النقطة الثانية من جدول أعمال المجلس الوطني للثورة المنعقد في طرابلس 27 ماي 1962[3]، ثم سيطر على العاصمة في 5 سبتمبر 1962، وتم الاعتراف بوضع الجزائر تحت مسؤولية المكتب السياسي وأعلن رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة عن 12 أوت هو التاريخ المحدد للانتخابات، وبعد الإعلان الرسمي عن تشكيل المكتب السياسي في 22 جويلية، قام "أحمد بن بلة" بتمديد هذا التاريخ إلى 27 أوت ثم أجل إلى 2 سبتمبر، وبعد استقالة بوضياف من المكتب السياسي أجل مرة أخرى, كما قام مع محمد بوضياف[4] في التحضير للانتخابات من شطب الذين وقفوا ضد المكتب السياسي من أبرزهم بن يوسف بن خدة، صالح بوبنيدر، علي كافي, لخضر بن طوبال... الخ، وضمت قائمة الانتخابات 72 مرشحا من الجيش.

وفي 25 سبتمبر قام المجلس بعقد أول جلساته التي تم فيها انتخاب فرحات عباس رئيسا له، وقد صادق في جلسته الأولى في 26 سبتمبر على اللائحة المحددة لكيفيات تعيين الحكومة، واشترط على رئيس الحكومة المعين أن يقدم وزراء حكومته للمجلس مع اقتراح برنامج عمل لإثرائه من قبل أعضاء المجلس، ونصت اللائحة أيضا على أن يبقى العمل بها إلى غاية وضع الدستور والمصادقة عليه.

(1) بن يوسف بن خدة:ولد في البليدة عام 1922م،والتحق بحزب الشعب خلال الحرب العالمية الثانية، ثم أصبح سكرتيره العام بعد مؤتمر أفريل 1955، وفي نفس السنة التحق بجبهة التحرير،واصبح عضوا في المجلس لوطني للثورة التحريرية (1956-1962)، ثم في لجنة التنسيق والتنفيذ(1956-1957)، وفي سبتمبر 1958وزيرا للشؤون الإجتماعية ، واخيرا رئيس للحكومة المؤقتة ، أقصي من الساحة السياسية ابتداءا من 1962(ينظر: حميد عبد القادر :فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة،الجزائر ، 2007،ص279) .

(2) رابح لونيسي وآخرون : تاريخ، المرجع نفسه، ص50.

(3) الطاهر بن خرف الله : النخبة الحاكمة في الجزائر 1962- 1989، الجزء الثاني، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 11.

(4) محمد بوضياف : ولد في لمسيلة بتاريخ 23 جوان 1919م، بدأ النضال في صفوف حزب الشعب الجزائري، وفي سنة 1946 أصبح مسؤولا بناحية سطيف، ثم كلف بتنظيم المنظمة الخاصة على مستوى عمالة قسنطينة، ثم مسؤول التنظيم باتحادية الحزب بفرنسا، ثم منسقا للجنة الخمسة ثم عضو في المجلس الوطني للثورة وعضوا شرفيا في لجنة التنسيق والتنفيذ، وزير دولة في الحكومة المؤقتة الأولى والثانية، ونائب لرئيس الحكومة المؤقتة الثالثة (ينظر: سعد بن البشير لعمامرة، هواري، المرجع السابق, ص 243).

وعلى أساس هذه اللائحة قدم "بن بلة" ترشيحه الذي صودق عليه بالانتخاب وفق النتائج التالية :

- 111 صوت بنعم.
- 13 صوت ضد.
- 31 بطاقة بيضاء (أي ملغاة)

وقام بتعيين أعضاء حكومته بمرسوم (ينظر: الملحق رقم 04 ص ص 105-106)، وفي يوم 28 سبتمبر 1962 تلا تصريحه الوزاري، ونصب يوم 29 وكان تصديق الجمعية التأسيسية هذه المرة حسب النتائج التالية :

- 128صوت مقبول.
- 1 صوت ضد.
- 19 امتنعوا عن التصويت.

وهكذا انتظمت أول حكومة جزائرية بعد الاستقلال, وضمت تحت إدارة رئيس المجلس 19 وزيرا[1]، وفي 8 سبتمبر 1963 تمت المصادقة على الدستور الذي وضعه أنصاره, وانتخب "بن بلة" المرشح الوحيد رئيسا للجمهورية بعد ذالك بأسبوع[2].

(1) الطاهر بن خرف الله : النخبة، المرجع السابق،ص ص14-15.

(2) رابح لونيسي وآخرون : تاريخ، المرجع السابق، ص51.

2. واقع الجزائر الاجتماعي (1962- 1965)

2-1. البنية الاجتماعية للجزائر:

بلغ عدد سكان الجزائر غداة الاستقلال10236000 نسمة، وتأكيدا لظاهرة التعويض الناتج عن الحرب، والتي تشهدها الشعوب بعد خروجها من ذلك، فإن الجزائر قد عرفت موجة قوية من التزايد السكاني، وقد يعود هذا الانفجار إلى مسألتين أساسيتين، الأولى هي ارتفاع معدلات الخصوبة، والتي قدرت في الفترة 1961- 1965م بـ :48.5٪ والثانية انخفاض معدلات الوفيات[1].

كما تميزت فترة ما بعد الاستقلال بصراعات وتناقضات، وذلك للاستفادة من إرث المستعمرين الذين غادروا البلاد وتركوا ممتلكاتهم، هذا ما أدى إلى تشكيل قاعدة اجتماعية برجوازية ذات امتيازات نسبية، وفي دراسة لأحد الباحثين يرى أن البنية الاجتماعية بعد الاستقلال تميزت بوجود عدة طبقات، لكن لا تفهم بالمفهوم المتعارف عليه للطبقات، حيث أنه يمكن أن نُعرف الطبقية في حالة الجزائر على أساس تملك وسائل الإنتاج أو أسلوب تملك قوة العمل، ولا يؤخذ الوعي الطبقي هنا كمعيار في التعريف، حيث أن كل عمل أو إجراء قام به الفلاحون أو العمال - الاستيلاء على ممتلكات المستعمرين - كان نتيجة لوعي وطني تكّون وتبلور طوال فترة الاستعمار، أما الوعي الطبقي فيكاد يكون معدوما لغياب تبلور طبقي بالمفهوم الماركسي[2].

والنقد الذي يمكن أن يوجه إلى المجتمع الجزائري عند بداية الاستقلال، أنه لم يكن واضحا، ويبدو أنه من الصعوبة أن نفرق بين هذه الفئات أو الطبقات، والتي يمكن تلخيصها كالآتي :

(1) محمد بوضياف : مستقبل النظام السياسي الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2009/2008، ص ص 33-34.

(2) عبد العالي دبلة : الدولة الجزائرية الحديثة (الاقتصاد، المجتمع، السياسة)، دار الفجر، القاهرة، 2004، ص ص 12-13.

أ) برجوازية ضعية : نشأت في الفترة الاستعمارية ولم تكن مستعدة للقيام بدور ديناميكي كقاعدة سياسية وكحركة لعملية التنمية، لذلك فهي طبقة ضعيفة إيديولوجيا وغير ديناميكية اقتصاديا.

ب) برجوازية صغيرة: متكونة من رجال الأعمال الذين ينتمون إلى مناصب إدارية عليا، أو ينتمون إلى أجهزة الدولة، ليست لديها شخصيتها المستقلة وتريد أن تتشابه مع البرجوازية، كما أنها لم تكن طبقة ثورية لأنها لم تحاول أن تجسد طموحات القوى الشعبية، بل كانت تحاول أن تتطور في اتجاه البرجوازية، وكل هذه الأمور جعلت من طبقة البرجوازية الصغيرة تفقد دورها في انبثاق إيديولوجية وطنية ثورية.

ج) الطبقة المتوسطة: وهي الأقل تطورا بعد الاستقلال تشكلت من القاعدة الشعبية، تحمل في طياتها أمل في التطور الوطني والتقدمي.

د) طبقة الفئات الشعبية: وهي الطبقة الأكثر حرمانا وفي سنة 1964 بدأ تبلور بعض الفئات يظهر إلى الوجود، ففي الريف الجزائري أمكن تمييز الفئات التالية :

- 700.000 عامل في القطاع المسير ذاتيا (من بينهم 70.000 انخرطوا في القطاع المسير ذاتيا منذ مارس 1963).
- العمال الزارعيون الموسميون الذين كانوا حوالي 450.000.
- مليون من العاطلين بدون أرض ولا عمل.
- صغار الملاك (الذين يملكون من 1 إلى 10 هكتار) حوالي 450.000
- الملاك المتوسطين الذين يملكون بين 10 و 50 هكتارا عددهم 170.000
- الملاك الكبار (الذين يملكون فوق 50 هكتارا، وفي الإجمالي يملكون 2800.000 هكتار، وقد قدر عددهم بـ 25000(1).

أما في المدن فقد أمكن ملاحظته الطبقات التالية :

- **بروليتاريا حضرية:** كانت نتيجة للهجرة الريفية القوية التي أتبعت الاستقلال، لذلك فقد صعب حصر عددها.

(1) عبد العالي دبلة : الدولة، المرجع السابق، ص 17 - 19.

– **البرجوازية الصغيرة** : التي تتكون بنسبة كبيرة من التجار والحرفيين، وقد قدر عددها بـ 170.000.

– **البرجوازية الكبيرة** : وقدر عددها بـ 50.000 شخص، التي تتكون من التجار ملاك العقارات، وأصحاب المصانع الصغيرة، يملكون من 7 إلى 8 آلاف مؤسسة صناعية.

كما أشار ميثاق الجزائر 1964 في تحليله للبنية الاجتماعية الجزائرية إلى نقطتين هما:

1. إن البرجوازية الكبيرة لا يمكن اعتبارها طبقة اجتماعية.
2. يوجد بالمقابل خطر حقيقي يمكن أن يشكل طبقة اجتماعية، وهي البرجوازية البيروقراطية[1]، [2].

---

(1) حيث تنهض رؤية جبهة التحرير في هذا الميثاق في تحليلها لهذه البرجوازية، أنها امتداد للنظام الاستعماري، ويُخشى أن تحل محل الطبقة الاستعمارية القديمة المضطهدة والمستغلة للفلاحين، (ينظر: عبد العالي دبلة : الدولة، المرجع السابق، ص 20).

(2) نفسه، ص ص 19–20.

2-2 السكن والهجرة :

2-2-1 السكن :

لقد أدى رحيل الأوربيين الكثيف إلى سيرورة امتلاك الفضاءات التي أصبحت شاغرة[1]، كذلك اعتبرت السياسة الوطنية أن المدينة تجسد الإطار الأفضل لدفع التنمية والتطوير[2]، هذا ما أدى إلى انسياح واسع جدا ومفاجئ للسكان إلى المناطق الحضرية، فقد تركت هذه التيارات المهاجرة بصمتها الدائمة على ملامح المدن (تشبع المدن القديمة، توسع مخيف للسكن المؤقت وبناء مدن الصفيح بالقرب من المدن الجديدة).

فما بين 1960-1963م شهدت المدن الجزائرية وصول 800 ألف ساكن جديد نصفهم إلى مدينة الجزائر، كما ارتفع عدد سكان البلديات الحضرية من ثلاثة ملايين نسمة عام 1959م إلى أربعة ملايين نسمة في عام 1966م[3].

ونظرا لهذا التزايد عجزت السياسة الإسكانية عن إيجاد حل لهذا المشكل الاجتماعي الحيوي والخطير[4]، إضافة لاعتقاد السلطات والمسيرين بأن هجرة الأعداد الضخمة من الأوروبيين توفر إمكانيات جديدة للسكن أمام الموظفين الجزائريين، وأن هذه المساكن كافية لسد حاجيات السكان، مما جعل الدولة تطمئن وتهتم بالمجالات الأخرى، كما اعتبر المسؤوليين أن عملية تأميم الأرض من المستعمر هي عملية تساهم في رجوع سكان الضواحي بالأحياء القصديرية إلى الأرياف وإحياء النشاطات الزراعية، وبالتالي السكن في الريف وتخفيف ضغط طلبات السكن بالمدن.

فكان الاتجاه في ميدان السكن منصب على إعادة بناء القرى المدمرة أثناء الحرب، وذلك وصولا إلى تحقيق هدف الهجرة المعاكسة إلى الأرياف والقرى لخدمة الأرض، مع

(1) بنجامين ستورا : تاريخ, المصدر السابق, ص 34.

(2) سهام وناسي : النمو الحضري ومشكلة السكن والإسكان، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستيرفي علم الإجتماع الحضري (غير منشورة)،كلية العلوم الاجتماعية والإسلامية،قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية 2008/ 2009، ص 69.

(3) بنجامين ستورا : تاريخ، المصدر نفسه، ص 34.

(4) عبد العالي دبلة : الدولة، المرجع السابق، ص 116.

تأجيل بناء المساكن الجديدة في المدن من خلال الاستفادة من مساكن الأوروبيين الشاغرة، واستثمار الإمكانيات المادية لإنجاز مشاريع إنتاجية[1].

أما الإجراءات التي اتخذت لتشجيع الأفراد على تولي عملية البناء بأنفسهم، عن طريق بيعهم المساحات المملوكة للدولة، فتبدو قاصرة على تغطية حاجيات الذين لا يملكون المبالغ اللازمة لبناء السكن الشخصي[2].

علاوة على ذلك فقد قامت الدولة ببعض الإجراءات الأخرى لحل مشكل السكن منها :

- إعادة البناء بنية إدماج السكان المتضررين من الحرب في الدائرة الاقتصادية.
- تقنين أجور الكراء في المدن واستعمال السكنات المحجوزة حجزا غير كافي.
- إنشاء تعاونيات سكنية.
- توزيع السكنات وفق الحد الأدنى الضروري والوقوف ضد التكدس والإسكان الناقص في نفس الوقت[3].

(1) سهام وناسي : النمو، المرجع السابق، ص 147.

(2) عبد اللطيف ابن اشنهو : التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (1962-1980)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 509.

(3) عبد الحميد زوزو : المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 58.

2-2-2 الهجرة :

بعد استقلال الجزائر أدت موجات الهجرة الجديدة إلى تصدع البنود الواردة في معاهدة إيفيان لعام 1962م،حيث نوت فرنسا والجزائر وضع رقابة على "التدفقات" من طرفي البحر المتوسط ، ففي 9 جانفي 1964م جرى الاتفاق بين وزير الشؤون الاجتماعية في الحكومة الجزائرية ووزير العمل الفرنسي على ما يلي:

1. تقدر الحكومتان أن من مصلحة فرنسا والجزائر تطبيع اليد العاملة بين البلدين.
2. منذ الوقت الحالي حتى الأول من شهر جوان يحدد عدد الرعايا القادمين من الجزائر تبعا للمشكلات المطروحة على اقتصاد البلدين.
3. اعتبارا من الأول من شهر جوان 1964م يحدد عدد القادمين من العمال الجزائريين، وفقا لإمكانيات اليد العاملة في الجزائر وإمكانات سوق الاستخدام الفرنسية، والتي تبلغها الحكومة الفرنسية إلى الحكومة الجزائرية كل ثلاثة أشهر.

لم تمنع إجراءات نظام الحصص تضخم الهجرة، ففي ربيع عام 1965م تجاوز عدد الجزائريين في فرنسا عتبة 450 ألف شخص.

كما اعترف في ميثاق الجزائر لجبهة التحرير الوطني المتبنى في شهر أفريل 1964م، أن أسباب الهجرة الجزائرية إلى أوروبا وعلى وجه الخصوص إلى فرنسا، مرتبطة بشكل وثيق بمستوى التنمية في الجزائر، وقد يمكن تخفيفها أو كبحها، لكن لا مجال لإيقافها إلا باختفاء الأسباب الرئيسية لها، بكل وضوح لا مجال لإيقاف الهجرة طالما لم يصبح البلد متطورا بشكل ملموس، وحدد ملحق ميثاق 1964م ما يلي: "إن سوق العمل الفرنسي سيزود بسوق تقليدية لليد العاملة غير المستخدمة في الجزائر" [(1)].

وفي الواقع اعترف نظام "بن بلة" أنه لا يستطيع الاستغناء عن صمام الأمان الذي تقدمه له سوق الاستخدام في فرنسا، فالهجرة تعد إذن "شر لابد منه" فهي عمليا تشجعها دولة همها

(1) بنجامين ستورا : تاريخ، المصدر السابق، ص ص 32-33.

الوحيد هو تخفيف الضغط على سوق العمل وتحسين رصيد ميزان المدفوعات، عن طريق إرسال العمال الجزائريين عملة صعبة إلى وطنهم لدعم عائلاتهم ماليا في الجزائر[1].

(1) بنجامين ستورا : تاريخ، المصدر السابق، ص 33.

2-3 الصحة :

كان النظام الصحي الموروث عند الاستقلال متمركزا أساسا في كبريات المدن كالجزائر وهران وقسنطينة، ويتمثل خاصة في الطب العمومي، الذي يتم داخل المستشفيات وعيادات تشرف عليها البلديات، وتقدم المساعدات الطبية المجانية إلى جانب مراكز الطب المدرسي النفسي، التي تشرف عليه وزارة التربية والتعليم، ومن جهة أخرى هناك الطب الخاص الذي يسهر عليه حوالي 600 طبيب، يعملون في عيادات خاصة جلهم كانوا من الأجانب.

لقد عرف قطاع الصحة خلال الفترة الممتدة من الاستقلال إلى غاية منتصف الستينات وما بعدها تطورات كبيرة، من حيث المستخدمين والهياكل القاعدية، لكن بمستوى تميز ببطء مقارنة مع التطور السكاني الذي عرفته البلاد.

فقبل سنة 1965م لم تكن البلاد تتوفر إلا على 1319 طبيب، منهم 285 جزائريا فقط، وهو ما يعادل طبيبا واحدا لكل 8092 نسمة، و264 صيدليا أي صيدلي واحد لكل 52323 نسمة، أما أطباء الأسنان فكانوا حوالي 151 طبيبا، أي طبيب أسنان واحد لكل 70688 نسمة، أما من حيث الهياكل القاعدية فقد كان هناك عجز كبير، حيث كان قبل سنة 1967 قرابة 39.000 سرير في المستشفيات، وما يميز هذه المرحلة هو الزيادة النسبية لقاعات العلاج مقارنة بسنة 1962م(1). وتميزت السياسة الصحية خلال هذه الفترة بمحدودية في خياراتها جراء ضعف الوسائل المتوفرة لها، وكان ينبغي في أول الأمر إعادة إنعاش البنايات والهياكل التي خلفها الاستعمار، قبل توفير أدنى قسط من الخدمات الصحية للسكان، ومن جانب آخر كانت الدولة عازمة على تنمية سياسية على شكل إعانة، تتمثل في الحملات التلقيحية لبعض الأمراض الفتاكة المُعدية(2).

(1) حسينة / ل : تطور المنظومة الصحية الجزائرية http://www . file ///c / users/ df/dounloads/ -61937. H tm - الاثنين : 4 مارس 2014، على الساعة : 11:45, ص01.

(2) عبد العالي دبلة : الدولة ، المرجع السابق، ص ص 119-120.

كما تميزت هذه المرحلة من جهة بطب الدولة من خلال المؤسسات الإستشفائية، والتي سير من طرف وزارة الصحة والمراكز الصحية التي تضمن المساعدات الطبية المجانية في

المدن والبلديات وتسير من طرف البلديات، وأخيرا مراكز النظافة المدرسية التي تسير من طرف وزارة التعليم، ومن جهة أخرى كان هناك قطاع طبي خاص يقدم علاجا وهو ذو طابع ليبرالي في العيادات الخاصة، ولكن بإمكان الأطباء الخواص استعمال المؤسسات العمومية التابعة للدولة في إطار تعاقد هذا الخليط من الأنظمة ويتم من طرف مديرية دائرة الصحة[1].

(1) حسينة / ل : تطور، الموقع نفسه، ص 01.

2-4. إصلاحات أخرى لأحمد بن بلة على المستوى الاجتماعي :

لقد حاولت حكومة "بن بلة" التصدي للتحديات الاجتماعية الكبيرة التي واجهتها، وذلك بوضع مشروع تنمية اشتراكي عاجل للبلاد يهدف إلى تأطير العاطلين عن العمل وإدماج

اللاجئين والمحاصرين، وإخراج البلاد من هذا الوضع المزري، فأتخذ العديد من الإجراءات الرئيسية منها :

- تأميم الأراضي التي تركها المستوطنون 2.44 مليون هكتار منذ أكتوبر 1962، وتحويلها إلى تعاونيات مسيرة ذاتيا بموجب مرسوم مارس 1963م، حيث يقول بن بلة : "أن المشروع الحقيقي للثورة الزراعية بدأت في عهد تأميمها للأراضي التي كانت للكولونيل".
- الحد من سيطرة الشركات الأجنبية على الثورات الوطنية بشراء أسهمها والاشتراك بها.
- التعاون مع الدول الشقيقة والصديقة في مجالات كالتعليم والصحة.
- بداية تأميم المطاحن والصناعات الغذائية في أفريل 1964م[1].

ورغم أن حكومة "بن بلة" لم تكن في يدها أموال النفط والغاز، فقد قامت بحل الكثير من المشاكل الاجتماعية مثل قضية التسول[2]، التي عملت على حلّها من خلال العمل على توفير المأكل والمشرب، وحتى المأوى خلال سنة ونصف، كما عملت الدولة أيضا على القضاء على ظاهرة ماسحي الأحذية، حيث أن "بشير بومعزة" وزير العمل والشؤون الاجتماعية، نبه الرئيس "أحمد بن بلة" إلى هذه الظاهرة الخطيرة، حيث قال له : "كيف أننا حصلنا على الاستقلال، لكن الأطفال الصغار يركعون ليمسحوا الأحذية ويحصلوا على أموال قليلة من أناس يضعون أحذ يتهم في وجوههم" فكانت ردة فعل الرئيس "أحمد بن بلة" أن ألقى بخطاب في التلفزة، وقال فيه "لعنة الله على الرجل الذي يقبل أن طفلا صغيرا يركع أمامه ويمسح له حذائه"[3].

(1) رابح لونيسي وآخرون : تاريخ، المرجع السابق، ص 60.

(2) يحي أبو زكريا : الجزائر من أحمد بن بلة إلى عبد العزيز بوتفليقة، دار ناشري للنشر والتوزيع، (د.ب), 2003، ص 14.

(3) أحمد منصور : الرئيس، المصدر السابق، ص 231.

ورافق هذا إجراءات قامت بها الدولة للقضاء على هذه الظاهرة إلى أن زالت تماما، ومن أجل معالجة معضلة اللاجئين المتمثلة خاصة في توفير مناصب شغل لهم، فإن الدولة فتحت مكاتب اليد العاملة بفتح باب الهجرة لهم إلى فرنسا للعمل هناك، وهذا بعد أن أبدت فرنسا استعدادها لذلك[1].

(1) أبو جرة سلطاني : جذور الصراع في الجزائر، الطبعة الثانية، دار الأمة، الجزائر، (د.ت), ص 27.

3 . واقع الجزائر الثقافي (1962– 1965)

3-1 التعليم والتعريب:

3-1-1 التعليم:

لقد استقبلت الجزائر استقلالها بمدرسة لا علاقة لها بالتضحيات الجسام التي قدمتها جماهيرنا في المدن والأرياف، فقد كانت الكوادر التي يمتلكها قليلة للغاية، وجلها من أصناف

المتعلمين الذين صنعهم الاستعمار على عاجلة ليكونوا امتداده الطبيعي، الذي يعتمد عليه في مواصلة عملية المسخ الثقافي والتشويه والتزييف، إضافة إلى الأمية التي قدرت بأكثر من 80%[1].

ونظرا لهذا التحدي الذي واجهته الدولة الجزائرية الفتية من قلة الخبراء والأكفاء الذين لهم القدرة على تسيير دفة الحكم[2]، إضافة إلى أنها بدأت حياة الاستقلال بالازدواجية (حسب اتفاقيات إيفيان)، والمواد التي تدرس انطلاقا من الابتدائي كانت تدرس باللغة الفرنسية حسب البرامج الفرنسية[3]، فإن الدولة اضطرت إلى الاستعانة بالجزائريين الذين تلقوا تعليمهم بباريس، فكان بعضهم يؤمن بفرنسا أكثر من الجزائر، وبدافع سد النقص أصبح دعاة الثقافة الفرانكفونية هم أصحاب الحل والربط.

لكن "بن بلة" نظرا لقلقه على مصير الثقافة العربية في الجزائر قام باستدعاء آلاف الأساتذة من مصر والعراق وسوريا، وقد أصطدم هؤلاء التربويين العرب بمجموعة كبيرة من العراقيل البيروقراطية التي كان يضعها في طريقهم سماسرة الثقافة الفرانكفونية، مما أدى إلى اختيار العديد من هؤلاء المتعاونين العودة إلى بلادهم[4].

ورغم كل ذلك فقد أظهرت بلادنا في قضية إعادة الحياة إلى المدرسة الجزائرية، شجاعة فريدة من نوعها، فما كادت تحل السنة الدراسية 1962-1963م أبوابها واستقبلت

(1) محمد العربي الزبيري : الغزو الثقافي في الجزائر (1962-1982)، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1986، ص31.

(2) يحي أبو زكريا : الجزائر، المرجع السابق، ص 11-12.

(3) محمد العربي الزبيري : الغزو، المرجع نفسه، ص 31.

(4) يحي أبو زكريا : الجزائر، المرجع نفسه، ص 12.

تلاميذها، حتى فتحت جميع المدارس بل ضعف العدد الذي استقبلته في السنة السابقة، كما كانت النتائج تتراوح من حيث الكم في ازدياد عدد التلاميذ في المدارس الابتدائية خلال السنوات الثلاث من 500.000 إلى 800.000, ومضاعفة عدد الطلبة الموجودين في الثانوية بضع مرات (25.000 إلى 240.000)، كذلك بالنسبة لطلبة التعليم العالي من حوالي 600 إلى 150.000[1].

وأصبح في إمكان جميع الأطفال الجزائريين أن يقصدوا المدرسة دون ما فرق في الطبقة، فكل من أتى وجد محلا شاغرا قُبل دون ما سؤال، لا عن ماضيه ولا عن حاضره ولا عما يملك أبوه أولا يملك[2]، وهذا نظرا إلى الخطة التي وضعت في ميدان التعليم والتي ترمي إلى ثلاث أهداف جزئية وهي :

- **ديمقراطية التعليم :** عدم اقتصاره على فئة معينة.
- **تعريب التعليم :** إحلال اللغة العربية محلها الطبيعي كلغة للعلم والثقافة والإدارة.
- **إعطاء الأولوية للعلوم والتقنيات:** والهدف منها جعل المواطن إنسانا مثقفا، ومنتجا ناجحا في الوقت نفسه[3].

وما كاد يمر شهر أكتوبر من سنة 1962م حتى كان التعليم يسير سيرا إن لم يكن مثاليا، فقد كان مقبولا نظرا للفوضى التي خلفت انسحاب الفرنسيين بصفة جماعية، وقد استعانت الجزائر لحل القضية بجميع المواطنين الذين كانوا يملكون مستوى كافيا أو متوسطا لشغل قسم من الأقسام، فاضطرت إلى ما أطلق عليهم اسم (الممرنين)، وذلك ليحافظوا على المدرسة الجزائرية إلى أن يأتي من هو أكفأ منهم[4].

كما بذل أيضا "بن بلة" جهدا في مكافحة الأمية، ففي السنوات الأولى من الاستقلال نظمت الدولة حملة شعبية لمكافحة الأمية، لكنها لم تعط النتائج المرجوة، منها لأسباب عدة،

(1) يحي أبو زكريا : الجزائر، المرجع السابق، ص 98.
(2) محمد مصايف : في الثورة والتعريب، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1971، ص 49.
(3) أحمد طالب الإبراهيمي: من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية (1962-1972)، ترجمة: حنفي بن عيسى، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، (د.ت)، ص 80-82.
(4) محمد مصايف : في الثورة، المرجع نفسه، ص 53.

لكن هذه التجربة جعلت الحكومة تعيد النظر في هذه القضية من أساسها، فأنشأت مركزا وطنيا دائما لمكافحة الأمية[1].

أما بالنسبة للتعليم الأصلي ومنذ إنشاء تكميليات وثانويات التعليم الأصلي غداة الاستقلال، وقد كانت تسمى إلى غاية 1970 بالمعاهد الإسلامية للتعليم الديني، وهذا التعليم يعمل كخلية حية صادقة النماء، إلا أنه في مراحله الأولى كان يسير ببطء، بالنظر إلى ضحالة

الإمكانيات وكثرة المتطلبات، وظل فترة الطفولة يعيش على الإمكانيات الخاصة الضعيفة للوزارات من جهة، والتشجيع الشعبي من جهة أخرى.

ولقد كان عدد المؤسسات المخصصة للتعليم الأصلي في السنوات الأولى من استرجاع السيادة سبعا، ثم تدّرج تبعا للإقبال عليه من طرف الشعب، فبلغت تكميلياته واحد وعشرون (21)، تضم من التلاميذ الذكور (12478)، ومن الإناث (2867)، (ينظر: للملحق رقم 05 ص 107)[2].

لكن نجد أن حكومة "بن بلة" تهاونت في تأكيد وترسيخ هوية المجتمع الجزائري العربية الإسلامية، ويرى بعض المؤرخين أنها ارتكبت بعض الأخطاء في هذا المجال منها :

1. التضييق على رجال جمعية العلماء، كالشيخ "البشير الإبراهيمي" الذي فرضت عليه الإقامة الجبرية غداة البيان الذي أصدره عشية ذكرى وفاة العلامة "الشيخ ابن باديس" التي صادفت افتتاح المؤتمر الأول لحزب جبهة التحرير الوطني 16 أفريل 1964 وجاء فيه :

« ... إن وطننا يتدحرج نحو حرب أهلية طاحنة ويتخبط في أزمة روحية لا نظير لها، ويواجه مشاكل اقتصادية عسيرة الحل ... »، وإهمال بعض المفكرين مثل "مالك بن نبي".

2. التغاضي عن تسرب بعض القيم المادية الوافدة، كالفنون والعادات الغربية، وانتشار تعاطي الخمور...الخ[3].

(1) أحمد طالب الإبراهيمي : من تصفية، المرجع السابق، ص 81.

(2) أحمد درار : التعليم ، المرجع السابق، ص ص 230-231.

(3) رابح لونيسي وآخرون : تاريخ، المرجع السابق، ص 60.

3-1-2 التعريب :

لقد بدأ التعريب في الجزائر عملا سياسي بعيدا كل البعد عن الطابع الأكاديمي، الذي كان من المفروض أن يتّسم به قصد توحيد اللغة وتطويرها، ومن أجل بعث دار الحكمة من جديد، لأن إثراء أية لغة لا يكون في غياب حركة نشطة وجدية للترجمة.

ولأن القيادة العليا في الجزائر كانت مشغولة بأمور السلطة، فإن التعريب ظل منذ استرجاع الاستقلال الوطني يحتل مكانة ثانوية، و نظرا لذلك فإن أعداءه قد تمكّنوا بسهولة من الإجهاز عليه بأبشع الطرق، أي بالإعلان عن التمسك به والعمل على نشره وإحلاله المكانة اللائقة به في سائر قطاعات الدولة، وفي الميدان تعبأ جميع الإمكانيات لمحاربته ومنعه من التطبيق حتى في أدنى المستويات[1]، فمنذ أن ظهرت قضية التعريب بالجزائر عام 1962م، برزت معها الصعوبات والعراقيل والحواجز، وظهر اتجاهان متناقضان من البلاد.

اتجاه كان يتظاهر بتأييد حركة التعريب ولكنه يعمل في الخلف على عرقلته، وذلك بتحقيق تعريب سطحي لا يغير من الواقع في شيء، ولا يمس جوهر القضية الحقيقي، عن طريق تعليم اللغة العربية في المدارس على شكل محو أمية الحرف، ولا يتعدى الأمر معرفة الفعل والفاعل وحفظ بعض الأناشيد للمناسبات، وهذا يجعل العربية دائما في مركز ثانوي متأخّر، وتبقى الفرنسية أو الفرنسة والتعجيم صاحبة المركز الأول ولغة المخبر، والذي دعا أصحاب هذا الاتجاه من اتخاذ هذا الموقف، هو خوفهم من أن يفقدوا مكانهم في الحياة العامة ويساقوا إلى الهامش، ويضاف إلى هذا كونهم لا يؤمنون إطلاقا بأن اللغة العربة هي لغة المخبر والعمل وكانت قبل الاحتلال تحتل مكانها كلغة حضارة مئات من السنين.

أما الاتجاه الثاني فعلى عكس الأول يؤمن بضرورة التعريب ويدرك أهمية استعارة الشخصية القومية للجزائر، ولكن أزمته في كونه معزولا لا يملك من الوسائل إلا الإيمان بعدالة قضية التعريب والحماس المعنوي لتحقيقه، ولا يقرأ حساب لإحساسه وإيمانه بل وحتى

(1) محمد العربي الزبيري : عن رسالة، المرجع السابق، ص ص99-100.

لبعض صيحاته واستغاثاته[1]، وقد بدأ تطبيق التعريب على أرض الواقع خلال السنة الدراسية 1964/1963 بالتعريب الكلي للسنة الأولى من الطور الابتدائي، ثم اتخذت تدابير أخرى من أجل تدعيم تعليم اللغة العربية وتمتينه على مدى البرنامج الدراسي، وبموجب ذلك انتقل حجم الأوقات المخصصة لتدريس اللغة العربية من حوالي 34% عام 1964، إلى 43% خلال السنوات اللاحقة.

وبالفعل فقد جرى تعريب مواد ذات مضامين إيديولوجية قوية أو ثقافية أو سياسية، وتم تكييفها مع واقعنا الوطني، ويتعلق الأمر على الأخص بمواد مثل التربية الأخلاقية والدينية، التعليم المدني، والتاريخ، وكذلك الأنشطة الثقافية والفنية، وشملت هذه التعديلات مجموع نظام التعليم، بما في ذلك الجامعة التي شهدت إدخال مادة المصطلح العربي في جميع الشعب، كما تم التعريب الكامل لشهادتين من شهادات ليسانس، الفلسفة، ثم الحقوق والتكوين ذو الطابع القضائي[2].

ونظرا لأن اتفاقيات إيفيان نصت على ازدواجية التعليم لمدة ثلاث سنوات، فإن تعريب التعليم الابتدائي في تلك السنوات الأولى من استرجاع السيادة الوطنية لم يكن شيئا هينا،لكن هذا لا يمنع أنه كانت هناك أخطاء وقفت كعقبات في طريق التعريب، حيث نجد أن الحكومة اتخذت إجراءات تخريبية تتمثل في تعيين طواقم تسيير المدارس والتكميليات والثانويات من المفرنسين المتزمتين، الذين كانوا في وقت من الأوقات يمنعون التلاميذ من الكلام بغير الفرنسية، حتى في أوقات الراحة، وكان لتلك الإجراءات أثرها السيئ على نفسية التلاميذ وعلى الجهد الذي كان معلمو العربية يبذلونه داخل أقسامهم لتعليم مبادئ اللغة الوطنية، إضافة إلى الانتقائية التي تلجأ إليها بعض وزارات السيادة قصد منع المعربين من الارتقاء إلى المناصب الهامة في الدولة من جهة، وللتحايل على قرارات التعريب الرسمية من جهة ثانية[3].

(1) يحي بوعزيز : موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، الجزء الثالث، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص ص 224-225.

(2) Ahmed Taleb Ibrahimi : Mémoire d’un Algérien, tome 2, Edition Casba, Alger, 2008, P 46.

(3) محمد العربي الزبيري : عن رسالة، المرجع السابق، ص ص 101- 102.

ووسط كل تلك العقبات وغيرها صرحت الحكومة بأن قضية إعادة اللغة العربية إلى المواقع التي طردها الاستعمار منها، ليمكن للغته وثقافته لا يمكن أن يتم إلا بعد عشر سنوات أو حتى خمسة عشر سنة، وهي "عملية طويلة النفس" كما سمّاها ميثاق الجزائر، وذلك بعد أن صرحت قبل ذلك، بأن التعريب سينجز خلال شهورا معدودات، ولكن التشديد كان مستمرا أيضا على أن ذلك الهدف أمر استراتيجي بالغ الأهمية ولابد من تحقيقه[1]، كما يرى "بن بلة" أن من

يفكر في بقاء اللغة الفرنسية في الجزائر كلغة منافسة للغة العربية، هو بمثابة الطابور الخامس وعدو للعروبة والإسلام والوطن[2].

(1) علي بن محمد : معركة المصير والهوية في المنظومة التعليمية (الصراع بين الأصالة والانسلاخ في المدرسة الجزائرية)، دار الأمة، الجزائر، 2001، ص ص 12- 13.

(2) محمد مورو : بعد 500 عام من سقوط الأندلس الجزائر تعود إلى محمد "صلى الله عليه وسلم"، المختار الإسلامي للنشر والتوزيع، مصر، 1992، ص 198.

3-2. الثقافة الفنية والأدبية

3-2-1. السينما :

بعد الاستقلال استمرت الحكومة الجزائرية في لعب الدور الرئيسي في صناعة السينما الوطنية وأعلنت احتكار الإنتاج السينمائي والتوزيع والعرض خلال سلسلة من المؤسسات البيروقراطية التي كان أداؤها مرتبكا غالبا، وليس من الغريب على سينما ولدت من رحم الحرب

مثل السينما الجزائرية أن يكون الموضوع الرئيسي لأفلامها الأولى هو حرب التحرير، وأن يجذب هذا الموضوع أغلب المخرجين الذين كانوا مشاركين في الثورة الجزائرية في الوقت نفسه.

وكانت أول جهة إنتاج بعد الاستقلال هو المركز السمعي البصري الذي أسسته وزارة الشباب والرياضة الجزائرية عام 1962م، واستمّر هذا المركز لمدة عامين كان فيهما قاعدة إنتاجية لإنتاج مجموعة من الأفلام أشرف عليها "رنيه فوتييه"، وأخرجها مخرجون شباب حاز بعضهم شهرة عالمية فيما بعد مثل "أحمد رشيد"، وقد أنتج المركز مجموعة من الأفلام التسجيلية القصيرة وفلما روائيا طويلا واحدا وهو "مسيرة شعب"[1].

وفي 1963م أنشأت وزارة الإعلام الجزائرية المكتب الجزائري للأخبار لينتج تقريرا إخباريا أسبوعيا، وتحول بعد ذلك إلى مركز للمجموعة التي كانت تعمل في تونس بقيادة "محمد الأخضر حامينا"[2] الذي ظلّ مديرا لهذا المركز حتى تم حله عام 1974م.

أما الجهة الإنتاجية الثالثة في هذه الفترة فهي المركز القومي للسينما الذي أنشأته وزارة الإعلام والثقافة عام 1964، والذي اضطلع بعدة مسؤوليات منها الإشراف على التوزيع ودور العرض والإشراف على مشروع العروض السينمائية المتنقلة، وإنشاء أرشيف للسينما

(1) محمد عبيدو : السينما في الجزائر، متاح على الرابط: www.ahewar.org/debat/show.art الثلاثاء 17-03-2014، على الساعة : 21:41، ص01.

(2) محمد الأخضر حامينا : مخرج جزائري، ممثل وكاتب حوار سينمائي، ولدفي 16 فيفري 1934، في مدينة لمسيلة تابع دراسته في فرنسا، ثم غادرها إلى تونس أثناء الثورة الجزائرية، وكان يعمل لصالح الحكومة الجزائرية المؤقتة (ينظر: محمد الأخضر حامينا https://ar.wikibedia.qrg/wiki).

المركز معنيا بإنتاج الأفلام القصيرة والتسجيلية والروائية الطويلة[1].

الجزائرية وسينيماتيك جزائرية وإنشاء مشروع برنامج تدريبي للمتخرجين الجدد، كما كان

لكن منذ الاستقلال وقاعات السينما التي تملكها جميعا الدولة تعرض أفلاما ناطقة بالفرنسية، فالسينما التي تعتبر اكبر أداة تتحكم في أذواق الناس وميولهم وتربيتهم في العصر الحديث، لازالت تسيطر عليها سيطرة مطلقة لغة مستعمرنا السابق، وكل فيلم مهما كانت لغته ولهجته يعرض في قاعات السينما أو على شاشة التلفزة ناطقا باللغة الفرنسية، والمواطن الذي لا يعرف

إلا اللغة الوطنية فقط محكوم عليه أن يحرم من مشاهدة فيلم أجنبي بالجزائر، وهذا أمر يتناقض مع ابسط مبادئ الاستقلال والسيادة الاشتراكية[2].

3-2-2. المسرح :

يشكل المسرح الجزائري احد أركان الثقافة الوطنية حيث انه ارتبط منذ انطلاقته في فترة العشرينيات بالجانب الإصلاحي تزامنا مع الحركات الإصلاحية، أما أثناء الثورة فتحول إلى سلاح قوي في يد جبهة التحرير الوطني، وبعد تشكيل الفرقة الفنية اتجه إلى مهمة البناء والتشييد، فكان على المسرح أن يقف إلى جانب التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها البلاد، لهذا فقد أقدمت الحكومة على تأميمه، إلا أن اعتبار المسرح كمؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادي تجاري شانها شان المؤسسات الاقتصادية التجارية الأخرى، وعدم إعطاءها الطابع الثقافي قد أعاق كثيرا المسرح قبل الاستقلال.

كما شهدت الفترة 1962 إلى 1972 ازدهارا كبيرا للمسرح الجزائري من حيث الكم والكيف، فقد بلغ عدد المسرحيات التي قدمها المسرح الجزائري 38 مسرحية (بحيث أن نسبة المسرحيات المقدمة سنويا كان 4 أصناف، هذه الأعمال من إنتاج جزائري)، وتمحورت المواضيع التي عالجتها هذه المسرحيات حول القضايا الراهنة من اجتماعية وسياسية، ومن هذه المسرحيات "دائرة الطباشير القوقازية".

(1) محمد عبيدو : السينما في الجزائر، الموقع نفسه , ص ص 1-2.

(2) عثمان سعدي : عروبة الجزائر عبر التاريخ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص ص 96-97.

وقد مر المسرح الجزائري كغيره من المسارح بعدة مشاكل تعوق تطوره وازدهاره، من بينها النص، اللغة، الجمهور، النقد، فلم يكن التأليف المسرحي الجزائري تأليفا بالمعنى الصحيح يكتب من طرف كتاب محترفين، بل كان يقوم بهذه الحرفة الممثلين أنفسهم أي أن النص المسرحي في الجزائر كان وظيفيا وليس أدبيا.

وفي مرحلة متقدمة أصبح يعتمد على الترجمة والاقتباس، وهو ما اثّر سلبا على التأليف المسرحي[1].

3-2-3 . الإذاعة والتلفزة الجزائرية :

لم تلبث الدولة الجزائرية غداة الاستقلال أن اتخذت التدابير اللازمة من اجل استرجاع مبنى الإذاعة والتلفزيون، كما يمتلكه هذا القطاع الحساس من أهمية في نقل السيادة الجديدة للدولة الجزائرية، وكذا ترسيخ القيم الثقافية الخاصة بالشعب الجزائري بعيدا عن المسخ الذي استعمله المستعمر طويلا، وتطبيقا لذلك قام كل الإطارات والتقنيون والعمال الجزائريون في 28 أكتوبر 1962م برفع التحدي أمام صعوبات التكوين وشكّلوا يدا واحدة لروح الوطنية، وفي الفاتح من أوت 1963م أسست الإذاعة والتلفزيون الجزائري[2].

ولقد بقيت الإذاعة والتلفزة حتى بين 1965.1964 محصورة في شمال البلاد العاصمة، وأغلب المؤسسات والهياكل المعدة لنشر الثقافة مقيدة بالإنتاج الثقافي والفني الفرنسي ,ولم تكن الإذاعة والتلفزة تتوفر على الوسائل التي تتناسب مع هذه المهمة حيث لم تتجاوز ميزانيتها سنة 1964م بـ 9 ملايين دينار منها 5 ملايين على شكل إعانات من الخزينة.

أما بالنسبة للإرسال فكان حتى 1965م حجم الإرسال بالنسبة للراديو 300 ساعة في الأسبوع، أما التلفزة فكانت إلى غاية 1965 لا تتجاوز 5 ساعات في اليوم[3].

(1) مخلوف بوكروح : ملامح المسرح الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 92-93.

(2) بنجامين ستورا : تاريخ، المصدر السابق، ص 74.

(3) حزب جبهة التحرير الوطني: جهود السنوات العشر، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 1975، ص 255.

3-2-4. الأغنية والموسيقى الجزائرية :

لقد تركت الموسيقى الأغنية الجزائرية تسيران وفقا للهدف بين أيدي جيش من المؤلفين والملحنين (المزعومين)، جلهم جاهل بأبسط مبادئ علم الموسيقى، وبتراث الفنون الشعبية وبالغة الوطنية، وهذا الوضع أدى إلى نقل الأغاني والألحان نقلا فوتوغرافيا، وعزفها بالآلات الحديثة كما هي، وغناءها بأصوات ينقصها في غالب الأحيان التهذيب، وتقديمها على شاشة التلفزة أو موجات الإذاعة، ولابد لنا استثناء بعض المحاولات الناجحة في الموسيقى والأغنية الجزائرية الحديثة.

3-2-5. الصحافة :

إذا انتقلنا إلى ميدان الصحافة المكتوبة وجدنا أن عهد الاستقلال قصير كثيرا في ميدان الكلمة المكتوبة بالعربية، فنشر الكتاب ضئيل يكاد لا يذكر، وحتى استيراد الكتب لا يتم إلا في حدود ضيقة خاصة إذا كان كتابا عربيا.

ومن يطلع على الإحصائيات يكتشف الأرقام المهولة التي تشير إلى انتشار ساحق للصحيفة المكتوبة بالفرنسية، على حساب الصحيفة المكتوبة بلغتنا الوطنية ,فجريدة المجاهد المكتوبة بالفرنسية اليومية توزع 346 ألف نسخة يوميا والجزائر الأحداث الأسبوعية المكتوبة بالفرنسية توزع 200 ألف نسخة، أما المجاهد الأسبوعية المكتوبة بالعربية فتوزع 25 ألف، ومجموع ما توزعه الجرائد اليومية الناطقة بالعربية (الشعب، النصر، الجمهورية) لا يتجاوز 140 ألف نسخة[1].

وتعتبر المعرفة أول مجلة تصدر بالعربية في الجزائر المستقلة أصدرتها وزارة الأوقاف في ماي 1963[2].

(1) عثمان سعدي : عروبة، المرجع السابق، ص ص95-97.

(2) مولود عويمر : أعلام وقضايا في التاريخ الإسلامي المعاصر، دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص 71.

3-3. أقوال ومواقف لأحمد بن بلة في الجانب الثقافي :

أثناء فترة سجن "أحمد بن بلة" التي قضاها منذ عام 1965م إلى غاية حكم "الشاذلي بن جديد"، استطاع أن يراجع نفسه وأن يطلع على الكثير من الثقافات، واكتشف في النهاية أن الإسلام هو الطريق الوحيد بنهضة الجزائر، وهنا يقول "أحمد بن بلة" « أن الصحوة الإسلامية لا تزدهر بالصراع مع الغرب... والمهم في هذا الصراع أو ما نسميه بالصحوة الإسلامية، هو أن نكون أو لا نكون، بمعنى أن نلجأ إلى الابتكارات التاريخية أو نقبل بالغرب»، ويضيف :

« يجب أن يكون هناك مشروعا ثقافيا واقتصاديا واجتماعيا، وقيميا مستمدا من الإسلام، أما غير ذلك فهو نسخ لثقافتنا وشخصيتنا العربية والإسلامية».

كما يطالب "بن بلة" بتحرير البلاد من التبعية والرجوع إلى الأصل العربي الإسلامي، ووضع حد للهيمنة الغربية الرأسمالية.

أما فيما يخص اللغة فيرى "أن من يفكر في بقاء اللغة الفرنسية في الجزائر كلغة منافسة للغة العربية هو بمثابة الطابور الخامس[1]، وعدو للعروبة والإسلام والوطن ».

كما يقول: « أن التحرّر هو تحرّر الإنسان وليس اقتناء الثلاجة أو الغسالة، والتحرير هنا يكون وفقا لمقومات الإنسان التاريخية وجذوره الحضارية » [2].

وقد سئل عن الثقافة في الجزائر فقال : « هل توجد ثقافة في الجزائر؟ هل يوجد في ذهن مسؤول جزائري تقلّد وزارة الثقافة مشروع ثقافي؟! ألم يهن الكتاب والمفكرون؟!».

وسئل عن موقفه من اللغة العربية والبربرية، ولماذا لجأ في عهده إلى محو الأمية باللغة الفرنسية ؟ فأجاب : « أعتبر أنه من العيب أن نأتي بعد ربع قرن نسأل عن موقفنا من اللغة العربية، أنا ضد من يطرح أي لغة أخرى مهما كانت، فعلى مستوى اللغة العربية فهي لغتنا

(1) الطابور الخامس : عند حدوث نزاع أو حرب بين دولتين فإن الأشخاص الذين يقيمون في إحدى هاتين الدولتين ويناصرون الدولة الأخرى يقومون بنشر شائعات في أوساط الشعب، وبث الروح الانهزامية لتثبيت همّة الشعب وإحباطه لصالح الدولة الأخرى، ويطلق على هؤلاء الأشخاص الطابور الخامس،(ينظر : https://ar.ar.facebook .com/altapor alkhames).

(2) محمد مورو : بعد 500 عام، المرجع السابق، ص ص 166-168.

الوطنية، ولا يمكن التخلي عنها أو تشجيع أي لغة أخرى منافسة لها، أنا بربري في الأصل وتراثي البربري تدعيم لأصالتي العربية والإسلامية، ومن ثم لا أسمح وجود لغتين وطنيتين، عربية وبربرية، إن للغة الوطنية الوحيدة هي اللغة العربية أما البربرية فتدخل في حيز التراث الذي يتطلب منا إثراؤه و دعم الإيجابي منه»، ورد على الاتهام بقوله: « بدأنا بمحو الأمية بالفرنسية، لأنه لم يكن عندنا ما يكفي من المعلمين باللغة العربية لتسيير مؤسسة تربوية واحدة، وقد لجأنا لاحقا إلى التعريب، لقد أحظرنا جيشنا من الأساتذة من مختلف الأقطار العربية، وشرعنا في إعداد برنامج وطني للتعليم في مختلف مستويات التعليم، وكنا نعدّ لإصدار

قرار بعد قرار التسيير الذاتي يقضي بتعريب الجامعة، وقام السيد "الطاهر" الذي كلفته بإعداد المشروع القاضي بدراسة مختلف المؤسسات التعليمية واحتياجاتها وبرامجها، إلا أن الانقلاب كان أسبق من الإعلان عن المشروع الوطني للتعريب، وكنا ندرك جيدا أهمية تعريب الجامعة، وهذا لا يعني أنه لم يكن هناك برنامج للتعليم بل لقد بدأنا بالتعليم الأصلي[1].

(1) يحي أبو زكريا : الجزائر، المرجع السابق، ص 18.

1. التعريف بالرئيس "هواري بومدين" :

1-1 نشأته : ولد محمد بوخروبة (هواري بومدين)، (ينظر: الملحق رقم 06، ص 108) في دوار بني عدي، ببلدية عين حساينية سابقا – هواري بومدين حاليا – غرب مدينة قالمة[1]، يبعد عنها بـ 15 كم² [2]، وحسب بعض المصادر فإنه ولد في 1925م، أما البعض الآخر يقول في 1932م، والرأي الأرجح في 1932م وبالضبط في 23 أوت[3].

نشأ في عائلة من صغار الفلاحين لأب عربي يدعى الحاج إبراهيم بوخروبة وأم قبائلية تدعى تونس بوهزيلة، شقيق لسبعة إخوة (03 ذكور وأربع إناث)[4].

التحق بإمام القرية وفي عمره ثلاث سنوات ,حيث كان يحفظ ثلاث لوحات في اليوم، وهذا ما جعله محل اهتمام وعناية من طرف معلمه وأسرته، وقد أتم حفظ القرآن قبل عشر سنوات[5].

وقد تنقل بين عدة مدارس لكنه عاد إلى قريته يعلّم أبناءها، حفظ القرآن الكريم لمدة ستة أشهر فكان خير معلم[6]، ولما بلغ أربعة عشر سنة تم تسجيله بالمدرسة الكتانية القرآنية بقسنطينة، وكانت الإقامة بـ "دار جلول" وهي التي وضعتها الأسر القسنطينية لإيواء الطلبة وهو محاذي لمعهد الإمام عبد الحميد ابن باديس[7].

1-2 كفاحه : لقد كان معظم الطلبة بالمدرسة الكتانية التي كان يدرس بها "محمد بوخروبة" منخرطون في حركة انتصار الحريات الديمقراطية –حزب الشعب سابقا– فتأثر بتوجهات

(1) رابح عدالة : هواري بومدين رجل كفاح ومواقف، دار المجتهد، الجزائر، 2013 , ص 5.

(2) Abdelkader Baulsane : Les Gouvernementd de l'Algerier (1962–2006), édition Homa, Alger, 2007, P 271.

(3) رشيد مصالي : هواري بومدين الرجل اللغز، دار الهدى، الجزائر، (د.ت)، ص 17.

(4) سعد بن بشير لعمامرة : هواري بومدين الرئيس القائد (1932.1978)، قصر الكتاب، الجزائر، 1997، ص 15.

(5) أحمد بن مرسلي : "دراسة شخصية هواري بومدين"، **مجلة المصادر**، العدد الأول، المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، صيف 1999, ص 67.

(6) محمد العيد مطمر : هواري بومدين رجل القيادة الجماعية، دار الهدى، الجزائر، 2003، ص 5.

(7) Abdelkader Baulsane : Les Gouvernementd, op.cit , p271

وأهداف الحزب وانخرط فيه، وكان يحضر الاجتماعات التي كان يعقدها إطارات الحزب ويناقش معهم أوضاع البلاد، كما تعّرف على العديد من الشخصيات الوطنية مثل "علي كافي"، العقيد "صالح بوبنير"، "راجح بلوصيف" ...الخ[1].وكان متأثرا كغيره من الشعب بأحداث 8 ماي 1945، وخاصة أنه كان واحدا من ضحاياها، حيث أصيب برصاصة في رجله اليسرى، واقتنع كغيره أن الحرية لا تؤخذ ولا تعطى، وفرنسا الاستعمارية لا تعرف إلا بلغة السلاح[2].

و رأى أن الدروس والمحاضرات التي كان يتلقّاها من أساتذة وشيوخ المعهد الكتاني لا تتماشى مع طموحاته، لأنه كان يريد تطوير معارفه والارتقاء إلى أعلى الدرجات، فبدأ يفكر في الذهاب إلى القاهرة والالتحاق بجامع الأزهر[3]، ولما طلب لتأدية الخدمة العسكرية سنة 1951 كان مؤمنا بأنه لن يلتحق بجيش العدو، فقرر الهروب خارج الوطن هربا من التجنيد الإجباري وتحقيق طموحه في الدراسة في الأزهر وذلك مع بعض رفاقه، وقد تهيكل في مكتب المغرب العربي الكبير الذي من بين مؤسسيه "علال الفاسي"[4].

من المغرب، "صالح بن يوسف"[5] من تونس، و"أحمد بن بلة" و"آيت أحمد" من الجزائر، واضطر أبوه نظرا لتعّرضه للمضايقات الفرنسية بإفشاء السر وإعطاء عنوانه في مصر، فقررت السلطات المصرية طرده، لكن قبل تنفيذ ذلك تمت الإطاحة بنظام الملك "فاروق" وتغيرت الأحوال لصالحه[6].

(1) رابح عدالة : هواري، المرجع السابق، ص 06.

(2) محمد العيد مطمر : هواري، المرجع السابق، ص 151.

(3) رابح عدالة : هواري، المرجع نفسه ، ص 07.

(4) علال الفاسي : هو سياسي وأديب مغربي, مؤسس حزب الاستقلال وزعيم الحركة الوطنية المغربية, وأحد أعلام الحركة الإسلامية الحديثة التي ظهرت في القرن العشرين (ينظر : علال الفاسي : https//www.ar.wikipedia.org/wiki. تاريخ 2014/5/11 على الساعة 11:10.

(5) صالح بن يوسف: هو أحد أبرز قادة الحركة الوطنية التونسية وتولى الأمانة العامة للحزب الحر الدستوري الجديد, كماوتولى وزارة العدل في حكومة محمد شنيق, ثم فصل من الحزب واختار المنفى إلى أن اغتيل في جوان 1961م في ألمانيا (ينظر : https://ar.ar.facebook.com/benyousef saleh) بتاريخ 2014/5/11 على الساعة 11:05

(6) سعد بن البشير لعمامرة : هواري، المرجع السابق، ص 15.

ولما استقبل "محمد بوخروبة" خبر اندلاع الثورة أراد المشاركة فيها فاتصل بـ"أحمد بن بلة" فوافق والتحق بإحدى الثكنات العسكرية المصرية بعين شمس، والتي كان يقوم فيها "بن بلة" بتدريب الجزائريين على استعمال السلاح وحرب العصابات. واختير من بين الطلبة السبعة الذين اختيروا لإيصال حمولة الأسلحة إلى الجزائر وتمت المهمة بنجاح، والتقى في الجزائر بقائد المنطقة الخامسة "محمد العربي بن مهيدي" فأخذه معه إلى مساعديه وأمرهم أن يبقوه معهم لعل أن يظهر منه شيء غدا، وبعد الانضمام إلى صفوف المجاهدين قام "محمد بوخروبة" بتغيير اسمه فاختار لنفسه اسم "هواري" وهو ولي صالح في وهران ثم بومدين وهو أيضا ولي في تلمسان(1).

كلفه قادة المنطقة في البداية بجلب السلاح من الحدود وتدريب المجاهدين الجدد على استعمال السلاح ونصب الكمائن، وبعد انعقاد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956م عّين بومدين نائبا لـ"عبد الحفيظ بوصوف" الذي أصبح قائد للولاية الخامسة بعد تعيين "محمد العربي بن مهيدي" في لجنة التنسيق والتنفيذ، حيث خططا "بوصوف وبومدين" للعديد من العمليات العسكرية الناجحة، وفي أوت 1957م عقد المجلس الوطني للثورة دورته الثانية واتفقت قادة الثورة على رفع عدد أعضائه من 34 إلى 54 عضو وأصبح بومدين عضوا في المجلس الوطني للثورة، وبعد أن انظم "بوصوف" إلى لجنة التنسيق والتنفيذ رقي "هواري بومدين" إلى رتبة عقيد, وأصبح قائد للولاية الخامسة واحتفظ بعضويته في المجلس الوطني للثورة(2).

وفي سنة 1958م أصبح قائد أركان الجيش بالناحية الغربية، في جانفي 1960م عّين قائدا للأركان العامة لجيش التحرير الوطني, كما تولى منذ أول حكومة لبن بلة منصب وزير الدفاع، ثم أصبح نائب رئيس الجمهورية (3).

(1) رابح عدالة : هواري ، المرجع السابق، ص7

(2) نفسه ، ص 10-12.

(3) محمد العيد مطمر : هواري، المرجع السابق، ص 35.

1-3 وصوله إلى الحكم

بدأت الخلافات بين الرئيس "بن بلة" ووزير الدفاع "بومدين" بسبب خشية الأول من نفوذ هذا الأخير وقوته فعمل على تحجيمه عبر عدة قرارات، أهمها تعيين العقيد "الطاهر الزبيري" قائد للأركان على كره من "بومدين" لضرب الرجلين ببعضها وتكوين مليشيا للدفاع الشعبي، ثم دعم قوة ونفوذ الحزب (*FLN*) لافتكاك السلطة الفعلية بواسطة من الجيش، ولعل أكبر خطأ قام به "بن بلة" هو إعدام العقيد "شعباني" الذي كان بقاؤه كفيلا بتحقيق التوازن بين الطرفين إلى حد ما[1].

ونظرا لهذه الخلافات وتردي العلاقة بين "بن بلة" وبومدين , أصبح الانقلاب معلنا ومبرمجا قبل وقوعه، حيث يقال أن "بن بلة" عند تقديمه "هواري بومدين" لصحافي أجنبي قدمه بهذه العبارة : "هذا هو الرجل الذي يتآمر ضدي".

كما أن "هواري بومدين" اعترف "للشاذلي" بأنه ذاق ذرعا بـ "أحمد بن بلة" وبطريقة إدارته الشأن العام، وذلك في أكتوبر 1963م [2].

وبدأ في التحضير للانقلاب قبل 19 جوان بشهر، وفي نفس الوقت يقول "اللواء خالد نزار" بأن "أحمد بن بلة" كان أيضا يرتب لشيء ما، وذلك من خلال بعض الأفعال، حيث أن الطائرة الرئاسية التي أقلت بومدين ومن معه إلى موسكو غادرت في اليوم الموالي دون علمهم وإرساله وفدا رسميا لتمثيل الجزائر في موسكو رغم وجود "بومدين" هناك، وتعيين "الطاهر الزبيري" قائدا للأركان...الخ[3].

وعندما رأي بومدين أن الأوضاع تزداد تدهورا قّرر القيام بالانقلاب العسكري، واتفق مع قادة الجيش الوطني لتنفيذ العملية وبعد ضبط كل الترتيبات اتفقت الجماعة على تنفيذ العملية في 19 جوان 1965م، وبعد منتصف الليل من ذلك اليوم اتجه "الطاهر الزبيري"

(1) رابح لونيسي وآخرون : تاريخ، المرجع السابق، ص 57.

(2) الشاذلي بن جديد : مذكرات (1929.1979) ملامح حياة، الجزء الأول، دار القصبة، الجزائر، 2011، ص 201.

(3) خالد نزار : مذكرات اللواء خالد نزار, الشهاب للنشر والتوزيع, الجزائر, 1999, ص ص 73-74.

مرفوقا بالسادة"أحمد دراية" و"سعيد عبيد" ومجموعة من الجنود إلى فيلا "جولي" مقر إقامة الرئيس "بن بلة"، وطلبوا منه المجيء معهم وأخبروه بأن مجلس الثورة قرر إنهاء مهامه ونقل معهم إلى

وزارة الدفاع ثم إلى مقر قيادة الناحية العسكرية الأولى، وفي منتصف نهار 19 جوان 1965م قرأ قائد الانقلاب العسكري "هواري بومدين" عبر أمواج الإذاعة والتلفاز بيان مجلس الثورة[1].

4-1 وفاته :

بعد مشاركة الرئيس الراحل "هواري بومدين" في مؤتمر التحدي والصمود وأثناء أشغال هذا المؤتمر أحس بتعب شديد وأصيب بحالة إغماء، وقرر الرجوع إلى الوطن قبل نهاية هذا المؤتمر، وعند عودته أجري له الدكتور "أو شريف" مجموعة من التحاليل التي أرسلت إلى فرنسا وكانت النتيجة هي أنه مصاب بسرطان المثانة، فذهب إلى الاتحاد السوفيتي ليتعالج هناك، وبينت التحاليل الطبية أنه لا يعاني من سرطان المثانة، ولكن من مرض نادر وهو "والدن ستروم" ومن أعراضه تجلط خلايا الدم في المخ، وبعد عودته إلى الجزائر عندما عجز الأطباء السوفيات من علاجه دخل في غيبوبة، وفي صباح 27 ديسمبر 1978م توفي عن عمر يناهز 76 سنة و4 أشهر، وتعددت الآراء حول سبب وفاته...[2] (للمزيد ينظر : رابح عدالة، هواري بومدين رجل كفاح، مرجع سابق، ص 83).

(1) رابح عدالة : هواري، المرجع السابق، ص ص 31-32.

(2) نفسه، ص ص 77-83.

2. واقع الجزائرالاجتماعي (1965-1978)

2-1. البنية الاجتماعية :

إن الثورة الصحية المتمثلة بالانتشار الكثيف للمنتجات الكيمياوية الواقية من العدوى والأوبئة، والأدوية الفعالة وحملات التلقيح عوامل أثارت انخفاض نسبة الوفيات، ولا يتوافق هذا الانخفاض مع نسبة الولادات، فبدءًا من عقد السبعينات أصبحت نسبة النمو السكاني في الجزائر من أعلى النسب في المغرب العربي الكبير، وبلدان العالم الثالث[1].

حيث وصل متوسط معدل الزيادة السكانية خلال الفترة الممتدة بين 1966- 1977م إلى 3.2%[2]، وفي عام 1974م لدى عقد المؤتمر العالمي للسكان صّنفت الجزائر مع الدول المناهضة للمالتوسية[3]، كما قاربت الجزائر الرقم القياسي العالمي مع 8.1 طفل لكل امرأة في عام 1975م وقدر المؤتمر آنفا أن عدد سكان الجزائر المقيمين سيبلغ 18.666 مليون سنة 1980م[4] .

أما بالنسبة لتركيبة المجتمع الجزائري فمن حيث الجنس لا نكاد نلمس فارقا بين نسبة الذكور والإناث في السنوات بين 1966م إلى غاية 1987م، ومن ثم يمكن الحكم على أن المجتمع الجزائري متوازن من حيث النوع، كما هو مشار إليه في الجدول التالي :

جدول يبين عدد الذكور والإناث للسنوات 1966-1977م

السنة	العدد الكلي للذكور	العدد الكلي للإناث	ع.الذكور/ع.الإناث%
1966	5817145	6004532	96.87
1977	7991779	8072042	99.00

المصدر: محمد بوضياف، مستقبل، مرجع سابق، ص 35.

(1) بنجامين ستورا : تاريخ، المصدر السابق ، ص ص 70-71.

(2) محمد بوضياف : مستقبل، المرجع السابق، ص 34.

(3) المالتوسية "Malthusianisme" : مذهب الاقتصادي البريطاني مالتوس (1766-1834)،الذي يقول :"إن السكان يتزايدون بنسبة تفوق الموارد الغذائية وأن النسل يجب أن يحدد أو يضبط، (ينظر: بنجامين ستورا : تاريخ, المصدر نفسه، ص 71).

(4) بنجامين ستورا : تاريخ، المصدر نفسه، ص 71-72.

وعند دراسة المجتمع الجزائري من حيث السن، نجد أن نسبة الإعانة الكلية العالية في الجزائر والتي تصل إلى 111.56% و108.04% وفقا لإحصائيات 1966–1977م على التوالي، يترتب عليها أعباء وتكاليف هائلة على كاهل التنمية الوطنية، من حيث تقليل نسبة العاملين المنتجين وتحملهم أعباء ثقيلة.

أما من حيث التجانس الاجتماعي فتعتبر الجزائر من بين الدول العربية متوسطة التجانس، فهي تحتوي على تكوينات تتراوح بين 15 و25% من إجمالي السكان أبرزها القبائل، الشاوية، العرب، التوارق، كما أن لظاهرة التعددية في الجزائر أبعاد مختلفة، منها ما يتعلق بصراع الأجيال، ومنها ما يتعلق باللغة، ومنها ماله علاقة بطبيعة المجتمع المنشود وبعد آخر يتعلق بالعرق[1].

ومن حيث التركيب الطبقي يمكن تصنيف المجتمع الجزائري كالآتي :

أ) الطبقة البرجوازية أو (برجوازية الدولة) : لقد عملت الدولة بعد 19 جوان 1965م من خلال مشروعها الاقتصادي على إعادة تشكيل المجتمع الجزائري، وقد أفرز هذا المشروع ثلاث فئات هي البيروقراطية والتكنوقراطيون والقطاع الخاص، واحتلت الفئتان الأولى والثانية مواقع القيادة فحصل لها من النفوذ السلطوي، سواء من خلال إشرافهما على الإدارة العمومية وتسييرهما للشأن العام، أو من خلال سلطتهما التقنية وقيادتهما لمشروع التنمية[2]. أما الفئة الثالثة هي القطاع الخاص والتي أوجدتها الدولة لتعزيز قاعدتها الاقتصادية وتحسين إنتاجيتها، وهي تتكون من برجوازية المقاولين والتي استفادت من كل التسهيلات، من إعفاءات ضريبية ومقاربة وتخفيضات جمركية في مقابل خلق فرص للعمل ودعم الإنتاج الوطني، إلا أنها فشلت فشلا ذريعا في ذلك[3].

(1) محمد بوضياف : مستقبل، المرجع السابق، ص ص 36–39.

(2) عبد العالي دبلة : الدولة، المرجع السابق، ص ص 181– 186.

(3) محمد بوضياف : مستقبل، المرجع نفسه، ص ص 41– 42.

ب) الطبقة الوسطى :

إن إعادة البناء الاجتماعي بعد خروج المستعمر، وجهود الدولة في مجالات التربية والتعليم والتشغيل، ساهم إلى حد كبير في تحسين الأوضاع الاجتماعية، مما أحدث تحولات_أساسية في المجتمع قوامها طبقة وسطى تتولى آلية تحقيق التوازن الاجتماعي[1].

ومن أهم العوامل التي ساهمت في إيجاد هذه الطبقة هي رحيل المستوطنين الأوربيين فاسحين المجال أمام الجزائريين ليشغلوا المناصب الإدارية والفنية، كما أن سياسة ديمقراطية التعليم سمحت بتكوين الكثير من الإطارات والخبرات التي كانت الدولة في حاجة ماسة إليها ومن ثم استوعبتهم، يضاف إلى هذين العاملين مشروع التصنيع وما أستوعبه من إطارات ومسيرين، لقد شكلت هذه العوامل مجتمعة المناخ الملائم لظهور طبقة وسطى نشأت في أحضان القطاع العام وفي ظل رأسمالية الدولة.

ج) البروليتاريا :

أحدثت عمليات التحويل الاقتصادي والاجتماعي التي تمت في إطار بناء الدولة الجزائرية الحديثة أثرا واضحا في تشكيل الطبقة العاملة، التي كانت في بداية تشكلها مقسمة إلى شريحتين كبيرتين، عمال الأرياف وعمال المدن، لكن مع نهاية الستينات بدأت الأمور تتغير ليصبح عمال المدن أكبر حجما وأهم وزنا، وذلك نتيجة لأولوية التصنيع في برنامج الدولة الجزائرية والهجرة الريفية نحو المدن، وقد شكل عمال القطاع العام النسبة الأكبر حوالي 65.1% مقابل 34% عام 1966م ، و70% مقابل 29.4% في سنة 1982[2].

(1) الوناس حمداني : المشروع المجتمعي والدولة الوطنية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (غير منشورة)، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2001 /2002، ص 139.

(2) محمد بوضياف : مستقبل، المرجع السابق، ص 42.

2-2. السكن والهجرة :

2-2-1. السكن :

مر نمو سكان المدن في الجزائر بمراحل مختلفة تعكس كثيرا من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، وهو نتاج تضافر عدة عوامل، منها التزايد السكاني الطبيعي والنزوح الريفي(1)، الذي ساهم في توزيع السكان توزيعا غير عادل وانجّر عنه التضخم الهائل لسكان المدن ولاسيما المدن الكبرى كالجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة...الخ.

وما يترتّب عنه من ظهور العديد من المشاكل المتعلقة بتلبية المطالب المتزايدة للسكان، أي اختلال التوازن بين النمو السكاني المتزايد في المدن والتنمية الاقتصادية، والاجتماعية والعمرانية، بسبب عدم تحقيق التوازن بين الأقاليم الجاذبة "المدن الكبرى والمدن الساحلية" والأقاليم الطاردة "المناطق الداخلية والجبلية والأرياف".

هنا طرحت عدة إشكالات نفسها في المجال الحضري كأزمة السكن، والتي من أبرز مظاهرها الأحياء القصديرية والأكواخ، والمساكن المهيأة في أطراف المدن وضواحيها، التكدس، الازدحام...الخ. والتي أدت بدورها إلى مشاكل اجتماعية أخرى كالسرقة، البطالة، الفقر...، كما برزت مشكلة سوء تكييف المهاجرين الريفيين،والتي تتجلّى مظاهرها في الانحرافات السلوكية، بسبب اختلاف الخصائص الاجتماعية والثقافية بين سكان الوسط الريفي والحضري، وسوء تكيف العمال المهاجرين في حياتهم المهنية بسبب التباين الواضح بين البيئتين الريفية والحضرية.

وعلى العموم فبالرغم من النقائص والمشاكل الموجودة إلا أن الجزائر قطعت شوطا في مجال النمو الحضري والتحضر من خلال الانجازات المحققة والمشيدة والمجهودات المتواصلة لتدارك النقائص والإصلاح(2) ، حيث تركزت الجهود بالنسبة للمناطق العمرانية على مراقبة التوسع في المدن الكبرى، والمحافظة على الأراضي الزراعية وإنجاز مشاريع سكنية في المدن متوسطة الحجم، مع العمل على توزيع النشاط الصناعي في أماكن مختلفة

(1) محمد بوضياف : مستقبل، المرجع السابق، ص 52-55.

(2) سهام وناسي : النمو، المرجع السابق، ص ص 75 -76

من البلاد. وللتخفيف من حدة مشكل السكن في المدن، تم تخطيط البرامج السكنية التالية في المدن:

- إتمام الورش المتوقفة.
- انجاز البرامج الخاصة.
- البرامج العامة المقررة في المخططات الثلاثة للتنمية.

ويتجلى تدخل الدولة في إطار المخطط الثلاثي الأول والمخطط الرباعي والبرامج الخاصة، كما تجلى في إقرار برامج لانجاز 80.000 مسكن.

أما في المخطط الرباعي الثاني فقد تقرر إنجاز 130.000 مسكن في المدن خلال الفترة ما بين 1974- 1977[1]، حيث أن المخططات الثلاثة كانت تخصص مبالغ كبيرة لقطاع السكن، ويظهر ذلك من الجدول التالي:

جدول يوضح اتفاقات الاستثمارات في مجال السكن من خلال المخططات الثلاثة

(بمليار الدينارات)

الفترة / القطاع	المخطط الثلاثي 1967-1969	المخطط الرباعي الأول 1970-1973	الرباعي الثاني 1974-1977
السكن	**0.4**	**0.9**	**8.4**

المصدر : عبد العالي دبلة – الدولة (مرجع سابق، ص 117)

من خلال هذا الجدول نلاحظ تطور المبالغ المعتمدة لمجال السكن، ولكن مقارنة مع المجالات الأخرى – الصناعة خصوصا – تظهر أن الحصة المقررة للسكن ضعيفة جدا، وربما يكون المخطط الرباعي الثاني من بين المخططات التي أولت أهمية للسكن، ويرجع ذلك لعدة عوامل من بينها ازدياد دخل الجزائر من البترول والغاز وإدراك المسؤولين خطورة المشكلة وتفاقمها[2].

وقد تولت الدولة نفقات البناء الريفي تلبية لمتطلبات العدالة الاجتماعية، بينما تستفيد انجاز السكن في المدن من القروض لدفع مجموع النفقات، وتسدد هذه القروض بعد مرور

(1) حزب جبهة التحرير الوطني، جهود، المصدر السابق، ص ص 273-274.

(2) عبد العالي دبلة : الدولة, المرجع السابق، ص 117.

أربعين سنة بفوائد ضئيلة جدا 75% من القروض، لفائدة 1% و25% من القروض بفائدة1.75%، كما حددت الحكومة الأسعار لانجاز المساكن العمومية بكيفية تجعل الكراء في متناول الجميع، وأقرت الدولة ابتداء من سنة 1973م طريقة الادخار للسكن لتسهيل ملكية السكن العائلية للمواطنين، كما يعفي قانون المالية لسنة 1975م من رسوم التسجيل، المساكن التي تبق في إطار الادخار، وأيضا رسوم حق إرث هذه المساكن، (ينظر ملحق رقم 07، ص 109).

وقد تركز المجهود الوطني كذلك على وضع الدعائم التنظيمية والقانونية والتقنية لإزالة العقبات، التي عرقلت تطور هذا القطاع المتمثلة في :

- صعوبة التمويل خاصة في الأسواق الدولية بعتاد التجهيز ومعدات البناء في انتظار إنجاز الوحدات الوطنية لمعدات البناء.
- قدرة غير كافية لانجاز الدراسات لدى المؤسسات الوطنية.

أما فيما يتعلق ببرامج انجاز الألف قرية فقد أنجز جزء من هذا البرنامج، حيث تم بالفعل إنجاز العشرات من القرى، بينما تم إنهاء 200 من هذه القرى في خلال العشر سنوات الأولى من حكم "هواري بومدين"[(1)].

2-2-2. الهجرة :

بمناسبة أول حلقة حول الهجرة في 8 أكتوبر 1966م "ذكر رئيس الدولة "هواري بومدين" إنجازات عنابة وأرزيو الصناعية القادرة برأيه على توفير العمل للمهاجرين المرشحين للعودة.

لكن هذه الخطب الدعائية حول العودة تخفي بشكل رديء ضغط الهجرة المستمرة باتجاه فرنسا، فالاتفاق الفرنسي الجزائري بتاريخ 27 ديسمبر1967م حد من حرية الانتقال المنصوص عليها في معاهدات ايفيان، وتتوخى الرقابة على الحدود أن تكون أكثر قسوة، وأكثر انتقائية مما كانت عليه في الماضي.

وفي 12 جانفي 1973م في افتتاح "مؤتمر حول الهجرة"، استنكر "بومدين" بعبارات

1) حزب جبهة التحرير الوطني، جهود، المصدر السابق، ص 272-274.

قاسية، "الشتائم والتحريضات والاغتيالات وإجراءات أخرى عنصرية"، التي كان الجزائريون ضحاياها في هذه الحقبة، وأضاف قائلا: "يجب على الرعايا الجزائريين المقيمين في فرنسا أن يفخروا بأصالتهم العربية الإسلامية، التي تحميهم من كل إرادة دمج في المجتمع المضيف".

وفي الواقع استمرت حركية السكان بالتنامي في عقد السبعينات، فالأزمة الزراعية والضغط الديموغرافي وتسارع التحضّر عوامل أثارت أيضا تنقلات السكان، لأن الهجرة كانت تحصل بخاصة بين المدن الجزائرية في داخل الفضاء الزراعي نفسه، لكن ذلك لم يمنع استمرار نمو الوجود الجزائري في فرنسا, حيث تجذّر سكان من أصل جزائري بشكل مستمر في فرنسا ولا يفكرون بالعودة إلى الجزائر، ويحافظون على علاقات وطيدة مع مجتمعهم الأصلي في المستويين الاقتصادي والاجتماعي والثقافي(1).

(1) بنجامين ستورا : الجزائر، المصدر السابق، ص ص 59-60.

2-3. الصحة والبطالة :

2-3-1. الصحة :

مع بداية المخطط الوطني وبداية نشاط المعهد الوطني للصحة العمومية، الذي أنشىء عام 1964م، وبصدور الأمر المنظم لمهنة الأطباء والصيادلة عام 1966م، أخذت الأمور تتحسن شيئا فشيئا من خلال تحسين دفع عجلة التكوين الطبي والشبه طبي، وكذا إنشاء بعض الهياكل القاعدية بين سنتي 1967 و1969م ، وما ميّز هذه المرحلة التاريخية من جهة الهياكل القاعدية، هو مضاعفة قاعات العلاج بين سنتي 1969م و1979م، كذلك توفير قاعات العلاج والمراكز الصحية على مستوى كل بلدية أو على مستوى كل حي. والهدف من هذه الهياكل القاعدية هو قبل كل شيء الوقاية، نظرا لخصوصية المجتمع الجزائري الشاب، وكذلك إنشاء العيادات متعددة الخدمات بداية من سنة 1974م.

وبما أن نسبة 37% من السكان فقط كانت ممونة بالمياه الصالحة للشرب، و23% تتوفر بها قنوات الصرف الصحي، وما تحمله هذه الأرقام من مؤشرات لانتشار الأمراض المتنقلة عن طريق المياه، لم تقف الدولة موقف المتفرج بل أخذت بعض التدابير من أجل تنفيذ بعض البرامج التي سطرت بهذا الشأن، والتي تعتبر ذات أولوية بالغة مثل: التكفل بالطب المجاني للأطفال من طرف الدولة سواء في إطار مراكز حماية الطفولة والأمومة، أو في إطار الطب المدرسي، كما صدر في هذه الأثناء مرسوم رقم 69-96 المؤرخ في 9 جويلية 1969م والقاضي بإلزامية التلقيح ومجانية هذه الأخيرة التي تعتبر خطوة ايجابية ترمي إلى القضاء على الأمراض المعدية، كما تم إقرار التكفل الشامل من طرف الدولة لمكافحة بعض الأوبئة، مثل السل، من خلال إنشاء المراكز لمكافحة مرض السل ليصبح علاجه مجانيا، ونفس الشيء بالنسبة لمرض الشلل وسوء التغذية، فضلا عن عملية توزيع وتنظيم الولادات بمراكز حماية الأمومة والطفولة[1].

(1) حسينة / ل : تطور ، الموقع نفسه، ص01.

وما ميّز هذه المرحلة التاريخية أيضا بداية الحملات الوطنية للتلقيح 1969.1970م، بالإضافة إلى برنامج الحماية من العمل ووضع لجان النظافة والوقاية.

لقد تبع مجانية الطب قرار وزاري مشترك صادر في جانفي 1974م تم بموجب تحويل هياكل التعاضديات الفلاحية إلى مصالح الصحة، وتوحيد الميزانية على مستوى القطاعات الصحية والتكفل المالي لعمال الصحة من طرف الولايات بعدما كانت تابعة للوزارة، وتحويل جميع المراكز الطبية الاجتماعية التي كانت تابعة لصندوق الضمان الاجتماعي والتعاضديات إلى وزارة الصحة، وفي هذا الإطار نص الميثاق الوطني لـ 1976م على حق المواطن في الطب المجاني(1).

كما تمكنت الدولة خلال الفترة بين 1975.1965 من تنشيط جهاز التكوين الطبي، وتضاعف عدد التلاميذ في 26 مؤسسة تكوينية بسبع مرات خلال عشر سنوات، حيث ارتفع عددهم من 747 في سنة 1965 إلى 5.227 في سنة 1975، أما عدد الأطباء الأسنان والصيادلة المتخرجين سنويا فقد كان في سنة 1975 حسب الترتيب 370، 170، 150، ولقد بلغ عدد الأطباء الجزائريين العاملين 2700 طبيب سنة 1974، أما الصيدليين 422 صيدلي سنة 1975.

وقد تمت ضمن المخطط الرباعي برمجة تطوير صناعة الأدوية لتلبية الحاجيات المتزايدة إلى الأدوية، كما تمت مراجعة أسعار بعض الأدوية الضرورية حتى تكون في متناول الجميع(2).

ومن بين النقائص التي شهدها القطاع الطبي خلال تطوره عبر هذه السنوات هي اللامساواة بين المدن، فقد استحوذت المدن الكبرى على أهم الانجازات الصحية، لكن بالرغم من كل السلبيات يبقى العلاج المجاني أحد الأهداف الكبرى التي تحققت في المجال الصحي(3).

(1) حسينة / ل : تطور، الموقع نفسه، ص ص 1-2.

(2) حزب جبهة التحرير الوطني، جهود، المصدر السابق، ص ص 267-269.

(3) عبد العالي دبلة : الدولة، المرجع السابق، ص 121.

2-3-2. البطالة :

لقد كان من بين الأهداف الرئيسية للكفاح الوطني، هدف تحرير طبقة الفلاحين، هذا الهدف الأخير الذي كان المطلب الأسمى الذي وضعته طبقة الفلاحين نصب عينيها لجعله من المسلمات القومية الجزائرية.

لكن بعد 1962م اكتفى برنامج طرابلس بالتأكيد فقط على الأهداف الأخرى، فكانت الصدمة للجماهير الغفيرة من الفلاحين التي ستبقى تحت نير الاستغلال[1]، خاصة أن غداة الاستقلال مثل المشتغلون بقطاع الفلاحة حوالي 70% من مجموع الكلي للقوى العاملة مع مساهمة ضعيفة لقطاع الصناعة إلى جانب تفشي البطالة، حيث وصل عددهم إلى 990.000 شخص[2].

ورغم أنه في مطلع سنة 1966م عادت مشاكل الأرض والفلاحين لتأخذ محل الصدارة من الاهتمام، لكن توجهت مجموعة من الفلاحين إلى نشاطات أخرى والبحث عن العمل الموسمي أو المهاجرة، كما أن نظام الخماسة أصبح سائدا آنذاك. فجاءت الثورة الزراعية لتطرح على الفلاحين الفقراء أشكالا جديدة من تنظيم الإنتاج الذي يسهل التضامن بين الأفراد، وأن تقضي على الخماسة وتنشئ هياكل سياسية واقتصادية واجتماعية، من شأنها بأن تضمن لهم بأن تبقي الموارد التي يحققونها من عملهم بين أيديهم، وأن تحقق المشاركة الفعلية لهم في المقررات المتعلقة بالزراعة وتشييد البلاد بصفة عامة[3].

كما تمثلت المحاور الأساسي التي جاءت بها الثورة الزراعية للنهوض بالقطاع الزراعي وبالأخص مساعدة الفلاحيين فيما يلي :

-توفير الهياكل الأساسية لقطاع الزراعة كالجرّارات والحاصدات.

- جرد الأراضي البور.

- استصلاح الأراضي التي حرقها المستعمر.

(1) حزب جبهة التحرير الوطني، جهود، المصدر السابق، ص 204.

(2) محمد بوضياف : مستقبل، المرجع السابق، ص 38.

(3) رابح عدالة : هواري، المرجع السابق، ص ص 41-46.

- التكفل بمشاكل الفلاحين ومدهم بالعتاد اللازم.

– مراقبة المشاريع الزراعية بصفة دورية والوقوف على مدى انجازها.

– انتهاج سياسة الملكية الجماعية للأراضي الزراعية.

– تشجيع الفلاحين على الرفع من منتوجاتهم.

– توزيع الأرباح على الفلاحين ...الخ.

كما ساهمت الثورة الزراعية بشكل كبير في :

– القضاء على الوسطاء المكلفين بتجارة الجملة حيث أصبح كل فلاح بإمكانه بيع إنتاجه الزراعي دون وساطة في أسواق الجملة.

– تكفل الدولة بمشاكل الفلاحين.

– السماح للمنتجين بتوزيع منتوجاتهم بدون ضرائب.

– استفادة كل بلدية ريفية بكل ما تحتاجه من الوسائل الضرورية لانتعاش النشاط الزراعي(1).

وكمواكبة القطاع الزراعي وتطورات العصر دشّن الرئيس "بومدين" العديد من المعاهد والمدارس العليا لتكوين اليد العاملة المختصة في الزراعة، حيث ارتفع عدد الطلبة الذين كانوا يزاولون دراستهم في المعهد الوطني الزراعي من 180 طالب سنة 1965 إلى 9000 طالب سنة 1975.

ولمحاولة حل مشكل البطالة أيضا اعتمدت الجزائر إلى سياسة تشغيل، حيث قدرت نسبة تغطية طلبات العمل بعروض العمل حوالي 35.17% سنة 1971م و31.91% سنة 1972م، و30.95 سنة 1973، كما تميزت هذه الفترة بمناصب العمل المؤقتة، حيث بلغت 44.26% في سنة 1971م و 48.29% سنة 1972 و47.03% سنة 1973م.
والتي كانت أغلبها في قطاع البناء والأشغال العمومية، كما تميزت هذه الفترة أي 1966– 1973م، بهيكل طلب العمل السنوي، حيث قدر معدله بـ 07% من إجمالي الطلبات كل

(1) رابح عدالة : هواري، المرجع السابق، ص 46.

ذلك من أجل التخفيف من البطالة.

وقد ساهمت الهجرة إلى أوروبا في التقليل من حدة البطالة، وتميزت هذه الفترة بتدخل الدولة في عملية تنظيم سوق العمل، وذلك بإنشاء هيئات تنظيم عملية التوظيف والهجرة نحو فرنسا بالدرجة الأولى وتقوم بإحصاء مناصب العمل الشاغرة.

بعد 1974 لجأت الدولة إلى سياسة التنمية الشاملة عن طريق اللجوء إلى تبني سياسة المخططات التنموية، حيث قامت بتكوين الجماعات العمالية على مستوى الوحدات الصناعية، التي تم تشييدها سواء على المستوى الوطني أم الخارجي مثل (النقل، الصحة، السكن، التعاونيات الاستهلاكية...)، كما عرفت هذه الفترة ارتفاع ووفرة عروض العمل(1). خاصة بعد الثورة الصناعية التي قامت بإنشاء المصانع والشركات وتأميم المناجم، حيث سمحت هذه الثورة في خلق مناصب شغل جديدة، وارتفع عدد الوظائف خارج قطاع المحروقات بنسبة 12% سنويا في الفترة الممتدة من 1965 إلى 1975م، وعلى سبيل المثال فقد وفرت الصناعة الميكانيكية 20 ألف منصب شغل خلال العشر سنوات، أما الحديد والصلب 14 ألف منصب شغل جديد، أما صناعة الحطب والورق 8 آلاف منصب(2). (ينظر الملحق رقم 08 ص، 110).

(1) مدني بن شهرة : الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار حامد، الأردن، 2009، ص 164-166.

(2) رابح عدالة : هواري، المرجع السابق، ص ص51-52.

2-4. إصلاحاته الاجتماعية الأخرى :

ومن بين الأمور التي نجد أن الرئيس "هواري بومدين" قد أولى لها اهتماما أيضا في الجانب الاجتماعي، هي المرأة فقد تحسنت أوضاعها هي الأخرى وسمح لها بمشاركة الرجل، ليس فقط في التعليم لكن في الأعمال الأخرى أيضا[1].

أما بالنسبة لشريحة الشباب فقد حاول "هواري بومدين" إخراجهم من مشكل البطالة، وذلك من خلال الثورات الزراعية والصناعية[2]، حيث حاول بذلك النهوض بالجانب الاجتماعي وإخراج القطاع الفلاحي من أوضاعه المزرية بالقضاء على نظام الخماسة، وتحسين أحوال الفلاحين وتطوير البنية التحتية الريفية ووضع مشروع ألف قرية، وذلك في إطار هذه الثورة الزراعية التي صدر ميثاقها في نوفمبر 1971م، وشرع في تطبيقها منذ جويلية 1972م وأممت في إطارها مساحات واسعة من الأراضي، لكن هذه الثورة الزراعية تعرضت لانتقادات حادة، نظرا لاستيلائها على أملاك المواطنين ولأنها حولت الفلاحين إلى أشباه موظفين، وللفساد والبيروقراطية اللذين اكتنفا العملية من البداية.

أما الثورة الصناعية فما يعاب عليها أنها أعطت الأولوية للصناعات الثقيلة على حساب الصناعات الخفيفة والزراعة والتنمية الاجتماعية، فأحدثت هياكل ضخمة سرعان ما اعترى الصدأ معظمها وأهملت، وذلك لأن المجتمع الجزائري كان يعيش أزمة روحية وأخلاقية وأزمة هوية خانقة، عمقها الخيار الاشتراكي ما كانت تسمح له أن يحسن استخدام مثل تلك الوسائل الكبيرة، فضلا عما كانت تعانيه تلك الهياكل من سوء التسيير والإهمال، إلى جانب التبذير الكبير والغش والمحسوبية والبيروقراطية الطاغية[3].

لكن ذلك لا يمنع أن "بومدين" حاول النهوض بالجزائر وحقق بعض الانجازات، التي نجح بعضها وفشل البعض الآخر، كما اهتم أيضا بمجال الرياضة، حيث أصدر في سنة 1976 قانون الإصلاح الرياضي[4].

(1) قيرة إسماعيل وآخرون : مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية, لبنان, 2002، ص 252.

(2) محمد العيد مطمر : هواري، المرجع السابق، ص 88.

(3) رابح لونيسي وآخرون : تاريخ، المرجع السابق، ص 62.

(4) محمد العيد مطمر : هواري، المرجع السابق، ص 89.

إن بناء الجزائر لم يكن ممكنا بغير الوصل بين ماضيها وحاضرها، فمرحلة الاستقلال تعد إذن حلقة مفصلية من حلقات تاريخ الجزائر، وقد عمل "بومدين" على المزيد من التمكين لفكرة الوصل هذه، فاعتبر أن فترة الثورة الاشتراكية هي امتداد للثورة المسلحة، ذلك أن اختيارات السلطة البومدينية كانت تهدف إلى تجذير الهوية الوطنية، ولعل ذلك هو ما يفسّر أن البعد الثقافي كان دائما في عهد بومدين مكّملا ومتّمما للاختيارات الاقتصادية والتنموية والتكنولوجية التي تبنتها السلطة آنذاك لتدعيم الهوية الوطنية من جهة، والانتماء العربي الإسلامي من جهة أخرى، فجاءت الثورة الثقافية بمدها التقريبي لتؤكد الاختيارات السياسية وتدعمها وتعطيها بعدها الشعبي وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الهوية الجزائرية تقوم على العروبة والإسلام[1].

(1) زهرة بوعلاق : الفترة البومدينية في بعض مؤلفات عبد الحميد بن هدوقة والطاهر وطار، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحضارة المعاصرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،قسم اللغة والآداب والحضارة العربية، جامعة تونس، السنة الجامعية 2006/2005, ص 127.

3. واقع الجزائر الثقافي (1965 -1978) :

3-1. الثورة الثقافية :

تستهدف هذه الثورة استعادة مقومات الشخصية الوطنية التي مسها الاستعمار،كاللغة والدين وكذلك بناء إنسان جزائري مسلم جديد متفتح على العصر، يعتز بدينه ووطنه وحضارته الإسلامية، كما استهدفت أيضا إعادة اللغة العربية "التي يجب أن تصبح لغة العلم والحديد والفولاذ" حسب تعبير الرئيس "هواري بومدين"[1]، ولذلك سُطّرت الأهداف المرجوة من هذه الثورة ألا وهي:

1- التأكيد على الهوية الوطنية الجزائرية وتقويتها، وتحقيق التنمية الثقافية بجميع أشكالها.

2- الرفع الدائم لمستوى التعليم المدرسي والكفاءة التقنية.

3- اعتماد أسلوب في الحياة ينسجم مع مبادئ الثورة الاشتراكية.

وهذه الأهداف لها غايات بعيدة المدى، حيث من خلال الثقافة التي يكتسبها الفرد سيؤدي إلى التغيير في البنايات الاجتماعية والقضاء على التخلف الاجتماعي والاقتصادي، وكذلك محاربة كل أشكال العنصرية والعنف في المجتمع والأفكار التعصبية، حيث لا يمكن إنكار الدور الفعال الذي تقوم به التربية والثقافة في تطوير الشخصية الوطنية والهوية الجماعية، وإقامة مجتمع متوازن متشبث بأصول دينية وتاريخية[2].

وهذا ما أكده الرئيس "هواري بومدين" في خطابه الموجه إلى الشعب الجزائري بمناسبة الذكرى الثالثة عشر لاندلاع الثورة : "إذا كنا نهدف إلى تطوير بلادنا في كل المجالات من أجل أن نلحق بالمجتمعات المتقدمة، فإن نشر التعليم يعتبر شرطا أساسيا لإنجاز هذا الهدف، ولهذا السبب تواصل الحكومة إعطاء هذا القطاع الحيوي أهمية أكثر، ليس فقط لأن كل مواطنله الحق في التعليم ولكن أيضا لأننا نعتقد أن أحسن استثمار منتج هو في هذا القطاع".

(1) رابح لونيسي : هواري بومدين نصير المستضعفين، دار المعرفة، الجزائر، 2004، ص 18.

(2) محمد العيد مطمر : هواري، المرجع السابق، ص 63.

وفي هذا النطاق اقتحمت الثورة أبواب المعاهد والجامعات(1)، وتغيرت بنيتها تغييرا عميقا منذ سنة 1971م، حيث تم إصلاح التعليم العالي والمعاهد العليا، وأصبحت الجامعة مؤسسة وطنية في خدمة التنمية.

ومن أجل تعزيز الثقافة الوطنية كان هدف حكومة "بومدين" خلق مدرسة جزائرية ذات منهج وطني، لأن المناهج الموروثة عن المدرسة الاستعمارية كانت تتناقض في كثير من الأحيان مع الاحتياجات الأساسية للوطن، وفي هذا السياق يقول: "يجب أن نحدث ثورة حقيقية في نظام التعليم قصد إقامة مدرسة جزائرية، وبالتالي التخلص من المدرسة الفرنسية ذات المحتوى التربوي الغريب عنا"(2). ولكن هذا لا يعني إهمال تجارب البلدان الأخرى في مجال التعليم، إذ كان الرئيس يرى أنه من الضرورة الأخذ بعين الاعتبار تلك التجارب والاستفادة منها باعتبارها تجارب إنسانية.

وقد كان استرجاع اللغة العربية من خلال استعادة الثقافة الوطنية محور اهتمام الرئيس أيضا، ففي خطابه إلى اللجنة الوطنية المكلفة بإصلاح التعليم والمنعقدة بتاريخ 29 أفريل1970 أوضح أن : "قضية التعريب هو مطلب وطني وهدف ثوري، ونحن لا نفرق بين التعريب وبين تحقيق أهداف الثورة في الميادين الأخرى"(3).

(1) سليمان الرياشي وآخرون : الأزمة الجزائرية(الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية)، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1996، ص 450.

(2) محمد العيد مطمر : هواري، المرجع السابق، ص 67.

(3) سليمان الرياشي وآخرون : الأزمة، المرجع نفسه، ص ص451-455.

3-2. التعليم والتعريب :

3-2-1. التعليم :

بالرغم من كل الجهود التي بذلها الرئيس "أحمد بن بلة" في مجال التعليم، إلا أن هذا الأخير في الجزائر ما زال يواجه بعض العقبات والعراقيل، نظرا لأن التعليم غداة الاستقلال كان مزري للغاية، وفترة حكم الرئيس "أحمد بن بلة" القصيرة لم تكف للتخلص من هذا الوضع، ولذلك فقد بذلت حكومة "هواري بومدين" جهود كبيرة للنهوض بالتعليم، حيث عملت في أول جوان 1967م على تنصيب لجنة لإصلاح التعليم العالي، وفي 15 مارس 1968م نصبت لجنة مماثلة خاصة بالأطوار الابتدائية والثانوية(1).

وبلغت نسبة مساهمة الدولة في هذا المجال 25% من ميزانيتها، وقد كانت كل سنة دراسية تشهد ازديادا كبيرا في عدد التلاميذ والأقسام الدراسية، وفي هذا الإطار عقد "عبد الكريم بن محمود" وزير التعليم الابتدائي والثانوي في ذلك الوقت مؤتمرا صحافيا بداية العام الدراسي 1974-1975، أشار فيه أن عدد التلاميذ تجاوز 3 ملايين وهي نسبة تمثل تقريبا خمس الشعب الجزائري في ذلك الوقت، مما يتطلب منه بناء 700 فصلا دراسيا جديدا و37.000 مقرا للتعليم وبناء 50 مؤسسة جديدة للتعليم المتوسط والثانوي، ورغم ارتفاع عدد المواليد فمازال من حق كل طفل الدخول إلى المدرسة.

وفي المجال الجامعي أيضا سار الأمر على نفس الوتيرة، فقبل سنة 1966م كانت هناك جامعة واحدة تضم حوالي 300 طالب، وفي سنة 1966م تعدّى الطلبة 3400, وارتفع عدد المدرسين سنة 1968م إلى 724، من بينهم 380 جزائريا، كما تخرّج من جامعة الجزائر سنة 1969م "817" إطارا، وفي سنة 1979م تخرج "7000" إطارا.

لقد كانت فلسفة الجزائر في ميدان التعليم العالي تركز بالخصوص على الجانب النوعي، وكان التحسن الذي بدأ يظهر في ميدان التعليم راجع إلى عوامل معينة تحكمت في فلسفة التعليم العالي وهي :

(1) Ahmed Taleb Ibrahimi : Mémoire ,op.cit, P 75.

1. إنشاء ديوان للمطبوعات الجامعية، الذي يتيح في آجال قريبة توفير الكتب والمنشورات، التي تسمح للطلبة بمواصلة تعليمهم بدون مشكلات في هذا الصدد.

2. التكوين في الخارج، الذي يسمح بتجاوز الوضعية النقدية لفترة الستينيات، ففي سنة 1979م كان هناك حوالي 2000 طالب يتكونون بالخارج، ويرجع الاهتمام بذلك إلى تعويض الأساتذة الأجانب بالأساتذة الجزائريين، وهذا تحقيقا لمبدأ الجزأرة.

3. نتيجة للتطورات التي حصلت في مجال عدد الطلبة وللمدرسين، بدأ الاهتمام بالفروع العلمية كالطب والتكنولوجيا والعلوم الدقيقة ...الخ، وهذا ما يفسّر حرص البلاد على الدخول إلى عصر التكنولوجيا(1).

ومن خلال بعض الإحصائيات يتبّن ارتفاع نسبة التلميذات بصفة محسوسة، حيث كانت نسبة البنات في المدرسة 38.64% سنة 1965م، أما في سنة 1979م ارتفعت النسبة إلى 65.23%، ونجد مساهمة المرأة في ميدان التعليم كما يلي :

35.30% في ميدان التعليم العربي والفرنسي، ومساهمتها في التعليم باللغة العربية 28.66% وبالفرنسية 50.59%، وفي المستوى الابتدائي ارتفعت نسبة التلميذات من 37.2% في سنة 1967-1968م إلى 41.3% في سنة 1978-1979م، ويظهر ارتفاع النسبة في الثانوي أيضا لكن هذه النسبة أقل ارتفاعا من نسبة المستوى الابتدائي، وهذا راجع للتقاليد التي لازالت تؤثر على البنت(2).

وبالنسبة للمتعاونون أو المعلمون الأجانب فقد انخفض إلى 40% عام 1970م، بعد أن وصل بين سنتي 1962-1963 إلى 52%، ولتصحيح هذه التركة الثقيلة وتخفيف تبعيتها تدريجيا إلى حين القضاء عليها، لجأت الدولة إلى اتخاذ نوعين من الإجراءات :

الأول استراتيجي: وهو خاضع لسياسة الجزأرة المتمحورة حول تكوين جماعي للمعلمين الجزائريين، وهي سياسة لم تكن لتبلغ أهدافها جميعا إلا على المدى الطويل.

(1) عبد العالي دبلة : الدولة, المرجع السابق، ص 109.

(2) أنيسة بركات : محاضرات ودراسات تاريخية وأدبية حول الجزائر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995، ص 87.

✓ الثاني ظرفي: وهو يتمثل في تنويع مصادر التوظيف، والمزاوجة بينها كلما أمكن ذلك، وبين مقاربات أكثر شمولية للتعاون، من أجل أن يـُ جنب الجزائريين حتمية التبعية لبلد واحد أو لبلدان محدودة[1].

أما في مجال محو الأمية فابتداءً من 15 أكتوبر 1970م، قامت الجزائر بحملة كبيرة لمحو الأمية وتعليم العربية للأطفال الذين لم يتعلّموا وكذا الشيوخ والنساء، وشملت هذه الحملة كل القطاعات بما فيها المساجد والمحلات التجارية والأحياء، وقد ساهم التلفزيون الجزائري ووسائل الإعلام كلها في هذه الحملة، وقد انخفضت نسبة الأمية بحلول عام 1966م إلى 67% بعد أن كانت 92%، كما أن نسبة الأمية أخذت في التناقص سنة بعد أخرى، كما هو مبين في الجدول التالي :

جدول يبين تناقص الأمية بين الجزائريين خلال السنوات 1966-1971م

السنوات / الأعمار	1966	1971	توقعات إلى غاية 1981	
10 سنوات فأكثر	75	67	50	4
10-14	49	41	24	8

المصدر : عبد العالي دبلة، الدولة، مرجع سابق، ص 106.

ولم يقتصر محو الأمية على المجال التقليدي، بل تعدى إلى المجال الوظيفي أو الأمية الوظيفية، وتطبيقها على ثلاث مشاريع مهمة بالنسبة لتنمية البلاد، وهي القطاع الفلاحي المسّير ذاتيا والقطاع الصناعي بـ "أرزيو" ومنطقة "عنابة"، ولكن هذه الحملة لم تدم طويلا سواء في ميدان الأمية التقليدية أو الأمية الوظيفية، ولو استمرت هذه الحملات لكانت الجزائر قد تخلصت بشكل كبير من الأمية وحققت نتائج باهرة في هذا المجال.

وعلى العموم ورغم كل النقائص نتيجة للاهتمام الزائد بالمجال الصناعي، فقد بذلت الدولة جهود معتبرة في هذا المجال، وحققت نتائج مشجعة، حيث انخفضت نسبة الأمية إلى

---

(1) Ahmed Taleb Ibrahimi : Mémoire ,op.cit, p p 72-73.

مستويات دنيا عما كانت عليه أيام الاحتلال أو في السنوات الأولى من الاستقلال[1].

وبالنسبة للتعليم الأصلي فيبدو أن انتفاضة 19 جوان 1965م وضعت حدا للوضع الشاذ وأوجدت حلا حاسما للأزمة، التي كان يعيشها التعليم الأصلي في الجزائر، وبذلك أعطى النفس الحقيقي ضمن المخططين الثلاثي والرباعي، وأصبح قائم الذات كنظائره من المؤسسات العامة بفضل ما أولته السلطة من رعاية وتشجيع فخصصت لمؤسساته، (ينظر الملحق رقم 09 ص 111) إعتمادات ضمن ميزانية الدولة وصدرت بشأنه المراسيم الرئاسية للاعتراف بشهادته وتوسيع نطاقه.

كما تهيأت هذه المؤسسات منذ عام 1965م لتخريج الفوج الأول من الطلبة المحصلين على شهادة الأهلية، (ينظر: الملحق رقم 10 ص112)، وأخذ عدد المتخرجين يزداد كل سنة باطراد، إلى أن أكمل شهادة البكالوريا في عام 1970-1971م، وقد صدر مرسوم تحت رقم 71-138 المؤرخ في: 13 ماي 1971، يتضمن إحداث شهادة البكالوريا للتعليم الأصلي ومعادلتها التامة ببكالوريا التعليم العام، ذلك أن التعليم الأصلي أصبح له منهج دراسي كامل مستمد من أحدث الطرق التربوية، حيث أن برنامجه هو نفس برنامج وزارة التعليم الابتدائي والثانوي، من حيث المواد الحديثة واللغتين الأجنبيتين الإجباريتين، مع التوسع في الأدب العربي والتاريخ الوطني والإسلامي عامة، من علوم شرعية وحديث وفرائض، وأصول وفلسفة ...الخ[2].

وعملت مؤسسات التعليم الأصلي على أن تكون أبوابها مفتوحة للجميع طبقا للمبدأ والهدف من تأسيسها ومنذ الانطلاقة الأولى له، ومنذ أن ذاع عن هذه المؤسسات أنها تعني بالتثقيف الديني والدنيوي أخذت أفواج من الطلبة الأفارقة وغيرهم تؤمها، وهي الآن تحتضن عدد من البلدان الإسلامية أو التي فيها جاليات إسلامية.

وإن انبثاق كلية للشرعية والقانون المقارن وأخرى في أصول الدين وتاريخ الأديان المقارن، وثالثة في اللغة العربية وآدابها وبعض اللغات القديمة، في كل من قسنطينة

(1) عبد العالي دبلة : الدولة، المرجع السابق، ص 104-106.

(2) أحمد درار : التعليم، المرجع السابق، ص 230-236.

والعاصمة ووهران كنواة لجامعة إسلامية شاملة في المستقبل القريب تضم جميع الكليات

الأخرى.

ومن خلال ما ذُكر نرى أن التعليم الأصلي في الجزائر قد خطا خطوات عملاقة في طريق البناء، ويعمل في نفس الوقت على مواكبة الركب الحضاري بمعطيات العصر[1].

3-2-2. التعريب :

لقد اختلفت السياسة المطبقة على النظام الثقافي في الجزائر وخاصة منها سياسة التعريب التي مثلت بالنسبة لـ"هواري بومدين" هدفا إستراتيجيا يطمح من ورائه إلى التخلص من التبعية الثقافية واللغوية، وهو بالنسبة إليه الوسيلة الوحيدة للقضاء على رواسب الماضي التي تركها الاستعمار الفرنسي[2]، وقد أعلن الرئيس الراحل "هواري بومدين" في لقائه مع رؤساء الوفود التي اشتركت في المؤتمر الثاني للتعريب في الفترة مابين 13-20 ديسمبر 1973م : "أن قضية التعريب هي هدف إستراتيجي من أهداف الثورة الثقافية التي تهدف مع الثورة الصناعية والزراعية إلى ترقية الفرد والنهوض بالإنسان"،

ففي سنة 1967م شرع في تعريب السنة الثانية الابتدائية بعد تعميم تجربة التعليم في السنة الأولى وصدر في أفريل 1967م مرسوم يقضي معرفة اللغة العربية عاملا حاسما في الترقية بالوظيفة العمومية[3].

ولم يكن "بومدين" ضد التفتح على اللغات أو خضم للمتعلمين بالفرنسية، فالتعريب هو حركة تتدرج ضمن الثورة الشاملة، وتجسد هذا في جهود ميدانية منذ سنة 1971 التي انعقدت فيها الندوة السنوية الأولى لإطارات التربية، وكان التعريب أحد الانشغالات الأساسية فيها وصادقت على تعريب التعليم، وفي سنة 1973م عقدت الجزائر المؤتمر العربي الثاني للتعريب تناول خصائص اللغة العربية والطرق المتبعة لتطويرها، وإمكانية توحيد المصطلحات العلمية بين الأقطار العربية وخلالها تعهدت الجزائر على تنفيذ التوصيات، التي

(1) أحمد درار : التعليم، المرجع السابق، ص 235-236.

(2) سليمان الرياشي وآخرون : الأزمة، المرجع السابق، ص 452.

(3) عبد العالي دبلة : الدولة , المرجع السابق، ص 110.

أقرت تدعيم اللغة العربية في التعليم، لكن لم تحدد معالم التعريب ولم يقترح له تعريفا واضحا خلال المرحلة الممتدة من 1965 إلى 1971م، وكان بذلك موضوع نقاش وأخذ ورد بين هذا وذاك خاصة على مستوى السلطة، صرح الرئيس "بومدين" في هذا الشأن قائلا : "إن هناك أناس ضد التعريب فهموا عن جهل وعن خطأ أن إحياء اللغة وإعطائها مكانتها الطبيعية معناه القضاء على امتيازاتهم، وقد نتج عن ذلك مواقف سلبية".

وفي سنة 1971م ظهر حدث هام تمثل في ظهور ضغط اجتماعي نتيجة خروج الطلبة في إضراب مطالبين بتعريب فعلي وشامل، وذلك بسبب التناقضات الاجتماعية، التي أخذت تظهر في المجتمع الجزائري، فمن جهة عربت بعض الفروع ذات العلاقة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية، ومن جهة أخرى لم يفتح مجال العمل أمام خريجي هذه الفروع المعربة، حيث رفضت المؤسسات الجزائرية تشغيل هذه الإطارات المعربة مفضلة العناصر ذات التكوين الفرنسي(1).

وتدعيما للمواقف التي جاءت في تصريحات وخطب الرئيس "بومدين" تم إصدار نصوص قانونية في شكل مراسيم وقرارات لتجسيد تلك المواقف في الميدان وإعطائها صفة الإلزامية والشرعية ، حيث صدر أول مرسوم يخص التعريب في 26 أفريل 1968 في شكل مرسومين، الأول تحت رقم 68–92 يطالب بإجبارية معرفة الموظفين للغة العربية، المرسوم الثاني رقم 68–65 تضمن إعادة التذكير بضرورة تطبيق الأمر السابق، حيث حدد تاريخ أول جانفي1971م كحد أقصى لتعلم اللغة العربية، جاء فيه الدخول إلى أية وظيفة دائمة في إدارة الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية، يتوقف من أول جانفي 1971م في معرفة كافية للغة العربية، ويخضع المرشحون للتوظيف عن طريق الشهادات إلى اختبار خاص باللغة العربية.

(1) سفيان لوصيف : اللغة العربية في دساتير والمواثيق الرسمية في الجزائر، (قراءة في الإيديولوجية والممارسة)، متاح على الرابط التالي : www.alarabiah.org/uploads/pdf
بتاريخ 2013/12/25 ، على الساعة 21:15، ص 5.

وفي 8 فيفري 1969م صدر مرسوم يطالب بإنشاء مكاتب للترجمة في مختلف الوزارات، وفي هذه المرحلة كانت محاولة تعريب الإدارة قد اقتصرت على الترجمة الحرفية للوثائق، لأن هذه الأخيرة في هذه الحالة تبقى عملا شكليا وسطحيا لا غير، كما صدر في 12 أفريل 1970م قرار وزاري مشترك تضمن تحديد مستويات معرفة اللغة العربية، بالنسبة لموظفي إدارات الدولة والجماعات والهيئات العمومية، واتسمت مرحلة 1971-1976م بصدور العديد من القرارات الرسمية الخاصة بالتعريب إضافة إلى الميثاق الوطني 1976م، الذي هو مواصلة لروح وفكر المواثيق السابقة[1].

وبالنسبة للتعليم فقد لوحظ نجاح أسلوب النموذج التجريبي في التعريب في مدارس محدودة تدرس فيها كل المواد باللغة العربية، وقد بدأت سنة 1974م بالتدريس باللغة العربية في كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، وعربت الفلسفة والتاريخ، وفي هذه السنة أصبح إطار التعليم الابتدائي عربيا، الأمر الذي ييسر بتعريب الابتدائي برمته، بعد التعريب التام للسنوات الثلاثة الأولى منه، أما التعليم المتوسط فقد عربت فيه السنتان الأولى والثانية تعريبا كاملا، وفي التعليم الثانوي عربت ثلث الفصول في الشعب العلمية، كما عربت الشعب الأدبية كلها تقريبا. وفي سنة 1976 أصبحت العربية إجبارية في كل الكليات[2].

وقد لقي "هواري بومدين" انتقادا من أوساط معارضة تذكر حدوث انتكاسات في الجانب الثقافي منها :

- أن التعريب ظل شكليا عموما.

وأن الحكومة عمدت بهدف توحيد نظام التعليم إلى إلغاء التعليم الأصلي ذي الطابع الإسلامي عام 1976م (الميثاق الوطني).

- أنها توجست من"جمعية القيم الإسلامية" التي أسسها بعض العلماء، فقامت بحلها عام 1966م لسببين أساسيين هما: تنديدها بـ"جمال عبد الناصر" لإعدامه الفكر سيد قطب

(1) سفيان لوصيف : اللغة، الموقع نفسه، ص 4-6.

(2) عبد العالي دبلة : الدولة، المرجع السابق، ص 113.

والخشية من تحولها إلى قوة سياسية معارضة.

- أنها قمعت نزعة ترقية وإبراز الثقافة الأمازيغية بدلا من تبنيها وتوجهها في إطارها العربي الإسلامي، ما أدى إلى ارتماء هذه الفئة في أحضان الثقافة الفرنسية[1]، (ينظر الملحق رقم 11-12، ص113-114).

(1) رابح لونيسي وآخرون : تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 63.

3-3. الثقافة الفنية والأدبية:

3-3-1. السينما :

لقد لعبت السينما دورا لا يستهان به في رفع المستوى الثقافي للمواطنين، وفي تعبئتهم الإيديولوجية لأنها تتوفر على جمهور واسع وعلى المئات من قاعات العرض[1].

وقد مرّت السينما بثلاث مراحل: المرحلة الأولى تمتد من الاستقلال إلى 1971م، والتي بلغت أوجها في عام 1966م مع التكريسات العالمية لفلمي "معركة الجزائر" و "رياح الأوراس"[2] كما أنشئ عام 1967 الديوان الوطني للصناعة والتجارة السينمائية، وكلف بترقية الإنتاج والعمل على تنظيم توزيع الفيلم الجزائري ونشره في الخارج، كما كلّف أيضا بتنويع مصادر التزود من الأفلام الأجنبية بغاية تجاوز النقص الكبير في برامج قاعات العرض[3].

أما المرحلة الثانية فهي مرحلة الثورة الزراعية منذ 1972م مع ثلاثة أفلام هادئة "الفحام" لـ محمد بوعمازي، و "الحبل" للهاشمي الشريف و "نوا" لعبد العزيز الطوبي، وعالجت المرحلة الثالثة الحياة اليومية في زمن ما بعد الميثاق الوطني لعام 1976م، وتشتهر هذه المرحلة بأفلام مثل "عمر قتلاتو" لمرزاق علواش، أو "نوبة نساء جبل شينوا" لأسيا جبر، وبعد 5 سنوات من حرب الاستقلال،استولى الضحك على فكرة حرب الاستقلال. ومنحت جائزة السعفة الذهبية لمهرجان كان لفيلم سجل "سنوات الجمر" لمحمد ا ,لأخضر حامينا، بالإضافة إلى بعض الجوائز الأخرى[4].

وكان عامي 1971-1972م أوفر حظا في مجال الإنتاج فقد أنجز ما يقارب العشرين فيلما في 1972، وهو رقم قياسي ما زال قائما إلى اليوم.

(1) Ahmed Taleb Ibrahimi : Mémoire ,op.cit, P 167.

(2) بنجامين ستورا : تاريخ الجزائر بعد الاستقلال، المصدر السابق، ص ص 84. -85.

(3) Ahmed Taleb Ibrahimi : Mémoire, ibid P 167.

(4) بنجامين ستورا : تاريخ ،المصدر السابق، ص 85.

3-3-2. المسرح :

في 1970م وجدت الجزائر نفسها أمام مسرح احترافي وعلى رأسه المسرح الوطني الجزائري، ومسرح هواة حاول البقاء حيا بفضل المساعي الخاصة، وتميزت سياسة وزارة الثقافة في هذا المجال باللامركزية بخصوص الأول، وذلك بفضل إنشاء مسارح جهوية في كل من وهران وقسنطينة.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة في هذين الاتجاهين فإن النتائج ظلت متواضعة، ولكن لا يمكن أن نتعارض عن ظهور مؤلفين وممثلين آخرين معتبرين، ومن ثم فقد كان هذان المسرحان الاحترافي والهاوي يعيشان في دائرة مغلقة.

وعلى العموم فإن المسرح الجزائري لم يعط نصوصا ومواهب تفرض نفسها، لا من حيث النوعية ولا من حيث الكمية، ومن جهة ثانية لم يتمكن من منافسة السينما والكتاب[1].

3-3-3.الإذاعة والتلفزيون :

لقد بذلت الدولة جهودا كبيرة لتجهيز الإذاعة والتلفزيون، فخصصت خلال الفترة 1965-1975 أكثر من 310.000.000 دينار لتجهيزها، الشيء الذي مكّن من توسيع البث الإذاعي والتلفزيوني، وارتفع عدد أجهزة الراديو من 596000 سنة 1962م إلى حوالي مليون سنة1969م، أما أجهزة التلفزيون فقد بلغت سنة 1975م 600.000 جهاز[2].

وفي 1970م تحققت التغطية الكاملة لشمال البلاد، لكن جنوب البلاد لم تجرى تغطيته بصورة كافية ومرضية، وقد تحدد الهدف الأول الذي تحدد في المخطط الرباعي الأول في مضاعفة مدى الإذاعة حتى تكون مسموعة في مجموع البلاد، وتستطيع بلوغ العمال المغتربين في أوربا وتنّقل صوت الجزائر نحو جميع القارات.

وتطورت شبكة النقل والبث الإذاعي بإنجاز خمس محطات صحراوية أوتوماتيكية، في غرداية والمنيعة، وعين صالح وعين أميناس، والأغواط، وتم بلوغ الأهداف المحددة في نهاية عام 1975م، وانتقلت قوة البث الإذاعي من 2000 إلى 5000 كيلو.واط، أما

(1) Ahmed Taleb Ibrahimi : Mémoire, ,op.cit, P 168.

(2) حزب جبهة التحرير الوطني، جهود، المصدر السابق، ص 255.

التلفزيون الذي لم يكن يتجاوز حجم بثه 5 ساعات تقريبا يوميا إلى غاية 1970م، فقد بلغ 7 ساعات عام 1977م، ومنذ عام 1975 أصبح الإنتاج الوطني يمثل حوالي 50% من حجم البث، وكان جزء معتبر من هذا الإنتاج مخصصا للثقافة والترفيه[1].

3-3-4. النشر والأدب :

لقد سمح تأسيس الشركة الوطنية للطباعة والتوزيع (سنيد) في عام 1967م، وتغطية تمويلات الدولة المهمة للنفقات الأخرى غير تلك المعلقة بالطباعة والتوزيع، بتسويق كتب بأسعار تترواح ما بين 20 و 30 دينارا وسطيا للكتاب، وبذلت الدولة الجهد المالي نفسه بالنسبة للكتب المستوردة، ولخفظ سعر المبيع في دور بيع الكتب بنسبة 25% للكتب العلمية والثقافية.

وفي عام 1976 هدف تأسيس هيئة النشر الجامعي، تحت وصاية وزير التعليم العالي والبحث إلى تكميل نشاط السنيد، حاولت هذه الهيئة تزويد جامعة في أوج تطورها بالكتب الوجيزة، والمحاضرات والكتب الأساسية، وفي الوقت نفسه تأمين نشر بعض أعمال البحث.

وفي عام 1975م شّيد مجمع صناعي ضخم للنشر والزنكوغراف في ريغايا بالقرب من مدينة الجزائر، دخل في الخدمة عام 1978م ورغم بناء هذا الصرح للطباعة والنشر، فإن معظم الكتاب الجزائريين ولاسيما الناطقين باللغة الفرنسية، ينشرون كتبهم في الخارج وبخاصة في فرنسا، وتفسر الرقابة والمحضورات من كل الأنواع هروب المؤلفين إلى حد كبير، ويجب أن يضاف إلى ذلك آثار ثقل البيروقراطية، إذ تنتظر المخطوطات عدة سنوات في درج ما أحيانا حتى دون أن يخبر المؤلف بمصيرها.

بقي هناك غياب شبه كامل للحياة الأدبية، فإبان عقد السبعينيات اختفت المجلات مثل نوفمبر وبروميس، وشاشتان ودفاتر جزائرية للأدب المقارن، ومع ذلك ففي فترة ما بعد الاستقلال، مثّل عدد من كتاب النهضة، الحيوية، النضالية لأدب لم ينجز بعد تقدير تأثيره

---

(1) Ahmed Taleb Ibrahimi : Mémoire op cit pp 141-143

الخلاق وإكبار أصالة الهندسة الداخلية فيه، فإلى جانب كُتاب قدامى مثل "كاتب ياسين"، "محمد ديب" و "مولود معمري"...الخ، اتخذ مكانا لهم كُتاب جدد[1].

أما فيما يخص الكتاب عامة فقد بذلت الدولة جهود كبيرة لتشجيع النشر والتأليف، فإلى غاية عام 1970م كانت الشركة الوطنية للنشر والتوزيع تصدر حوالي خمسين عنوانا سنويا، كما أسقطت ضريبة بيع الكتاب باللغة الوطنية بموجب قرار متخذ في إطار قانون المالية لعام 1972، ونتيجة لذلك فقد بلغ توزيع الكتاب 5 ملايين نسخة عام 1976 بدلا من 700.000 نسخة عام 1965م، وفي عام 1973م أنشئ الديوان الوطني لحقوق المؤلف، وفي عام 1976م توفرت الجزائر على حوالي 400 مكتبة موزعة على البلديات ومقر الدوائر والولايات[2].

(1) بنجامين ستورا : تاريخ ، المصدر السابق، ص ص 83-84.

(2) Ahmed Taleb Ibrahimi : Mémoire, op.cit, pp 151.156.

3-4. أثر اتفاقيات إيفيان على الثقافة الجزائرية :

لقد شكل الوضع عشية الاستقلال وغداته مباشرة أرضية خصبة لتنفيذ اتفاقيات إيفيان التي كان الجانب الثقافي منها ملغما بذكاء ومعدا بالطريقة التي تسمح باستمرار الصراع الثقافي لصالح الاستعمار وحده[1]، حيث كان في الأخير هو الأذكى إذ استطاع أن يتكيف مع الأوضاع الجديدة، ثم يوظف عاداته القديمة المتمثلة خاصة في "فرق تسد" وزرع الشقاق بين الأشقاء للحيلولة دون المساس بمصالحه، ولتجذير حالة التبعية والتخلف بواسطة العملاء الذين يكون قد أعدهم للخدمة في جميع المجالات، حيث بذل كل ما في وسعه على مراحل متعددة من أجل أن يكون كل ذلك الواقع في خدمة المصالح الكولونيالية[2].

لقد جعل الوفد الفرنسي وفد جبهة التحرير الوطني يبارك سياسة الغزو الثقافي من خلال صياغة بنود الاتفاقيات، حيث نجد بالنسبة لإنشاء المراكز الجامعية في كل البلدان، أن فرنسا تدرك بان الجزائر المستقلة حديثا لا يمكن أن تسمح لنفسها ببناء مراكز جامعية خارج ترابها، ولو فرضنا أنها تقدر على ذلك فإن هذه المراكز لا يقبل عليها إلا أبناء المغتربين، في حين أن جميع الإمكانيات متوفرة لدى فرنسا لفتح عدد من المراكز يكون روادها كثير من الجزائريين الذين نهلوا من ينبوع الثقافة الفرنسية أثناء وجود الاستعمار، وهو عادة من أنصاره ومحبيه.

أما تكوين التقنيين في المدارس الفرنسية بواسطته أساتذة فرنسيين تختارهم الدولة الفرنسية فمعناه تكوين إطارات متشبعة بمبادئ الاستعمار الجديد، واستفادت فرنسا من محتوى هذه الفترة إذ ما يزال مركزها الثقافي مفتوحا للشباب الجزائري إلى يومنا هذا، بالإضافة إلى أن مدارسها وثانوياتها في العاصمة وكبريات المدن ظلت تستقبل أبناء الموظفين السياسيين في الدولة إلى غاية عام 1975م، وطبيعي أن معظم المتخرجين في هذه المدارس والثانويات سيكونون بحكم وضعهم الاجتماعي إطارات المستقبل الذين يأخذون

(1) محمد العربي الزبيري : الغزو، المرجع السابق، ص 23.

(2) محمد العربي الزبيري : عن رسالة، المرجع السابق، ص 88-89.

بيدي العامل والفلاح لبناء الاشتراكية في البلاد[1]، كما نجد أن كثير من الجزائريين يرون أن الحديث عن الدولة الجزائرية قبل 1830 يعتبر من باب المبالغات أو ضرب من أحلام اليقظة،

وذلك بسبب جهلهم للتاريخ الوطني الذي لم يدرسوه ليعرفوا مدى التطور الذي كانت عليه البلاد قبل الاعتداء الفرنسي عليها(2).

ولم يتفطّن المواطنون إلى أخطار ما يسمى بالتعاون التقني والثقافي على كثرتها، وذلك لكونها لم تظهر إلا بعد مدة ولأنها تحدث بدون ضجيج تحت جناح الحضارة المزعومة وفي ظلمة الجهل والأمية.

ولو كان الشعب الجزائري يدرك أن التعاون المشروط يصبح على مّر السنين كابحا يمنع الثورة من مواصلة سيرها الطبيعي، وخطرا يهّدد شخصيته الوطنية بالمسخ والذوبان لما سكت، ولأبدي للتيار الجارف مقاومته العنيدة التي سبق أن برهنت على نجاعتها، فكلفنا عدم التفطين هذا ثمنا باهظا، فغزت المدارس الفرنسية قرانا ومداشرنا في حين أغلقت المدارس الحرة التي كانت تعلم اللغة العربية، وذلك بحجة العمل على التوحيد والرغبة في إعداد جيل العلم والتكنولوجيا، لان الاستعمار الجديد يؤكد بأن اللغات الوطنية عاجزة عن نقل المعارف العصرية.

واقتحمت اللغة والعقلية الفرنسية منازلنا أو منازل شخصياتنا، وصارت العربية أمرا غريبا في إدارتنا وفي سائر دواليب الدولة حتى أصبح ذو الثقافة الوطنية يشعر بالغربة وينعت بالأصبع على أنه ممثل للتخلف والرجعية.

والغريب أن هذه النتيجة التي حققت في فترة وجيزة بعد الاستقلال لم تتمكن سلطات الاحتلال من تحقيق ولو جزء بسيط منها خلال مائة واثنين وثلاثون سنة من الظلم والاضطهاد وتجربة العديد من السياسات الرامية إلى جعل الجزائر جزًءمن فرنسا.

وقد انتشرت مظاهر العدوان الثقافي في كافة الميادين الحيوية، فنذكر على سبيل المثال في مجال الذهنية الجزائرية التي جعلها الاستعمار تفقد الثقة في الأرض بما فيها من خيرات،

(1) محمد العربي الزبيري : الغزو، المرجع السابق، ص 24-25.

(2) محمد العربي الزبيري : عن رسالة، المرجع السابق، ص 89-90.

فبعد أن كانت الجزائر تصدر الحبوب بمختلف أنواعها، أصبحت اليوم تستورد جل المواد الغذائية بجميع أنواعها، وذلك لأنهم قالوا أن التربة في بلادنا بخيلة أو كسولة لا تعطي مردودا

عاليا مثل التربة في فرنسا، واليوم أصبح فريقنا الوطني لكرة القدم يخزن الهواء النقي من فرنسا وسويسرا حتى يؤدي دوره على أحسن وجه في المباراة، لان الأكسجين في الجزائر غير كاف ويجب أن نلجأ حيث التلوث بجميع معانيه، وهذا ليس إلا نقطة من بحر من الشلل الفكري الذي سبب الاستعمار واتفاقياته التي يتغنّ بها الجميع[1].

(1) محمد العربي الزبيري : الغزو، المرجع السابق، ص 25-28.

إضافة إلى الوضع المتدني الذي ورثته الجزائر عن الاستعمار الفرنسي عشية الاستقلال، نجد وضعا آخرا فرضته على نفسها من خلال اتفاقيات إيفيان، لا يقل خطورة عن التواجد الاستعماري فيها، حيث تضمنت هذه الاتفاقيات بنودا كثيرة جاءت على شكل قيود يصعب تجاوزها أو القفز عليها، فمن الجانب الثقافي قيدت التعليم والتعريب والثقافة في الجزائر بصفة عامة لما يتماشى مع مصالح فرنسا، فما أنجزته هذه الأخيرة من خلال هذه الاتفاقيات لم تستطع تحقيقه طيلة قرن ونصف قرن تقريبا، وما زاد الوضع سوءا في الجزائر هو رحيل الإطارات الفرنسية تاركة وراءها الإدارة المحلية الجزائرية تتخبط في مشاكلها، ونظرا لكل تلك الظروف، تعتبر فترة حكم الرئيس "أحمد بن بلة" من أصعب الفترات التي مر بها النظام في ظل الحزب الواحد , ولمواجهة ذلك فرض عليه هذا الوضع سياسة آنية واستعجاليه، ومن أهم القرارات التي طبقها في الجانب الاجتماعي نجد بناء السكنات الاجتماعية والتخلص من البيوت القصديرية على يد الشبان الجزائريين، فكان يدفع لهم الأجر بالقمح الأمريكي بدلا من النقود، وفي قطاع الزراعة قام بالاستعانة بالدول الصديقة لتزوده بالجرارات من أجل الحرث، حيث سهر شخصيا على حل المشكل الفلاحي خوفا من وقوع الجزائر في مجاعة , فعرف الإنتاج الفلاحي سنة 1963م انتعاشا كبيرا، إضافة إلى العديد من المحاولات للرقي بالجانب الثقافي، كما خطط للكثير من الأعمال لكن فترة حكمه كانت قصيرة جدا (1963-1985م)، إذ كان الانقلاب أسبق من تنفيذ تلك المخططات، كما يقول "بن بلة" أنه هو صاحب فكرة الثورات.

ورغم كل ما قام به إلا أن أعماله لم تخلو من الأخطاء والانتقادات، حيث وصفت قراراته بالمتسرعة والارتجالية، واتهم بالانحراف عن المسار الثوري، كذلك فعدم الاستقرار السياسي الذي تلى مرحلة الاستقلال مباشرة أدى إلى عدم تحقيق هذا النظام مشاريع كبيرة تذكر من أجل التنمية، وكسائر الدول الحديثة كان المجتمع المدني ينتظر زعيمه، فكل البلدان المستقلة كما يقول "غي روشيه" نشأت فيها شخصية كاريزماتية .

ووجد المجتمع الجزائري في شخصية بومدين الزعيم المنتظر فعلى الرغم من استيلائه على السلطة بقوته العسكرية إلا أنه تمكن من كسب تعاطف ومساندة كل القوى والحساسيات, وقد نعت هذا الأخير بصاحب الثورات، حيث عمل على إقامة نظامه على ثلاث ثورات (ثقافية،

زراعية، صناعية)، وبالرغم مما حققته هذه الثورات من نجاحات وازدهار في فترة حكمه، إلا أنها كانت على العموم فاشلة ومرهقة لخزينة الدولة، حيث أنشأ الشركات الوطنية والمصانع و المنشآت الأخرى التي أدت إلى امتصاص البطالة والتقليل من الهجرة... الخ، لكنه حكم عليها بالفشل و ذلك نظرا لعدم وضع الكفاءات واختيار المسيرين لهذه المؤسسات، كما أنه لم يستعن بالطاقات الغربية والأوربية بل كانت عربية شعبوية.

أما المجال الثقافي فقد شهد تطورا ملحوظا، إلا أنه فشل في الكثير من القرارات ولقي الكثير من الانتقادات مثل :

- أن التعريب ظل شكليا فقط
- قمع نزعة ترقية إبراز الثقافة الأمازيغية بدلا من تبنيها وتوجيهها في إطارها العربي الإسلامي، مما أدى إلى تبني هذه الفئة الثقافة الفرنسية.
- عمل بهدف توحيد نظام التعليم إلى إلغاء التعليم الأصلي ذي الطابع الإسلامي عام 1976م (الميثاق الوطني).

وبالرغم من كل تلك الزلات والأخطاء والانتقادات التي وجهت إلى الرئيسين "أحمد بن بلة وهواري بومدين" إلا أن كلاهما قام بمجهود كبير، وبذل كل ما في وسعه من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والثقافية في الجزائر، ووضع العديد من المخططات من أجل ذلك، فاستطاعا إزالة جزء كبير من الموروث الاستعماري في كلا المجالين، لكن الظروف السائدة آنذاك وسوء التسيير لم يساعدهما على تحقيق الكثير، ومن المستحيل أن نستطيع التخلص نهائيا من مخلفات متراكمة طيلة مائة واثنين وثلاثين سنة في بضع سنوات، فمنذ حكم "أحمد بن بلة" إلى غاية نهاية حكم "هواري بومدين" تحول المشهد الاجتماعي والثقافي في الجزائر تحولا مهما، فقد شهدت الكثير من التطور والرقي بالرغم من كل الظروف الصعبة التي كانت عليها هذه البلاد.

* الملحق رقم 01 :

جدول يوضح حركة الهجرة بين 1945– 1963

السنة	المهاجرون	العائدون	النتيجة النهائية
1945	577	0	0
1946	34929	0	0
1947	66234	22251	43983
1948	80714	54209	26505
1949	83377	75257	8120
1950	89405	65175	24230
1951	142671	88081	54590
1952	148682	134083	14579
1953	134100	122600	11500
1954	164900	136200	28700
1955	201828	173371	24230
1956	85601	81874	4727
1957	76029	57737	18292
1958	74299	59344	10307
1959	74299	52369	6846
1960	93088	86242	6455
1961	133210	126755	0
1962	180167	155018	25149
1963	262075	211532	50543

المصدر: عمر برامة، التغيير، المرجع السابق، ص65.

* الملحق رقم 02 :

– نص اتفاقيات إيفيان الجانب الخاص بإعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الثقافي :

الباب الأول : التعاون

المادة 01 : تتعقد فرنسا في حدود إمكانياتها بوضع الوسائل اللازمة تحت تصرف الجزائر لمساعدتها في تطوير التعليم وفي التدريب المهني والبحث العلمي في الجزائر، وفي إطار المعونة الثقافية والعلمية والفنية، تضع فرنسا تحت تصرف الجزائر هيئة التدريس الفنيين والمتخصصين والباحثين الذين تحتاج إليهم في التعليم والتفتيش وتنظيم الامتحانات والمسابقات وسير المرافق الإدارية والأبحاث تقدم لهذه الهيئة التسهيلات والضمانات اللازمة لإتمام رسالتها وتسير طبقا للنظام المنصوص عليه في الاتفاق الخاص بمبادئ التعاون الفني.

المادة 02: لكل من البلدين حتى إقامة منشأة تعليمية ومعاهد جامعية في البلد الآخر، سيكون التعليم مطابقا لمناهج وجداول وأساليب التربية الخاصة بكل بلد، ويمنح شهاداته الخاصة به ويكون لرعايا الدولتين حرية الالتحاق بهذه المدارس والمعاهد تحتفظ فرنسا في الجزائر بعدد من المنشآت التعليمية وسيتم باتفاق خاص بين الدولتين ووضع قائمة بمباني التعليم وشروط توزيعها بينهما.

ستتضمن المناهج التي تسير عليها هذه المنشآت التعليمية تعليم اللغة العربية في الجزائر واللغة الفرنسية في فرنسا.

يحدد اتفاق خاص كيفية مراقبة هذه المنشآت في البلد الذي توجد فيه، يعلن مقدما قبل إقامة منشآت تعليمية في إحدى البلدين حتى تعطى الفرصة لسلطات إحدى البلدين بإعداد

ملاحظاتها واقتراحاتها للوصول بقدر الإمكان إلى اتفاق بشأن كيفية إقامة هذه المنشآت التعليمية.

تلحق المنشآت المقامة بكل بلد بمكتب ثقافي وجامعي.

تسهل كل بلد مهمة المرافق والأشخاص المكلفين بإدارة ومراقبة منشآت بلادهم في البلد الآخر.

المادة 03 : يفتح كل بلد أبواب منشآت التعليم العامة أمام تلاميذ وطلاب البلد الآخر، وإذا كان التلاميذ كافيا في إحدى هذه المنشآت يستطيع كل بلد أن ينظم داخل منشآته التعليمية أقساما خاصا تتبع نفس البرامج والجداول والنظم المتبعة في التعليم العام بالبلد الآخر.

المادة 04 : تضع فرنسا تحت تصرف الجزائر للوسائل اللازمة لمساعدتها في تطوير التعليم العالي والبحث العلمي، ولجعل التعليم في هذه المجالات في مستوى التعليم بالجامعات الفرنسية.تنظم الجزائر في جامعاتها، في حدود إمكانياتها دراسة ذاك أسس مشتركة مع الجامعات الفرنسية من حيث البرامج الدراسية والامتحانات.

المادة 05 : للدرجات والشهادات العلمية الصادرة في الجزائر وفرنسا والتي تخضع لنفس البرامج والدراسة والامتحانات، قيمتها في البلدين

تجري معادلة للدرجات والشهادات العلمية التي تخضع لبرامج دراسية وامتحانات مختلفة وذلك باتفاقات خاصة.

المادة 06 : في استطاعة رعايا كل من البلدين سواء كانوا أشخاصا معنويين أو حقيقيين فتح منشآت تعليمية خاصة في البلد الآخر مع مراعاة القوانين والنظم الخاصة بالنظام العام وآداب السلوك والصحة والشروط الخاصة بالشهادات وأي شرط يمكن الاتفاق عليه.

المادة 07 : يسهل كل بلد لرعايا البلد الآخر الالتحاق بمنشآت التعليم والبحث التابعة لهما، وذلك بتنظيم التدريب وجميع الوسائل المناسبة كمنح للدراسات والأبحاث وكالإعارات التي تمنح لمستحقيها بواسطة سلطات بلدهم بعد أخذ رأي المسؤولين في كل من البلدين.

المادة 08 : يكفل كل من البلدين في أرضه لأعضاء هيئة التعلم العام والخاص للبلد الآخر للحريات التي تقتضيا التقاليد الجامعية.

الباب الثاني: التبادل الثقافي

المادة 09 : يسهل كل من البلدين في أرضه، دخول ونشر جميع وسائل التعبير عن الرأي الخاصة بالبلد الآخر.

المادة 10 : يشجع كل من البلدين في أرضه دراسة اللغة والتاريخ والحضارة الخاصة بالبلد الآخر، ويسهل الدراسات التي تجري في هذه الميادين والمهرجانات الثقافية التي ينظمها البلد الآخر.

المادة 11 : يحدد اتفاق مشترك فيما بعد، كيفية المساعدة الفنية التي تقدمها فرنسا للجزائر في ميدان الإذاعة والتلفزيون والسنما.

المصدر: بن يوسف بن خدة، اتفاقيات إيفيان، المرجع السابق، ص 116-118.

*** الملحق رقم 04 :**

مرسوم رقم 62-01 المؤرخ في 27 سبتمبر 1962، المتضمن تعيين أعضاء الحكومة: عن رئيس، ورئيس المجلس وبناء على قرار المجلس الوطني التأسيسي بتاريخ 26 سبتمبر 1963 المحدد لكيفية تعيين أعضاء الحكومة، يرسم ما يلي:

المادة01 : يعين السادة:

- نائب رئيس المجلس...رابح بطاط
- وزير العدل حافظ الأختام..............................عمار بن تومي
- وزير الداخلية.. أحمد مدغري
- وزير الدفاع الوطني.................................. هواري بومدين
- وزير الشؤون الخارجية.............................. محمد خميستي
- وزير المالية...أحمد فرنسيس
- وزير الفلاحة والإصلاح الزراعي...................... عمار أوزقان
- وزير التجارة..حمد خبزي
- وزير التصنيع والطاقة...............................عروسي خليفة
- وزير الأشغال العمومية والنقل...................... أحمد بومنجل
- وزير العمل والشؤون الاجتماعية.................... بشير بومعزة
- وزير التربية الوطنية ....عبد الرحمان بن حميدة
- وزير الصحة.................................محمد الصغير نقاش
- وزير البريد والمواصلات............................موسى حساني

– وزير قدماء المجاهدين وضحايا حرب التحرير...............................محمدي السعيد

– وزير الشباب والرياضة.. عبد العزيز بوتفليقة

المصدر : Abdelkader Boulsane – les gouvernements – opcit – pp 27.28

* **ملحق رقم 11:**

- جدول يوضح إنجازات التعريب في المرحلة الابتدائية حتى عام 1973- 1974.

المرحلة الدراسية	انجازات التعريب
السنة الأولى	معربة تعريبا كاملا
السنة الثانية	معربة تعريبا كاملا
السنة الثالثة	معربة تعريبا كاملا مع تدريس الفرنسية لغة أجنبية
السنة الرابعة	معربة تعريبا كاملا مع تدريس الفرنسية لغة أجنبية
السنة الخامسة	3/1 معربة تعريبا كاملا مع تدريس الفرنسية لغة أجنبية
السنة السادسة	2/2 الأقسام مزدوجة،تدريس فيها المواد الأدبية باللغة العربية والمواد العلمية باللغة الفرنسية

المصدر: عبد العالي دبلة، الدولة، مرجع سابق، ص 112.

*** الملحق رقم 08:**

– جدول يبين نسبة الطبقة الشغيلة ونسبة البطالة :

السنة	**1966**	**1977**
عدد السكان القادرين على العمل	2564633	3049952
السكان العاملون	1720680	2336263
البطالون	843953	713689
نسبة البطالة	% 32.9	% 23.40

المصدر : مدني بن شهرة، الإصلاح، المرجع السابق، ص179.

*** الملحق رقم 07:**

– جدول يوضح وضعية السكن لسنة 1978:

وضعية المساكن / البرنامج	مساكن مسجلة	مساكن موزعة		مساكن في طريق الإنجاز		مساكن لم ينطلق في إنجازها	
برنامج مقرر قبل 1974	47042	36441	%77.5	9408	%20	1193	%2
برنامج مقرر بين 74- 1978	147589	13893	%9.3	10750	%68	329460	%22.5
المجموع	194631	50334	%25.8	20158	%56.6	34139	%17.6

المصدر: عبد العالي، دبلة، الدولة، المرجع السابق، ص118.

*** الملحق رقم 12**

- جدول يوضح انجازات التعريب في المرحلة المتوسطة من عام 1973- 1974 :

المرحلة الدراسية	إنجازات التعريب في المرحلة المتوسطة
السنة الأولى	في كل سنة من السنوات الثلاثة
السنة الثانية	1/3 الأقسام معربة تعريبا كاملا
السنة الثالثة	2/3 الأقسام تدرس فيها المواد بالعربية ما عدا
السنة الرابعة	كل المواد تدرس بالعربية، ما عدا الرياضيات والعلوم الطبيعية والجغرافيا باللغات الأجنبية

المصدر: عبد العالي دبلة، الدولة، المرجع السابق، ص113.

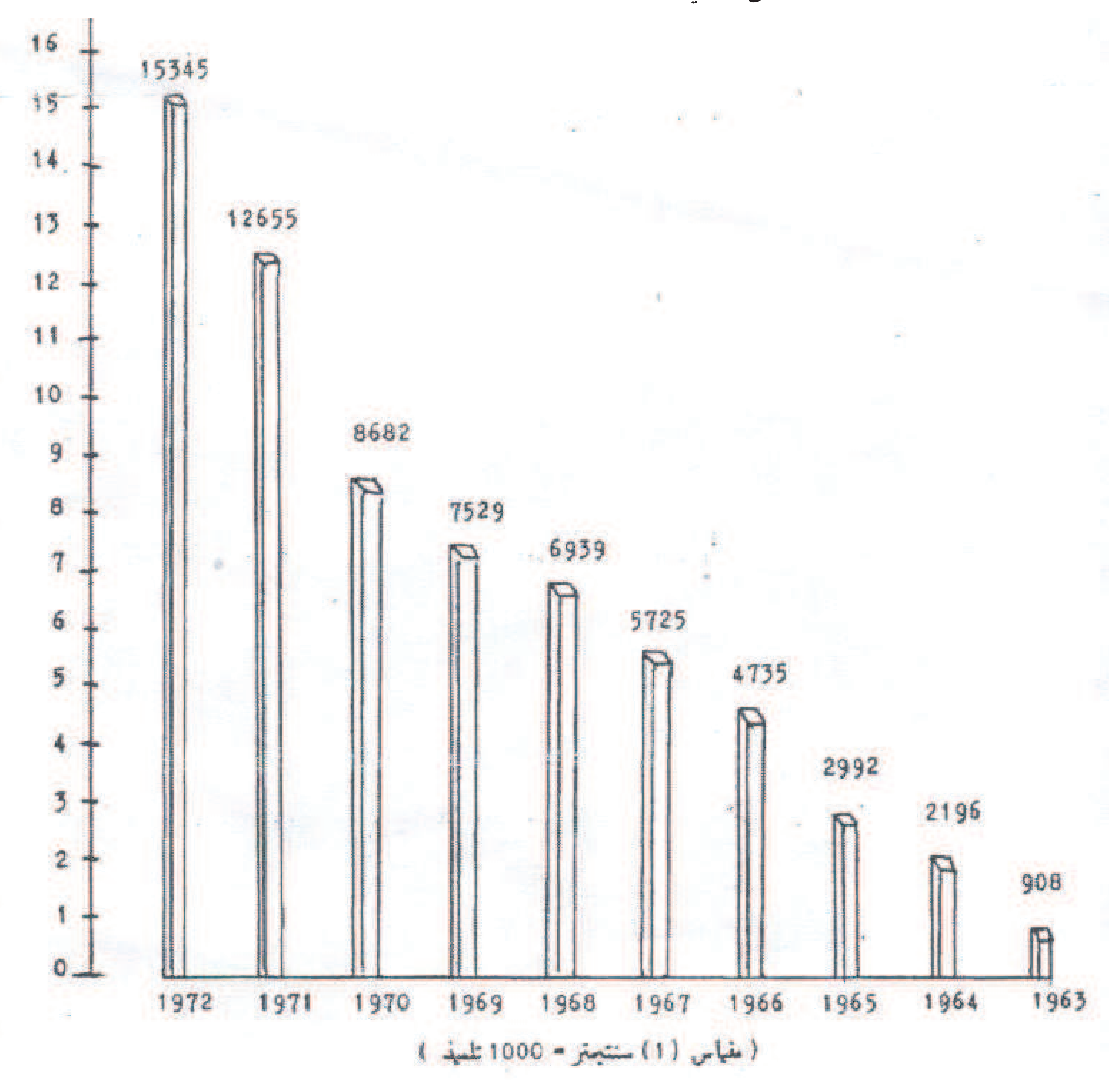


منظر جانبي لثانوية التعليم الأصلي بمدينة معسكر

المصدر : أحمد درار، التعليم، المرجع السابق، ص 233.

ملحق رقم : 09

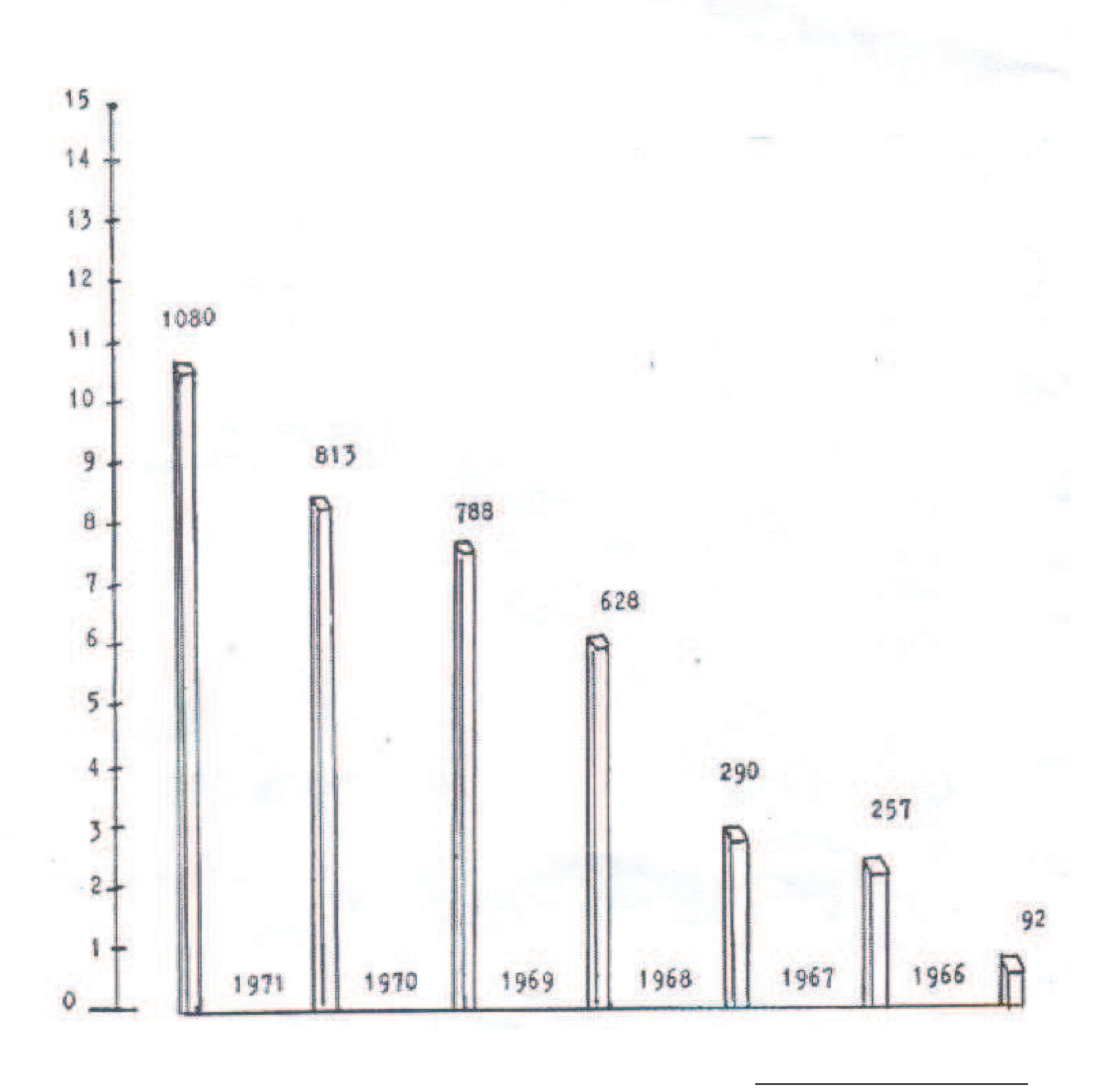
منحنى بياني يمثل نسبة زيادة التلاميذ حسب السنوات



المصدر : أحمد درار، التعليم، المرجع السابق، ص 232.

ملحق رقم : 10

منحنى بياني يمثل نسبة الناجحين في شهادة الأهلية حسب السنوات



المصدر : أحمد درار، التعليم، المرجع السابق، ص 233.

الملحق رقم 03

صورة للرئيس الراحل أحمد بن بلة



المصدر . http://www.serch.ask.com

الملحق رقم 06

صورة للرئيس الراحل هواري بومدين



المصدر . http://www.serch.ask.com

I- المصادر والمراجع باللغة العربية :

أ) المصادر:

1. الإبراهيمي أحمد طالب: من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية 1962. 1972، ترجمة : حنفي بن عيسى ,الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ,الجزائر,(د ت)

2. الأشرف مصطفى : الجزائر الأمة و المجتمع، ترجمة : حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،.1983

3. بن بلة أحمد: مذكرات أحمد بن بلة، ترجمة: العفيف الأخضر، دار الآداب، بيروت، 1981.

4. بن جديد الشادلي : مذكرات (1929-1979) ملامح حياة، الجزء الأول، دار القصبة، الجزائر،2001.

5. بن خدة بن يوسف : نهاية حرب التحرير في الجزائر(اتفاقيات إيفيان)، ترجمة : لحسن زغدار، محل العين جبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.

6. حزب جبهة التحرير الوطني : جهود السنوات العشر، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 1975.

7. ستورا بنجامين : تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-198، ترجمة : صباح ممدوح كعدان، الهيئة السورية للكتاب، دمشق، 2012.

8. منصور أحمد : الرئيس أحمد بن بلة يكشف أسرار الثورة، دار ابن حزم، بيروت، 2007.

9. مهساس أحمد : الحركة الثورية في الجزائر1914 -1954، دار المعرفة، الجزائر، 2007.

10. نزار خالد : مذكرات اللواء خالد نزار، الشهاب للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999.

ب) المراجع :

11. ابن أشنهو عبد اللطيف : التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (1962–1980)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

12. أبو جرة سلطاني: جذور الصراع في الجزائر، الطبعة الثانية، دار الأمة، الجزائر،(د.ت).

13. أبو زكريا يحي : الجزائر من بن بلة إلى بوتفليقة، دار ناشري للنشر والتوزيع، (د.ب)، 2003.

14. إسماعيل قيرة وآخرون : مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2002.

15. بركات أنيسة : محاضرات ودراسات تاريخية و أدبية حول الجزائر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995 .

16. بن خرف الله الطاهر : النخبة الحاكمة في الجزائر 1962–1989، الجزء الثاني، دار هومة، الجزائر، 2011.

17. بن شهرة مدني : الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار حامد، عمان، 2009.

18. بن محمد علي : معركة المصير والهوية في المنظومة التعليمية (الصراع بين الأصالة والانسلاخ في المدرسة الجزائرية)، دار الأمة، الجزائر، 2001.

19. بو شلوش طاهر محمد : التحولات الاجتماعية والاقتصادية وأثرها على القيم في المجتمع الجزائري (1967–1999)، دار بن مرابط، الجزائر، 2008.

20. بوعزيز يحي : موضوعات وقضايا في تاريخ الجزائر والعرب، الجزء 2، دار الهدى، الجزائر، 2009.

21. بوكروج مخلوف : ملامح عن المسرح الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

22. حلوش عبد القادر: سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة، الجزائر، 2010.

23. حيدوسي غازي : الجزائر التحرير الناقص، ترجمة : خليل أحمد خليل، دار الطليعة، بيروت، 1997.

24. دبلة عبد العالي: الدولة الجزائرية الحديثة (الاقتصاد، المجتمع، السياسة)، دار الفجر، مصر، 2004.

25. الرياشي سليمان وآخرون: الأزمة الجزائرية (الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية)، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1996.

26. الزبيري محمد العربي : الغزو الثقافي في الجزائر(1962–1982)، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1986 .

27. الزبيري محمد العربي: عن رسالة رفائيل دراعي إلى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة من أجل رجوع الأقدام السوداء إلى الجزائر، دار هومة، الجزائر،2000.

28. زوزو عبد الحميد : الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1919–1939)، الطبعة الثالثة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

29. زوزو عبد الحميد : المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة، دار هومة، الجزائر، 2009.

30. سعد الله أبو القاسم : تاريخ الجزائر الثقافي (مرحلة الثورة)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2007.

31. سعدي عثمان : عروبة الجزائر عبر التاريخ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

32. عباس فرحات : ليل الاستعمار، ترجمة : أبو بكر رحال، مطبعة المحمدية، المغرب، 2002.

33. عبد القادر حميد : فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007.

34. عداله رابح : هواري بومدين رجل كفاح ومواقف، دار المجتهد، الجزائر، 2013.

35. عويمر مولود : أعلام وقضايا في التاريخ الإسلامي المعاصر، دار الخلدونية، الجزائر، 2007.

36. لعمامرة سعد بن البشير : هواري بومدين الرئيس القائد (1932–1978)، قصر الكتاب، الجزائر،.1997

37. لونيسي ابراهيم : الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد بن بلة، دار هومة، الجزائر، 2000.

38. لونيسي رابح : هواري بومدين نصير المستضعفين، دار المعرفة، الجزائر،.2004

39. لونيسي رابح وآخرون : تاريخ الجزائر المعاصر، الجزء الثاني، دار المعرفة الجزائر، 2010.

40. المدني توفيق : كتاب الجزائر، الطبعة الثانية، دار البليدة، الجزائر، .1963

41. مريبعي السعيد : التغيرات السكانية في الجزائر (1936– 1966)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984 .

42. مصالي رشيد : هواري بومدين الرجل اللغز، دار الهدى، الجزائر، (د.ت).

43. مصايف محمد : في الثورة والتعريب، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، .1973

44. مطمر محمد العيد : الرئيس هواري بومدين رجل القيادة الجماعية، دار الهدى، الجزائر، 2003.

45. مورو محمد : بعد 500 عام من سقوط الأندلس الجزائر تعود إلى محمد (ص), المختار الإسلامي، القاهرة، .1992

46. هميسي مصطفى : كيف تحكم الجزائر من بربروس إلى بوتفليقة، دار هومة، الجزائر، 2011.

47. وهيب عبد الفتاح محمد : في جغرافية السكان و دار النهضة العربية، بيروت، .1976

48. يحي بوعزيز : ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والتوزيع، الجزائر، 1996.

ج) المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

– المصادر:

49. Ibrahimi Ahmed Taleb: mémoire d'un algérien, tome 2, Edition casbah, Alger, 2008.

– المراجع:

50. Boulsane Abdelkader : les gouvernements de l'Algérie (1962-2006), Edition Houma, Alger, 2007

د) الدوريات:

51. أحمد صاري : دور المهاجرين الجزائريين في الثورة التحريرية، **مجلة المصادر،** العدد1، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر، صيف 1999.

52. بن مرسلي أحمد : "دراسة شخصية هواري بومدين"، **مجلة المصادر،** العدد1، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر، صيف 1999.

53. بوضربة عمر : "لمحات عن الطلبة والأوساط الجامعية في نشاط المكاتب الخارجية للحكومة المؤقتة (1958–1960)"، **مجلة المصادر،** العدد10، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر، السداسي الثاني 2004.

54. بوكروح مخلوف : "البعد الثوري للمسرح الجزائري"، **مجلة المصادر،** العدد8، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر، ماي 2003.

55. حميطوش يوسف : "المدرسة الفرنسية في الجزائر ودورها في تكوين النخب"، **مجلة المصادر،** العدد6، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر، السداسي الثاني 2007.

56. درار أحمد : "التعليم الأصلي في الجزائر خلال العشر سنوات من استرجاع الاستقلال"، **مجلة الأصالة،** المجلد الثالث، العدد8، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، ماي–جوان، 1972.

57. شبوط سعاد يمينة : "الولاية الرابعة في مواجهة أزمة صائفة 1962"، **مجلة المصادر،** العدد13، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، السداسي الأول 2006.

58. مالك رضا : "مفاوضات إيفيان أو المسيرة الوطنية نحو النصر"، **مجلة المصادر،** العدد5، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر، صيف 2002.

هـ) الرسائل الجامعية والأطروحات:

59. برامة عمر: التغير الاجتماعي المخطط أو التنظيم الاجتماعي الموجه في الجزائر(دراسة ميدانية لولاية جيجل)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه الدور الثالث في علم الاجتماع الحضري (غير منشورة)،كلية العلوم الاجتماعية والاسلامية ، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا ، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 1986/1985.

60. بن عدة عبد المجيد: مظاهر الإصلاح الديني والاجتماعي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر (غير منشورة)، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية قسم التاريخ، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 1992/.1993

61. بوضياف محمد : مستقبل النظام السياسي بالجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر،السنة الجامعية 2007/.2008

62. بوعلاق زهرة : الفترة البومدينية في بعض مؤلفات عبد الحميد بن هدوقة والطاهر وطار، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحضارة المعاصرة (غير منشورة)، كلية العلوم

الإنسانية و الاجتماعية ، قسم اللغة والآداب والحضارة العربية، جامعة تونس، السنة الجامعية 2006./2005

63. بولافة حدة : واقع المجتمع المدني إبان الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في السياسات العامة والحكومة المقارنة(غير منشورة)،كلية الحقوق و العلوم السياسية،قسم الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية 2011/2010.

64. حروز عبد الغني : نادي الترقي ودوره في الحركة الإصلاحية في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة أستاذ ثانوي في التاريخ (غير منشورة)،معهد الدراسات العليا،بوزريعة، السنة الجامعية 2008/2007.

65. حمداني الوناس : المشروع المجتمعي والدولة الوطنية في الجزائر،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية (غير منشورة)، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، السنة الجامعية 2001/2000.

66. قدور محمد : أحمد بن بلة ودوره في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر (غير منشورة)،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2004/2003.

67. وناسي سهام : النمو الحضري ومشكلة السكن والإسكان،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري(غير منشورة)،كلية العلوم الاجتماعية والإسلامية،قسم علم الاجتماع والديموغرافيا ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية 2009/2008.

و) الملتقيات:

68- علال ليندة، قالمي فايزة : "الهجرة الجزائرية نحو فرنسا أسبابها ونتائجها" ,**الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الاحتلال(1830-1962)**، فندق الأوراسي، يومي 30-31 أكتوبر2006، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

ي) المواقع الإلكترونية:

69- حسينة / ل : تطور المنظومة الصحية الجزائرية.

http://www.file///c/users/df/dounloads/-61937.Htm

الاثنين : 4 مارس 2014، على الساعة : 11:45.

70- خروف حميد : سياسة التنمية في الجزائر، (رؤية سوسيولوجية)، ومتاح على الرابط التالي : www.reefnet.gov.sy/11tanmya.pdf

بتاريخ 11/08/ 2013 ، على الساعة : 22.3

71- عبيدو محمد : السينما في الجزائر، متاح على الرابط :

www.ahewar.org/debat/show.art

الثلاثاء 17-03-2014 ، على الساعة : 21:41 .

72- لوصيف سفيان : اللغة العربية في دساتير والمواثيق الرسمية في الجزائر، (قراءة في الإيديولوجية والممارسة)، متاح على الرابط التالي: www.alarabiah.org/uploads/pdf

بتاريخ 25/12/2013 ، على الساعة 21:15.

فهرس الموضوعات